الأربعاء 25 كانون الثاني 2023
العدد 4833 السنة السابعة عشرة
Mercredi 25 Janvier 2023 nº 4833 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

إيران

أوروبا تحتوي التصعيد
تصنيف «الحرس» إرهابيّاً ليس على الطاولة

14

لقاء «ميرنا الشالوحي»: للحديث الرئاسي تتمّة ولا توافق على الملف الحكومي [2]

القضاء اللبناني: موت معلن [4]

المقاومة - العدوّ
صفقة التبادل «ممكنة»

[10 ـ 12]

عادت إلى الواجهة صفقة التبادل المنتظَرة منذ سنوات بين الحركة والعدو. في أعقاب نشْر «حماس» تسجيلاً مصوّراً للأسير الإسرائيلي لديها (أ ف ب)

ملف

إضراب الأساتذة مستمرّ
ادفعوا بالليترات لا بالليرات

6

مصر

السيسي للمصريين: اعتبِروا!!

14

ميديا

ألعاب الفيديو «منجماً» للأعمال الدرامية

18

قضية اليوم

وقائع لقاء «المعاتبة» في «ميرنا الشالوحي»

للحديث الرئاسي تتمة... ولا توافق على الملف الحكومي

ميسم رزق

بعد خمسين يوماً على انفجار الخلاف، كان لقاء حزب الله والتيار الوطني الحر حدثاً بحدّ ذاته، يوازي بأهميته الأحداث الدراماتيكية الأخرى، وخصوصاً أن كل دقيقة تأخير كان يدفع الطرفان غرامتها مزيداً من التوتر والنفور على مستوى القاعدة الشعبية والحزبية. ورغم أن الزيارة لم تكُن مفاجئة باعتبار أن «لا مفر منها»، إلا أن انضمام المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله الحاج حسين الخليل إلى مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق وفيق صفا كان مؤشراً إلى أن الخلاف مع رئيس التيار النائب جبران باسيل دخل مرحلة الاختبار الأدق، مع محاذرة أيّ منهما إعطاء تقديرات حاسمة حيال

> **سأل باسيل إن كانت هناك نيّة لفرض فرنجية رئيساً فأتى الجواب: «قطعاً لا»**

نتائج الاجتماع الطويل. لذا بقيت الأصداء التي واكبته متناقضة إلى حد ما، وسط «برودة لافتة»، وتأكيد الطرفين أن العتاب الكبير الذي طبع اللقاء لم يطوِ صفحة الانقسامات العميقة.

ولا شكّ في أن لقاء «ميرنا الشالوحي» رمّم شيئاً من صورة التفاهم المتصدعة. وتتقاطع مصادر الطرفين على أنه «كسر الجليد، لكنه لم يُعِد الحرارة الى سابق عهدها، رغم أن أحداً من المشاركين لم يشعر بثقل الاجتماع». كما أن النقاش تناول كل نقاط الخلاف، لكنه لم يصل إلى حلّ لأيٍّ منها.

بداية، لفتَ وفد الحزب إلى أن لا داعي «لنشر غسيل الخلاف على الملأ، وأيّ تصادم في المواقف يُمكن تذليله عبر قنوات التواصل المفتوحة» في إشارة إلى الحملة التي شنّها باسيل على الحزب بعد جلسة الحكومة في الخامس من الشهر الماضي. أما وقائع الاجتماع فسارت على الشكل الآتي:

في موضوع الرئاسة، قال باسيل إن التيار حدد مواصفات الرئيس العتيد، وهي تتصل بكتلته النيابية وتمثيله المسيحي وبرنامجه للفترة المقبلة من دون أن يذكر اسم مرشح بعينه، رغمَ أن الوفد سأل إن كانَ لدى التيار مرشحون محددون تنطبق عليهم المواصفات. وردّ الخليل بسرد المواصفات التي حددها السيد حسن نصر الله سابقاً، ومرّر اسم رئيس تيار «المردة» سليمان فرنجية، فتوقّف باسيل كثيراً عند أن رئاسة الجمهورية هي الموقع الماروني الأول، وأن حزب الله لا يُمكن أن يتجاوز رأي التيار وموقفه، سائلاً إن كانت هناك نية لفرض فرنجية رئيساً، فأتى الجواب: «قطعاً لا»!

وأبدى باسيل عتباً كبيراً على مشاركة وزراء حزب الله في جلسات حكومة تصريف الأعمال، مشيراً إلى أن التفاهم قائم على عدة أعمدة، من بينها الاستراتيجية الدفاعية والشراكة وبناء الدولة، ومن ضمنها محاربة الفساد، معبّراً عن استياء كبير «كيف يدخل وزراء الحزب إلى جلسة ليس فيها وزراء التيار الوطني الحر». وشرح مطولاً موقفه بأن القضايا المحالة الى مجلس الوزراء ليست ملحّة بالقدر الذي لا علاج له من دون انعقاد الجلسة، وأضاف إن مشاركة الحزب في أيّ جلسة جديدة ستؤدي إلى تأزيم الخلاف أكثر، سائلاً عما إذا كانت لدى الحزب نية لحضور جلسات أخرى، فردّ الخليل بأنّ حضور الجلسات سببه القضايا المعيشية الملحّة، وأن الحزب عرض على التيار المشاركة والتعاون داخل الجلسة على إدارة الملفات، وبإمكان التيار أن يحضر ويرفض ما يريد من داخل الجلسة. وسأل: إذا كانت مصالح الناس ليست بنوداً ملحّة، فما هي الأمور التي تفرض على الحكومة الانعقاد؟ وأنهى الخليل المطالعة بالإجابة عن سؤال باسيل: «أنا هنا لست مخوّلاً بأن أقدّم أيّ التزام بشأن ما إذا كنا سنشارك مجدداً أو لا».

وفي ما يتعلق بالشراكة التي اعتبر باسيل أن الحزب تخطّاها، ذكّر الوفد بكل «المعارك التي وقفَ فيها الحزب الى جانب التيار منذ ما قبل انتخاب الرئيس ميشال عون، مروراً بملفات الحكومات المتعاقبة والتعيينات وأمور كثيرة أخرى، وصولاً الى قانون الانتخاب الذي كان الجميع ضده، وقد قاتل الحزب حلفاء وخصوماً لإقرار القانون الذي اقترحه باسيل».

وفي مسألة بناء الدولة، أشار باسيل إلى عدم حصول تعاون في مواجهة ملفات الفساد، وفي تشكيل الحكومات، وإلى أن الحزب أخطأ في تقديره عندما سمّى الرئيس نجيب ميقاتي لرئاسة الحكومة، فردّ الخليل بأن «واقع البلاد ليس كأي دولة طبيعية، وهناك حسابات تتعلق باختيار الرؤساء والحكومات والوزراء من دون أن تكون المواصفات مطابقة لما يراه كل طرف. وأضاف: «في معركة بناء الدولة، وقفنا الى جانبكم، وعندما عطلنا البلاد حتى انتخاب الرئيس عون، فعلنا ذلك من منطلق أنه الرجل الذي سيقود عملية بناء الدولة. وفي كل مرحلة، كنا نصرّ على أن تختاروا أنتم من يمثّلكم في الحكومات أو الإدارات، تحت عنوان أنكم ستأتون بالأنسب في إطار معركة بناء الدولة. وحتى في ملف مكافحة الفساد، شكّلنا فريقاً خاصاً برئاسة النائب حسن فضل الله وأعددنا ملفات كثيرة، ولم يكن بمقدورنا غير إرسالها الى القضاء وقد فعلنا ذلك، فما الذي يمكن أن نفعله أكثر؟».

في المحصلة، لا يمكن القول بأن هنا توافقاً على الملفات المختلف عليها. في موضوع الرئاسة، اتفق على أن «للحديث صلة»، وفي الحكومة يبدو هذا غير منطقي، لكنها طبيعة الجمهور العونيّ الذي يبدو من بعض النقاشات أن الحزب لم يدرسه جيداً. ما يقوله الحزب في المجالس الخاصة عن قدرته على بناء تفاهمات وعلاقات مستقرة مع كل هذه المكوّنات صحيح طبعاً، لكنه لا ينسحب على التيار، لأن ما يريده الحزب من هؤلاء جميعاً هو اتفاق سياسي يكفّ شرّهم عن سلاحه مقابل عدم اقترابه من حصصهم، فيما يزاحمهم التيار على المقاعد النيابية والإدارية ويتعارض وجوده مع وجودهم بالكامل. لذلك، قد يقبل هؤلاء بما يريده الحزب منهم، لكن لا يمكن أن يقبلوا بما يريده التيار؛ وهكذا كان الوضع بين عامَي 1993 و2005 بالمناسبة.

خامساً، على التيار أن يعلم، وأن يُفهم جمهوره بوضوح، أن حزب الله لا يعمل لدى التيار ولا يستمدّ شرعيته أو مشروعيته من العونيين. وهم حين يقولون إنهم «يُغطون» المقاومة، فإنهم أيضاً يصدقون أكاذيب خصومهم وخصوم الحزب. العونيون

> **المشكلة ليست في تضارب الأولويات بل في إيجاد تقاطعات ضمن الأولويات المتضاربة**

في اللحظة الراهنة هي للاستقرار السياسي الذي يهزّه طرح كهذا. تماماً كما على التيار أن يقول، لجمهوره قبل الآخرين، إن وضع ميقاتي في السجن هو حلم أو طموح، لكنه ليس أولوية في اللحظة الراهنة لأن موازين القوى لا تسمح بتحقيقه، فيما الأولوية هي الحفاظ على أسس الشراكة السياسية قبل الطائفية التي كُرّست في الأعوام القليلة الماضية. أين يكمن التقاطع بين أولوية الاستقرار السياسي عند الحزب وأولوية الشراكة عند التيار؟ هذا ما يفترض توضيحه بتواضع والعمل على تحقيقه.

رابعاً، على الحزب أن يعرف أن طبيعة التيار الذي اندفع للتفاهم معه عام 2006 هي نفسها لم تتغير. هو تيار، منذ نشأته، غير متفاهم أو متجانس أو متصالح مع كل المكوّنات السياسية اللبنانية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الحريري وميقاتي وغيرهما إلى بري وجنبلاط والقوات والكتائب والأحرار والرئيس سليم الحص والنائب السابق نجاح واكيم والحزب الشيوعي والحزب القومي وتيار المردة والبيوتات السياسية المسيحية والسنية والشيعية والدرزية. هذا هو التيار الوطني الحر الذي تفاهم معه الحزب عام 2006؛ لا هؤلاء يحبونه ولا هو يحبهم، ولم يتغير أي شيء في هذه المعادلة، ولا يجب أن يتغير. مع الإشارة إلى أن ما خسره التيار من جمهور كان بفعل التفاهمات لا الخصومات. فكما خسر من جمهوره حين تفاهم مع الحزب، خسر أيضاً حين تفاهم مع الحريري والقوات وآل المر وغيرهم. قد كانوا حلفاء لهذه المقاومة، وقد غيّر الرئيس ميشال عون الكثير في نظرة وذهنية جمهور عريض حول المقاومة والصراع مع إسرائيل. لكنّ فكرة «الغطاء» أنتجها ومؤلها وأخرجها خصوم العونيين لإقناع الرأي العام بأن التيار يتحمل مسؤولية كل ما يحصل، فيما كان العماد عون واضحاً في عشرات المقابلات بأنه يتعامل مع أمر واقع موجود، رافضاً أن يكون ومجتمعه وقوداً لحرب داخلية أو أداة يحاولون أن يحققوا بواسطتها ما عجزت إسرائيل والتكفيريون عن تحقيقه. باختصار، لا يمكن في سياق «البناء» أن يواصل الحزب والتيار مهزلة «تمنين» كل منهما للآخر.

سادساً، على التيار مصارحة الحزب، بوضوح كامل، عن حقيقة موقفه في ما يخص التوتر المتواصل مع الخليج بكل ما تبعه من تداعيات ترهيبية على أنصاره بعدما استخدمت القوات اللبنانية وبعض النواب التغييريين على مستويات أدنى لا تقل أهمية، كاتحادات المجالس البلدية والبلديات والنقابات والمدارس والعلاقة بين جمهوريهما والجامعات، حيث كان يفترض أن يستثمر كل منهما في نجاحات الآخر بدل أن يتكبّرا ويكابرا. الاجتماع الأخير في ميرنا الشالوحي يمكن أن يكون إيجابياً جداً إذا كان يؤسس لحوار سياسي بين التيار والحزب؛ حوار استراتيجيّ عميق، وليس تبادلاً لوجهات النظر أو شرحاً للتكتيك المعتمد هنا وهناك، أو تبادل تبليغات بمقرّرات مجلس شورى الحزب من جهة والمكتب السياسي للتيار من جهة أخرى.

سابعاً، ينتظر من الحزب أن يفتح نقاشاً سياسياً يقدم بموجبه معلوماته ويشرح رأيه في ما يخص التوجهات الإسرائيلية والوضع السوري والحراك السوري - التركي - الروسي والسوري - الخليجي - الروسي، ومستقبل المواجهة الإيرانية - الأميركية وموقف إسرائيل منها، وطبيعة الصراع في المرحلة المقبلة وآمده، ودور لبنان ووظيفته وسط هذا كله. ليقول التيار بعدها بدوره موقفه ويحدد الطرفان نقاط الالتقاء والافتراق.

ثامناً، على الحزب والتيار أن يمنحا الخطوط العريضة العليا الاهتمام المناسب بوضوح وصراحة، كملفّي رئاسة الجمهورية وتكليف وتشكيل وعمل مجلس الوزراء، من دون أن ينسيهما ذلك العمل المشترك المطلوب على مستويات أدنى لا تقل أهمية، كاتحادات المجالس البلدية والبلديات والنقابات والمدارس والعلاقة بين جمهوريهما والجامعات، حيث كان يفترض أن يستثمر كل منهما في نجاحات الآخر بدل أن يتكبّرا ويكابرا. الاجتماع الأخير في ميرنا الشالوحي يمكن أن يكون إيجابياً جداً إذا كان يؤسس لحوار سياسي بين التيار والحزب؛ حوار استراتيجيّ عميق، وليس تبادلاً لوجهات النظر أو شرحاً للتكتيك المعتمد هنا وهناك، أو تبادل تبليغات بمقرّرات مجلس شورى الحزب من جهة والمكتب السياسي للتيار من جهة أخرى.

(هيثم الموسوي)

تقرير

مُسَوَّدَة «النقاش» بين الحزب والتيار

غسان سعود

حصلت على هامش الأزمة الأخيرة بين التيار الوطني الحر وحزب الله، نقاشات كثيرة تفيض بالسلبية في الشكل، لكنها قد تكون إيجابية جداً في المضمون إذا ما وُضعت على طاولة جدية للبحث من دون قفازات و«تطييب خواطر». ويمكن، في هذا السياق، الانطلاق من أفكار أساسية:

أولاً، حزب الله - 2006 ليس نفسه حزب الله 2023؛ لا جغرافياً ولا بشرياً ولا قتالياً ولا لوجستياً، ولا سياسياً أيضاً. كان الحزب يقاتل لدخول حكومة يكون له ولحلفائه مجتمعين الثلث المعطّل فيها، فيما صار اليوم الثابت الوحيد في حكومات لا يحظى خصومه مجتمعين بثلث معطّل فيها. وتحوّل من حزب مع حليف جديّ واحد و«تفاهم» مع حليف آخر إلى حزب بحلفاء كثر. وإذا كان التيار قد استغرق وقتاً طويلاً ليفهم ويتفهّم ويقتنع بطبيعة العلاقة بين الحزب والرئيس نبيه بري، فإن الحزب من جهته لم يقم بحوار واضح وشفاف مع التيار، يشرح فيه ماهيّة علاقته بزعماء السُّنة والدروز في لبنان. وهنا، لا يجوز أن تتردّد المقولة نفسها بأن رئيس التيار جبران باسيل كان سبّاقاً في الانفتاح على الرئيس سعد الحريري، وأن الحزب لا يمكنه أن يصالح الحريري أو يخاصمه وفق قرار باسيل بمصالحة رئيس الحكومة السابق أو مخاصمته. ترداد ذلك قد يجوز في «التمريك» على مستوى جمهوري الفريقين، لكنه لا يُغني عن شرح واضح ومفصّل لقيادة التيار حول حقيقة تصور الحزب للعلاقة مع جميع الأفرقاء، على غرار توضيحه للعلاقة مع حركة أمل، ليبني التيار على نتيجة هذا الحوار مقتضاه. ولا بدّ هنا، أن يكون الحزب واضحاً بأن معادلة «روحوا تفاهموا مع باسيل» التي حكمت أداءه الداخلي بين عامَي 2006 و2016، قد تجاوزتها الظروف، لكي يبحث الطرفان في إمكانية تسطير معادلة جديدة.

ثانياً، على حزب الله - بمختلف مستوياته - أن يضع جانباً النظرية التي تقول إن التفاهم هو أوكسيجين التيار الذي سيهلك إذا ما خرج منه. من يردّد هذا الكلام يظهر كمن يصدق أكاذيب يسوقها خصوم الطرفين. وهنا، ينبغي أن يقرأ حزب الله نتائج الانتخابات جيداً؛ ليس نتائج التيار فقط، بل كل الأفرقاء بما في ذلك، مثلاً، ما جمعته حركة «مواطنون ومواطنات» في كل لبنان، ليتأكد أن أحداً لا يدين بوجوده السياسيّ في هذا البلد لأحد. والأمر نفسه ينبغي أن يفعله التيار حتى لا يصدّق عوني واحد أن المقاومة تدين بوجودها أو حضورها أو استمراريتها للتيار. هذه معزوفة يجب الانتهاء منها، من الجانبين، والانطلاق في مقاربة واضحة بأن أياً منهما لن يتأثر سلباً في حال افتراقهما، لا بل يمكن أن يكون العكس هو الصحيح.

ثالثاً، بات جلياً أن الحوار لا يمكن أن يدور وسط خشية من ظهور تضارب واضح في الأولويات، شرط أن يتطور النقاش إلى تحديد التقاطعات وتعزيزها والعمل على تحقيقها. فالمشكلة، في العامين الماضيين، لم تكن في تضارب الأولويات، بل في إيجاد تقاطعات ضمن هذه الأولويات المتضاربة، تماماً كما يفعل الحزب مع نبيه بري وسعد الحريري ونجيب ميقاتي ووليد جنبلاط. كما أن احترام قيادتَي الفريقين لجمهوريهما يجب أن يدفعهما إلى مصارحة شاملة وواضحة في تحديد واضح للأولويات بعيداً عن الشعارات التي لم تعد تجدي الفريقين نفعاً. وتفصيلاً، على الحزب أن يقول بوضوح إن الانفتاح شرقاً وتأمين فيول من إيران، مثلاً، هو حلم أو طموح لكن الأولوية يبدو هذا غير منطقي، لكنها طبيعة الجمهور العونيّ الذي يبدو من بعض النقاشات أن الحزب لم يدرسه جيداً. ما يقوله الحزب في المجالس الخاصة عن قدرته على بناء تفاهمات وعلاقات مستقرة مع كل هذه المكوّنات صحيح طبعاً، لكنه لا ينسحب على التيار، لأن ما يريده الحزب من هؤلاء جميعاً هو اتفاق سياسي يكفّ شرّهم عن سلاحه مقابل عدم اقترابه من حصصهم، فيما يزاحمهم التيار على المقاعد النيابية والإدارية ويتعارض وجوده مع وجودهم بالكامل. لذلك، قد يقبل هؤلاء بما يريده الحزب منهم، لكن لا يمكن أن يقبلوا بما يريده التيار؛ وهكذا كان الوضع بين عامَي 1993 و2005 بالمناسبة.

خامساً، على التيار أن يعلم، وأن يُفهم جمهوره بوضوح، أن حزب الله لا يعمل لدى التيار ولا يستمدّ شرعيته أو مشروعيته من العونيين. وهم حين يقولون إنهم «يُغطون» المقاومة، فإنهم أيضاً يصدقون أكاذيب خصومهم وخصوم الحزب. العونيون

تقرير

أزمة لبنان من منظار غربي: طريق الحل مسدود

> أسوة بسوريا والقضية الفلسطينية، تخلص نقاشات غربية إلى أن لبنان دخل طريقاً مسدوداً يتعذّر معه إيجاد حلّ قريب لأزمته، فيما يستمر التعويل على منع الانفلات الكامل، ولو بالحدّ الأدنى

هيام القصيفي

التوترات المتنقلة، والإشكالات بين القوى السياسية، تحجب في كثير من الأحيان التطلّع الى ما يحصل في لبنان من زاوية مكبّرة. وإذا كان السؤال حول سبب عدم الانفجار التام حتى الآن، رغم منحى الانهيار الاجتماعي والمالي، أصبح عادياً بلا أجوبة شافية، فإن نقاشات غربية خارج لبنان أصبحت تركّز أكثر على مستقبل الوضع اللبناني ربطاً بما يحصل في سوريا.

ثمة خلاصة أولية تنتهي إليها هذه النقاشات، وهي أنه كما وصلت القضية الفلسطينية الى حائط مسدود، ووصلت سوريا الى طريق مسدود بعد حربها الطويلة وتعدّد هويّة التدخلات فيها، فإن الوضع اللبناني وصل كذلك الى طريق مسدود. أمر وحيد لا يزال يقف عائقاً أمام الانهيار التام، هو رغبة دولية في منع ما قد يتحوّل إلى حرب متفلّتة من كل ضوابط أسوة بما حصل في سوريا، أو بما سبق أن استخدم في لبنان سابقاً واستنفدت الغايات منه.

ولا يمكن الاستهانة مطلقاً بما يمنع هذا السقوط في حرب متجددة، لأن الحرص على ذلك نابع من عدم وجود رغبة في الانشغال بحربين في منطقة الشرق الأدنى، كلتاهما تشكّلان عبئاً على كل العواصم المعنية فيهما شرقاً أو غرباً. في المقابل، هناك تركيز ثابت على أن قرار منع السقوط المدوّي، لا يعني مطلقاً أن أسباب التوتر الاجتماعي في ظل ما يشهده لبنان حالياً من تراجع قيمة عملته يومياً واستمرار إفقار اللبنانيين وتجويعهم، لن يكون سبباً «محلياً» في حصول مواجهات أو صدامات قد تشقّ طريقها عبر قضايا قد لا تكون اجتماعية بحتة. وهذا المنحى لن يكون في يد أي عاصمة منع انفجاره، فيما يفترض أن يشكل دافعاً محلياً لوضع ضوابط سريعة لمنع هذا الانفلات، أو بالحد الأدنى لمحاولة التحرك السياسي لوقف مساره. في حين يظهر أن ثمّة دفعاً محلياً في اتجاه تصعيد الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، من دون أي اعتبار لحجم المخاطر التي تنجم عنها.

في النقاش الخارجي أمران أساسيان، هما: موقفا الولايات المتحدة والسعودية. في الموقف الأول، هناك

> **في غياب الموقفين الأميركي والسعودي يصعب القول إن الأزمة مرشحة للحل قريباً**

تأكيد لما لا يريد البعض في لبنان الاعتراف به، وهو أن واشنطن مبتعدة في شكل شبه كامل عمّا يحصل في سوريا، في الشكل الذي يجعلها تستثمر فيها سياستها الإقليمية. وهذا الأمر ينسحب تأثيره على سياستها في لبنان. فهي تتعامل مع ما يحصل فيه بالحدّ المطلوب لمنع انهياره وحفظ بعض الاستقرار فيه، وهذا أصبح لازمة يكرّرها المعنيون الفاعلون في الدبلوماسية الأميركية. فواشنطن تعلم أن مشكلة لبنان وسوريا صارت أكثر التصاقاً ممّا كانا عليه في السنوات الأخيرة، بفعل تداخل العوامل الإقليمية، وتحديداً الدور الإيراني، إلا أنها لا تريد حالياً مزيداً من التورط في معالجة ملفات لبنان، إلا بما تقتضيه الضرورة. وهذا يحتّم عليها العمل وفق متطلبات معينة لمنع انهياره التام وعدم جنوحه نحو دورات عنف جديدة، هي في غنى عن متابعتها والتدخل لمعالجتها على مستوى إقليمي شامل.

أما الموقف السعودي، فيشبه الموقف الأميركي وإن في شكل أكثر تطوراً. لا تريد السعودية التدخل رغم محاولات عربية - خليجية محدودة لإعادة استدراجها الى سوريا، وتلقائياً لا تريد التدخل في لبنان وفق المنظار ذاته الذي ترسم به سياستها في البلدين، مهما جرت محاولات غربية أو إقليمية لجعلها عنصراً أساسياً في أي حل مطروح لمعالجة أزمة البلدين. ما يخص لبنان، ورغم أنه يشكل خصوصية بفعل وجود حلفاء وأصدقاء لها فيه، ورغم بوادر حوار إقليمي لم ينضج في شكل كامل، إلا أن الثابت لديها حتى الآن أن ابتعادها عن بيروت سياسياً يعادل ابتعادها عن سوريا. وفي ذلك سلبية على الوضع اللبناني، لأن من يقرأ بجدية موقفها الموحد، ويسعى الى تليينه، يتعامل معه على أنه ربح صافٍ لإيران في بيروت ودمشق معاً. لأن إيران في برنامج سياستها لوضع نفوذها في المنطقة كورقة رابحة في أي مفاوضات دولية، لا بدّ أن تكون غير مرحّبة بأيّ دور خارج عن إطار التعاون معها في كلتا الساحتين. فكيف الحال في لبنان، حيث نفوذها يظهر حتى الآن أكثر بروزاً وفاعلية، ولا تشاركها فيه لا روسيا ولا تركيا، كما هي عليه الحال في سوريا. وهذا يجعل منها مستفيداً أوّل من استمرار غياب الدور السعودي الفاعل، والذي لا يقتنع بأيّ مبررات للدخول بقوة الى الساحة اللبنانية.

في موازاة هذين الموقفين، كان التشديد على أن من الصعب التعامل مع الأزمة اللبنانية على أنها مرشحة للحل في وقت قريب. الكلام عن أفق مسدود بات شائعاً في المداولات. وثمة رؤية متشائمة معطوفة على وقائع عملانية، بأن ما كان يمكن أن ينجح فيه لبنان للخروج بحدّ مقبول من الخسائر ومن محاولات وضع أسس أولية للحل، لم يعد متاحاً في الوقت المنظور. وأيّ تعويل على أدوار خارجية حالياً بات ضرباً من الأوهام.

تقرير

عقوبات أميركية على حسن مقلد وولديه وشركاته

أدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية (OFAC)، أمس، الخبير المالي حسن مقلد وولديه ريان وراني على لائحة العقوبات بتهمة تسهيل الأنشطة المالية لحزب الله. وبحسب بيان الوزارة، فإن مقلد «الصراف اللبناني والخبير المالي يلعب دورًا رئيسيًا في تمكين حزب الله من مواصلة استغلال الأزمة الاقتصادية في لبنان وتفاقمها. كما أدرجت على اللائحة شركة «CTEX Exchange»، للخدمات المالية التي يملكها مقلد وابناه الذين «يسهلون الأنشطة المالية لدعم حزب الله»، إضافة إلى شركتي LCIS للمعلومات والدراسات، وLCPMR للنشر والإعلام والبحوث والدراسات اللتين يملكهما مقلد أيضاً.

وأوضح وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية، برايان إي. نيلسون، أن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الخزانة هي «ضد صراف فاسد، يقوم عبر هندسته المالية، بدعم وتمكين حزب الله ومصالحه على حساب الشعب والاقتصاد اللبناني». ووصف البيان مقلد بأنه «خبير اقتصادي عمل بالتنسيق على نحو وثيق مع كبار المسؤولين الماليين في حزب الله لمساعدة حزب الله على ترسيخ وجوده في النظام المالي اللبناني». وهو يعمل مستشارًا ماليًا للحزب وينفذ صفقات تجارية نيابة عن المجموعة في جميع أنحاء المنطقة». كما أنه «يمثل حزب الله في المفاوضات مع المستثمرين والشركاء المحتملين وحتى المسؤولين الحكوميين الأجانب». إذ «نسق مقلد مع مسؤولين في الحزب على مجموعة واسعة من القضايا»، تشمل «الصفقات التجارية التي تشارك فيها روسيا» فضلاً عن «الجهود المبذولة لمساعدة حزب الله في الحصول على أسلحة». وأشار إلى أن مقلد «أقرّ علناً بأنه لعب دور الوسيط في المفاوضات بين المصرف المركزي وحزب الله». وهو «أسس منتصف عام 2021، شركة CTEX كواجهة مالية لحزب الله». مشيراً إلى أن «المسؤول المالي الكبير في حزب الله محمد قصير ونائبه محمد قاسم البزال هما وراء إنشاء الشركة». ولفت إلى أن «مقلد حصل على ترخيص من مصرف لبنان لتحويل الأموال داخل لبنان وخارجه». وفي غضون عام «حصلت الشركة على حصة كبيرة في سوق تحويل العملات في لبنان». وذكر أنه «بحسب المعطيات، كانت الشركة تجمع ملايين الدولارات الأميركية لمصلحة مصرف لبنان المركزي». وفي الوقت نفسه «كانت تقدم دولارات أميركية لمؤسسات حزب الله وتجنّد صرافين موالين له». وأشار البيان إلى أن مقلد «يفوض أموال الشركة (CTEX) مباشرة إلى محافظ البنك المركزي ويتلقى بالمقابل عمولات بمئات آلاف من الدولارات يوميًا». وبينما كان لبنان لا يزال يواجه أزمة اقتصادية ومالية حادة ومستمرة منتصف عام 2022، كان مقلد يعمل مع مسؤولي حزب الله للاستفادة من جهود المستثمرين والمغتربين لكسب المال في القطاع المالي اللبناني وتحويل الأموال المتدفقة إلى خارج لبنان. كما عمل على توسيع شركة CTEX خارج لبنان». وعلم أن مقلد سيصدر بياناً خلال الساعات المقبلة يفنّد فيه اتهامات وزارة الخزانة الأميركية.

قضية

القضاء اللبناني: موت معلن

إبراهيم الأمين

لم يكن أحد يتوقع أن يطلق القضاء النار على نفسه. ما يحصل، منذ مدة، يتجاوز النكايات المحلية بأبعادها السياسية والطائفية وحتى التنافس المهني. هو إعدام علني للقضاء وضمّه الى بقية المؤسسات التي بدأت بالسقوط منذ عام 2019. بدأ المسلسل بسقوط السلطة السياسية وفقدانها الشرعية الشعبية، حتى بعد الانتخابات النيابية الأخيرة. وسرعان ما جاء انفجار المرفأ ليدمّر السلطة الإدارية والأمنية على مرافق الدولة. وبينهما كان السقوط المدوّي للقطاع المصرفي بشقيه المالي والنقدي. بقي اللبنانيون يقفون على رجل واحدة اسمها الأمن، وهو متحقّق بفضل جهود القوى العسكرية والأمنية، لكن الأساس فيه خشية جميع اللبنانيين من فوضى عارمة تقود الى حرب أهلية بأشكال جديدة. ثمّة بديهيات في بلد كلبنان. التوافق حيلة يستخدمها النظام لتعطيل الدستور، لكنها ليست كذلك طوال الوقت. إذ إن الريبة باتت مبرّرة لدى الجميع. جمهور يرتاب في ما يقوم به حزب الله ومقاومته، وآخر يرتاب في كل ما قامت به الحريرية في مشروعها الاقتصادي، وجمهور يرتاب في الزعامات السياسية وما تقوم به للحفاظ على نفوذها داخل القبائل اللبنانية. رغم ذلك، يبقى التوافق حيلة لتجاوز أزمات معينة. حتى عندما توقفت الحرب الأهلية وأقرّ اتفاق الطائف، تمّت الاستعانة بالتوافق للخروج من الأزمة. وبمعزل عما إذا كان التوافق حقيقياً أو لا، إلا أنه يعبّر عن رغبة في تجاوز المشكلة. والتوافق، هنا، يعني أنه لا يمكن القيام بأمر دون أن يحظى بموافقة غالبية حقيقية في البلاد.

طوال السنوات الثلاثين الماضية، لم يكن من مجال ليكون لدى اللبنانيين سلطة قضائية متماسكة وعادلة وقادرة على القيام بمهامها. السبب لا يكمن فقط في طغيان السلطة السياسية القائمة، ولا حتى في عناصر التدخل الخارجي، بل أيضاً بسبب حالة الجبن والجهل والكسل والاحتيال لدى قسم غير قليل من قضاة لبنان، وقدرتهم على التعايش مع السلطات كافة، بما يحول دون قدرة القضاء على معالجة الأمور ذات البعد الوطني.

في حالة لبنان، الدولة غير المستقلة مهما قال السياديون وغيرهم، فإنّ دور الخارج أساسي في عمل جميع السلطات، لكن ما نشهده منذ عام 2005 هو أن هذا الدور تحوّل مركزياً، وجاء اللاعب الغربي ليثبت نفوذاً وتأثيراً بما يتجاوز اللاعب السوري عندما كان وحيداً في إدارة الملف اللبناني. ومنذ قبول غالبية لبنانية معتبرة بأنّ لبنان غير مؤهّل لمتابعة التحقيقات في جريمة اغتيال رفيق الحريري وسياسيين آخرين، صار تدخّل الخارج أمراً عادياً، ليس عبر القناصل والسفراء فقط، بل أيضاً عبر الأدوات القضائية، بعدما زاد نفوذ أدواته الأمنية والسياسية، مروراً بجمعيّاته غير الحكومية.

لم يتعلّم القضاء اللبناني، ولا غيره، من درس المحكمة الدولية. وهم اليوم يكرّرون الأمر نفسه في ملف ملاحقة رياض سلامة وشركائه، بفتح الباب أمام قضاء دول لا نعرف عن تاريخها سوى الاستعمار والقتل ونهب الثروات، وها هو القضاء الأوروبي يدرس الطريقة الأفضل له لمعالجة ملف حاكم مصرف لبنان، علماً أنه - كما جرى في ملف اغتيال الحريري - لن يصل إلى غير ما وصل إليه التحقيق اللبناني. لكنه سيكرّر اللعبة نفسها التي أجادها في ملف الحريري، بإغفال كل عناصر الاشتباه بجهات أخرى صاحبة مصلحة في اغتيال الحريري، وتغطية تعسف بحق لبنانيين، بينهم مسؤولون أمنيّون احتجزوا عنوةً أربع سنوات، وبحق مئات اللبنانيين الذين أدرجت أسماؤهم على لوائح الشهود أو المشتبه فيهم قبل تبرئتهم عند الانتهاء من وظيفة الاتهام. وفوق ذلك كله، أجبر اللبنانيون على دفع كلفة مالية كبيرة لعمل انتهى الى نتائج مطابقة لتقرير أمني أعدّه ضابط في قوى الأمن الداخلي.

واليوم، سيعمد القضاء الأوروبي، في ملف سلامة، الى إخفاء هويّة شركاء الحاكم من مصرفيين ورجال أعمال ومال أوروبيين ومصارف أجنبية كانت العمليات المالية تجري عبرها، وسيصدر القرار بأن لبنانياً فاسداً وحده ارتكب الجريمة واحتال على النظام الأوروبي. وفوق ذلك، سيعمد القضاء الأوروبي الى تدفيع لبنان كلفة أعماله بعد أن تصادر الحكومات الأوروبية المعنية الأموال والعقارات التي يتّهم سلامة بأنه تملّكها في عمليات تبييض جرت في أوروبا.

لم يكن هذا كله ليحدث لولا موافقة جسم سياسي لبناني، يضمّ رسميين وحقوقيين وقضاة وعاملين في السلطة القضائية، يسهّلون عملية تدمير القضاء من بوابة التحقيق في جريمة تفجير المرفأ. ولا يمكن لأحد أن يفسّر صدفة أن يستعيد القاضي طارق البيطار عافيته بعد زيارة وفد فرنسي، كان يمكن للنيابة العامة المالية أن ترفض مجيئه الى لبنان، وأن تطلب منه إرسال طلبات بما يريده. مع قدوم هؤلاء، قرّر البيطار أنه قادر على استئناف عمله، واجتمع معهم بوصفه قاضي تحقيق يقوم بعمله بشكل طبيعي، علماً أنه متّهم بأنه سلّم الوفد الفرنسي وثائق ومعطيات من ملف التحقيقات اللبنانية. إذ إن الفرنسيين، كما تبيّن لاحقاً، أبلغوا من يهمّهم الأمر في بيروت، أنه في حال استمرار تعطيل التحقيق في ملف المرفأ، فإنّ فرنسا ستعمل على توسيع دائرة التحقيق كما هي الحال في ملف سلامة، وستتوسع في التحقيقات وتستخدم كل المعاهدات الدولية لإلزام لبنان بتزويدها ما تريده من معطيات.

عملياً، ليس طارق البيطار بطلاً وحيداً في معركة إعدام القضاء اللبناني. كل أعضاء مجلس القضاء الأعلى، وكل القائمين على النيابة العامة التمييزية، إضافة الى وزارة العدل ومجلس الوزراء، يتحمّلون مسؤولية نوبة الجنون التي تعصف بالبيطار وتدفعه الى ارتكاب أفعال قد تفجّر البلاد، بحجة أنه يعرف طريقه الى العدالة.

بالعودة الى نظرية التوافق، كان يكفي أن يتذكّر البيطار، ومعه أعضاء مجلس القضاء الأعلى، أن نصف اللبنانيين على الأقل، إن لم يكن أكثر، يرتابون في ما يقوم به، ولا ثقة لهم في شخصه، ويرفضون التعاون معه. وهذا سبب كافٍ لأن يبادر البيطار من تلقاء نفسه الى المساعدة على إيجاد الحلول التي تمنح التحقيق الثقة المطلوبة، لا الشرعية القانونية والوظيفية فحسب... وهذا ما لم يحصل.

مع الأسف، مات القضاء اللبناني، وليس معروفاً متى يعلن موعد دفنه. لكن الخشية أن يدفع اللبنانيون الثمن غالياً نتيجة تهوّر وتعنّت وسلوك أرعن، لا يعتمدها البيطار وحده، بل أيضاً كثيرون من أهل الحلّ والربط في البلاد.

فوضى عارمة في العدلية: الوصاية الدولية قادمة

(مروان بو حيدر)

فوضى عارمة أغرقت «العدلية» في مشهد قلّ نظيره، اللهمّ إلّا في أعتى الديكتاتوريات، بعيداً عن أيّ منطق، ما أوصل الجهات القضائية إلى التصادم وفقدان البوصلة جراء تسارع الأحداث وغرابتها، في شكل يسير معه الجسم القضائي نحو المجهول. لم يكن ذلك فقط نتيجة لانقلاب المحقق العدلي في جريمة تفجير مرفأ بيروت طارق البيطار، وقفزه فوق كل السلطات للعودة إلى الملف، بل هو نتيجة طبيعية للانحراف القضائي والتلاعب بالقوانين والمواد الدستورية واستغلال الثغرات، ما ضرب أيّ أمل في الوصول إلى حقيقة ما جرى وإلى المسؤولين الحقيقيين عن هذه الجريمة. ما يحصل في «العدلية»، باختصار، أشبه بحفلة جنون وضياع، باستثناء أمر واحد شديد الوضوح: مشروع تدمير القضاء ووضعه تحت الوصاية الدولية دخل مرحلة التنفيذ.

فقد توالت أمس تداعيات الاجتهاد الذي استند إليه البيطار للنفاذ مجدداً إلى ملف التحقيقات، و«فات القضاء ببعضه». كل جهة تتصرف وفق ما تعتبره من صلاحياتها أو مسموحاً لها. بداية، حدّد البيطار مواعيد جلسات لاستجواب المدعى عليهم. جاء الردّ الأوّلي عبر النيابة العامة التمييزية التي رفضت تنفيذ التبليغات وأصرّت على أنّ البيطار مكفوف اليد. ورغم عدم إرسال التبليغات، نفّذ البيطار تبليغات استجواب كل من: رئيس الحكومة السابق حسان دياب، والوزراء السابقين: غازي زعيتر ونهاد المشنوق لصقاً على الحائط المقابل لمكتبه في قصر العدل، معتبراً أنه يتوجّب حينها على الأجهزة الأمنية إلصاق التبليغات أيضاً على أبواب منازل المدّعى عليهم. فأتى الرد الثاني بمنع الأجهزة الأمنية من تنفيذ أيّ قرار قضائي صادر عن المحقق العدلي. وقد عمّمت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي على كل الأجهزة الأمنية عدم تنفيذ أي قرار أو إشارة للقاضي البيطار بطلب من المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات الذي عاد عن تنحّيه عن الملف، ورفض إطلاق الموقوفين وتبليغ المدّعى عليهم للمثول أمام المحقق العدلي، وأرسل إلى الأخير «المكفوفة يده» كتاباً استهلّه بالآية القرآنية «إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ»، مضيفاً إن «يدكم مكفوفة بحكم القانون، ولم يصدر لغايته أيّ قرار بقبول أو برفض ردّكم أو نقل أو عدم نقل الدعوى من أمامكم». وكشف في كلام آخر أنه «يبدو أن التنحّي ليس وارداً في القانون لدى البيطار، لذا سأعتبر نفسي أيضاً غير متنحٍّ في قضية المرفأ، وسأشارك في جلسات مجلس القضاء الأعلى، شريطة أن لا يكون ملف المرفأ بنداً وحيداً في الجلسة».

> ما يقوم به البيطار سيفتح باباً لأيّ قاضٍ بالاجتهاد لنفسه واتخاذ القرارات التي يريدها

هذا الجو انعكس تخبّطاً داخل «العدلية»، وبدا واضحاً الاستياء الكبير لدى غالبية القضاة الذين اعتبروا ما يقوم به البيطار «انتهاكاً للقانون» سيفتح باباً لأيّ قاضٍ في ما بعد بالاجتهاد لنفسه واتخاذ القرارات التي يريدها. في غضون ذلك، عُقد اجتماع بين وزير العدل هنري خوري ورئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبّود (كان مقرراً منذ عشرة أيام)، دافع خلاله عبود عن البيطار، وأبدى استياءه من إرسال الوزير اجتهاد المحقق العدلي الى المجلس الأعلى للقضاء لطلب إبداء رأيه.

في سياق آخر، غلبت المفاجأة من خطوة البيطار على المدّعى عليهم، وخصوصاً لجهة تحديد مواعيد جلسات الاستجواب. وتفاوتت المواقف بين قلّة لا تتجاوز الاثنين اتخذا قرارهما بالمثول في حال تبلّغا الادعاء رسمياً، وغالبية تترك الأمور لظروفها حتى بعد التبليغ وفق الأصول. ومع الإجماع على «احترام القانون والبقاء تحت سقفه»، إلا أنه «لا شيء جديد بعد بأخذه على محمل الجدّ في ادّعاء البيطار» بحسب أحدهم. فيما تساءل آخرون «لماذا لم يواجهنا القاضي المستيقظ فجأة من سباته كمستمع إلينا في المرحلة الماضية قبل اتخاذ قراره بالادعاء». «من الآن حتى شباط حياة أو موت»، بهذه العبارة، يخفّف أحد المدّعى عليهم من أهمية الهمروجة. بينما يفضّل آخرون عدم الاكتراث والتعليق، لأن «الحقيقة ستظهر في نهاية المطاف». وتنقل المصادر أن صدمة المدعى عليهم لم تنحصر بعودة البيطار ولا بأسلوب الادعاء وتحديد جلسات الاستجواب عبر الإعلام، بل من «ورود أسماء بعض المسؤولين والموظفين الذين لا دور ولا علاقة لهم بكل هذه القضية».

(الأخبار)

البيطار يطيح جلسة «استقلالية القضاء»

ندى أيوب

ساعتان من الصراخ والسجالات الحادّة سيطرا على جلسة لجنة الإدارة والعدل النيابية أمس، بسبب تداعيات هرطقة طارق البيطار القضائية، ما أدى إلى إطاحة الجلسة التي كان يفترض أن تبحث في اقتراح قانون استقلالية القضاء العدلي على ضوء ملاحظات وزير العدل هنري خوري.

بالنظام، طلب عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب حسين الحاج حسن الكلام من رئيس اللجنة نائب القوات جورج عدوان. لم يكن البحث بمواد القانون ولا بالملاحظات قد بدأ. وينقل حاضرون أن الحاج حسن اعتبر «أنه لا يمكن النقاش باستقلالية القضاء في ظل تصرّفات البيطار التي تحمل تجاوزاً للقانون». بعدها توالى على الكلام النوّاب: قبلان قبلان وحسن عزّ الدين وملحم خلف، وسجّل كلّ موقفه الواضح من القضية، أما مروان حمادة فكان رمادياً إلى حدٍ بعيد.

بدأ التوتر يتصاعد بعد مداخلة نائب حركة أمل علي حسن خليل الذي شرح، لمدة نصف ساعة، «ازدواجية معايير» بعض النواب ممن يؤيدون عودة البيطار إلى ملف تحقيقات المرفأ، ويعتبرون أي رفض لخطوته تدخلاً بعمل القضاء، في حين أنهم احتجوا من قبل أمام مديرية أمن الدولة رفضاً لقرار القاضي زاهر حمادة توقيف وليم نون. و«لطش» حسن خليل نوّاب القوات، مذكّراً إياهم برفض سمير جعجع المثول أمام القضاء يوم ادّعى عليه مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي فادي عقيقي على خلفية أحداث الطيونة. واستطرد قائلاً: «إجراء البيطار أشبه ما يكون بإعلان الأحكام العرفية. ومن الواضح أن البيطار مريض، ويلزمه علاج، فهو لا يزال شاباً ولديه عائلة». استفزّت عبارته الأخيرة النائبة نجاة صليبا، فطلبت شطبها من المحضر، لكونها «غير لائقة». وردّ نائب القوات جورج عقيص على خليل بأن «كلامك فيه كثير من المغالطات»، فتدخّل عدوان، متمنّياً على عقيص عدم الرد. كما دخل النائب أسامة سعد على خطّ السجال، سائلاً خليل «قلّي شو خرق البيطار؟». وحمّلت النائبة حليمة القعقور القوى السياسية مسؤولية التدخّل بالقضاء منذ سنوات، علماً أن القعقور وعون وخلف ووضاح الصادق ومارك ضو حضروا الجلسة ليسجّلوا موقفاً رافضاً لقيام أي عمل في مجلس النواب سوى انتخاب رئيس للجمهورية. وهو الموقف الذي يعمد هؤلاء إلى تسجيله في كل لجنة تُعقد في المجلس، حتى ولو لم يكونوا أعضاء فيها كجلسة أمس. وأنهى نائب حركة أمل غازي زعيتر مشاركته في الجلسة بعبارة «ما بيعرفوا بالقانون وبدهم يتفلسفوا»، قبل أن يخرج غاضباً.

كان من المفترض أن تكون جلسة أمس استكمالاً للجلسات الماضية التي بحثت اقتراح قانون استقلالية القضاء، إلا أنها بدأت وانتهت من دون التطرق إليه. وأرجئ البحث إلى الثلاثاء المقبل.

مواعيد الاستجواب

حدّد المحقق العدلي في جريمة تفجير مرفأ بيروت طارق البيطار مواعيد جلسات استجواب المدّعى عليهم، على الشّكل الآتي: النّائب غازي زعيتر في 6 شباط المقبل، النّائب نهاد المشنوق في 6 شباط، رئيس الحكومة السّابق حسان دياب في 8 شباط، المدير العام لأمن الدّولة اللّواء طوني صليبا في 10 شباط، المدير العام للأمن العام اللّواء عباس إبراهيم في 10 شباط، رئيس المجلس الأعلى للجمارك العميد أسعد الطفيلي في 13 شباط، عضو المجلس الأعلى للجمارك غراسيا القزي في 13 شباط، العميد السّابق في المخابرات جودت عويدات في 15 شباط، مدير المخابرات السّابق في الجيش اللّبناني العميد كميل ضاهر في 15 شباط، قائد الجيش السابق جان قهوجي في 17 شباط، النّائب العام التّمييزي القاضي غسان عويدات في 20 شباط، القاضي غسان خوري في 20 شباط، القاضية كارلا شواح في 22 شباط والقاضي جاد معلوف في 22 شباط.

مقالة

المسرح اللبناني

نجيب نصر الله

على كل من قال باحتضار «المسرح» اللبناني، أو حسم بأفول دوره، أو تنبّأ بقرب موته، أن يعتذر. فلهذا المسرح، صاحب الجذور الخارجية (الفرنسية بشكل خاص والغربية بشكل عام) العميقة، دور محدّد أوجده، ووظيفة معروفة أمّنت استمراره حتى اليوم. وهو، تبعاً لوقائع التاريخ، ومعطيات السياسة، وحاكمية الجغرافيا، دور لا غنى عنه، ووظيفة لا يستهان بها. إذ لولاهما لضاعت جهود «سايكس» ورفيقه «بيكو»، ولتبخّرت محاولات أشباههما، من السابقين أو اللاحقين، الذين تعاقبوا على الفتك بخرائط المنطقة وتفكيك نسيجها وتلويث اجتماعها وتسميمه.

وعلى من قال بتراجع شعبية مسرحنا وتدنّي مستويات الاهتمام أو التفاعل الداخلي والخارجي معه، أن يبادر ومن فوره إلى الاعتراف بهزالة الطرح وبطلانه. وهل هناك ما هو أوضح وأبلغ من هذا الاهتمام أو التفاعل المعبّر عنه باستمرار تقاطر، أو تسلّل، الوفود «السياسية» (اقرأ: الغارات الأمنية - العسكرية) والبعثات «الثقافية» والجيوش القضائية الأجنبية، فضلاً عن التدخلات اليومية، وعلى مدار الساعة، لجواسيسهم وكشّافيهم الصغار من السفراء والقناصل والمبعوثين، في الشاردة السياسية والواردة الأمنية.

ويمكن الإضافة وطلب الاعتذار أيضاً وأيضاً من كل من استخفّ بعبقرية ملحم خلف، أو شكّك بمهارات نجاة عون صليبا، أو قلّل من شأن بولا يعقوبيان، أو استهان بذكاء مارك ضو وتفوّق الجرادي... وباقي الأعضاء المنضوين أو المتقاطعين، السريّين والعلنيين، أو المحسوبين على «الفرقة» التغييرية التي لا تختلف، ولا يمكنها أن تختلف، لا في الشكل ولا في المضمون، عن غيرها من «الفرق» المسرحية التي تعاقبت على شغل المسرح العرائسي اللبناني. فهذه الفرقة، ومن دون الحاجة إلى الشرح ولا التوقف عند فصول التهريج السمج الذي أظهرته، هي في الشكل والمضمون امتداد شبه عضوي لغيرها من الفرق التي يُدفع بها اليوم أو سيدفع بها غداً، إلى المسرح المتهالك نفسه. وهو، في الواقع، دفع أريد منه إلى الإسناد توفير بعض «التسلية» لجمهور ضاق ذرعاً من سماجة الفرق السابقة، أو في الحد الأدنى تكرار محاولات الإلهاء، بعد افتضاح اللاعبين المعروفين وضعف أدائهم أو فشله. فدور هذه الفرقة «التغييرية» وغيرها من الفرق التي سبق لها تسلّق الخشبة، يأتي في السياق المرسوم نفسه، سياق التبعية الذيلية المفروضة بقوة العنف العاري أو متمّمته الناعمة. واستحضار أفرادها أو تعويمهم تمّ وفق آليات الاشتغال الطائفي والسفاراتي المعروفة نفسها، أما الهدف الأسمى فتأبيد الدور ومعه الوظيفة التي أعطيت لمسرحنا الذي يبدو أنه لا يقلّ، تبعاً لمصالح وأولويات المهيمن الأميركي وحواشيه، «طليعية» عن باقي المسارح المتممة أو كوالبسها في سوريا أو العراق أو اليمن...

وعليه، فإن هذا المسرح «العريق»، كما البلد الذي يحتضنه ويرعاه، والعكس أيضاً صحيح، «أكبر من أن يبتلع، وأصغر من أن يقسّم!». فلهذا المسرح اللبناني تاريخ ضارب وممتدّ إلى ما قبل «الصيغة» المصبوغة بالفرادة المزعومة والمطعّمة بالمبالغات والمنكّهة بالتفاهات. وها هو اليوم، بممثّليه ومخرجيه وكومبارسه وحتى مهرّجيه القدماء والجدد، يعيد التأكيد على أنه ابن الحياة اللبنانية ومرآتها التي لا تنكسر. وإن حدث، لسبب ما، وانكسرت، فإنها لا تلبث أن تلتئم، وتعود بأبهى مما كانت. وهل من درس أبلغ من دروس المحن الموسمية التي لا تغيب إلا لتحضر، ومع ذلك لم تزحزح حجراً من أحجار البناء السلطوي التافه، فضلاً عن توالي «الحروب الأهلية» والصراعات المفبركة. ولعل من الضروري، هنا، التنويه بدور هذا «المسرح» الحاسم والمفصلي في عمليات التجديد الدوري لشباب النظام. وهو النظام الذي كادت الحرب الأهلية التي اندلعت ربيع عام 1975 أن تجرفه ومعه حثالات العائلات المتضامنة في ما بينها كأمّة ما يكون التضامن، لكنه أثبت من خلال لعبة المسرح إياه، في عرضه السعودي في «الطائف»، أنه عصيّ على «العبث» الذي راود مغامري اليسار اللبناني وغلاته ممّن نظّر ذات يوم لاستبدال النظام، ورسم لهذا الاستبدال عبر «برنامج مرحلي» يتيم، سرعان ما تخلّى عنه أهله وأصحابه قبل شروق الشمس، فكانت التوبة، وكان الالتحاق الذيلي المقرون ببيع التاريخ ومعه النضالات وكان وكان... وقائمة هؤلاء الذين باعوا وسمسروا تطول وتطول.

فهذا المسرح، وخصوصاً في طوره الجديد الذي أنتجته الانتخابات النيابية الأخيرة، هو الابن الشرعي لاجتماع مسموم وعقيم لا علاج له، ولا جدوى منه. بل هو مرآته العاكسة. وكل قول لبناني من نوع الدعوة إلى إسقاط الرموز أو هزّ الهياكل هو من باب الترف اللفظي ليس إلا، ويراد منه، إلى تمرير الوقت، الإمعان في الكذب والتضليل. وهو ما نجح زياد الرحباني في التعبير عنه حين اعتبر أن إسقاط النظام وتجاوزه يستلزم إقامته أولاً ليتسنّى من بعدها إسقاطه.

يبقى أن نشير، على هامش الهامش، إلى ما سجله التلفزيون الأسبوع الماضي. إذ شهدنا بالصوت من غير الصورة ارتفاعاً في منسوب السفاهة حين أُوعز للمدعو إبراهيم كنعان، المعروف بكونه أحد براغي الماكينة التي أوقعت بالبلد وأطاحت الاقتصاد وأفقرت الناس، والصبيّ المدلّل لحزب المصرف ولمديره المدعو رياض توفيق سلامة، بتلويث الأسماع بردّية تافهة من ردّيات الكذب والتضليل الإضافي لتشويش الوعي وتعطيله أو صرفه عن وظيفته في التنظيم والتحشيد الذي لا غنى عنه إذا ما قررنا، كأصحاب مصلحة مضادة، المبادرة إلى وضع حدّ لكل هذه الاستباحة غير المسبوقة، وخصوصاً أن الإعداد لجولة جديدة من الحرب على البلد وما يمثله من وزن أو قيمة في المعركة المفتوحة التي تستهدف النيل من مقاومته، بوصفها أثمن وأعزّ ما يملك، قد أنجز. ويمكن معاينة تباشير هذه الجولة من خلال رصد الأهداف الكامنة خلف إعادة تحريك طارق البيطار وتكليفه مهمة طلقتها الأولى. غير أن الأكيد أنها ستكون كغيرها من الجولات السابقة أو تلك اللاحقة محكومة بالفشل الذريع. وعاقبة الفشل، هذه المرة، ستكون وخيمة ووخيمة جداً خصوصاً على من قد تسوّل له مصالحه الوضيعة من قوى أو أفراد أو «جمعيات» المساهمة فيها.

تشييع عبد الله الأمين

شيَّع أهالي بلدة الصوّانة والقرى المجاورة النائب والوزير السابق عبد الله الأمين (أبو زياد)، الذي توفّي أول من أمس، عن عمر ناهز 77 عاماً بعد معاناة مع مرض عضال في السنوات الأخيرة. انطلق موكب التشييع، من منزله باتجاه جبانة البلدة بمشاركة شعبية ورسمية. وحضر التشييع النوّاب: أمين شري، أشرف بيضون وأيوب حميد والأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان علي حجازي، وشخصيات عسكرية ومدنية وروحية. وروي الأمين الثرى، بعدما أمّ الصلاة على جثمانه مفتي قضاء بنت جبيل السيد مهدي محمد علي الأمين.

وقد أدّى الراحل الأمين دوراً بارزاً في مرحلة إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية، والذهاب نحو «اتفاق الطائف»، اعتباراً من عام 1989، من موقعه في قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان. انتُخب نائباً في البرلمان اللبناني عام 1992، وتولّى وزارة العمل في العام نفسه حتى عام 1995. كما تولّى منصب الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان.

وتتقبل عائلة الفقيد التعازي اليوم في منزله في الصوّانة، ويقام غداً الخميس مجلس عزاء حسيني في الساعة الثالثة عصراً في الصوانة. كما تُقبل التعازي السبت في 28/1/2023 في مركز «جمعية التخصّص العلمي» (بيروت)، من الثالثة بعد الظهر حتى السابعة مساءً.

ملف

الإضراب مستمرّ ادفعوا بالليترات لا بالليرات

فؤاد بزي

يستمرّ إضراب أساتذة القطاع الرسمي للأسبوع الثالث على التوالي بإيقاف العملية التعليمية في المدارس الرسمية وإقفالها. هذا التحرك الذي بدأ على وقع انكشاف «صورة وعود وزير التربية الخاوية بدفع حوافز»، يتوسّع يومياً ليطالب بتقديم «حلول شاملة» للأساتذة ترفع عنهم «غبن سنوات الانهيار»، سيّما حل أزمة النقل، فالمطلب تحوّل من «تعديل بدل النقل إلى تحديده بـ6 ليترات بنزين يومياً». في هذا الوقت، لا يزال وزير التربية يوزع الوعود يَمْنةً ويَسْرةً، ففي مؤتمر «إطلاق الخطة الخمسية للتعليم العالي» أشار إلى «موافقة الجهات المانحة على استخدام جزء من الأموال المقدمة منها إلى المعلمين والعاملين في المدرسة»، ولكنّه يضع مشكلة تسييل هذه الوعود في مجلس الوزراء.
في المقابل، ترى مصادر الروابط في كلام الوزير «مناورات لا تقدّم أيّ جديد»، وترشح «التصعيد غداً في مؤتمرها الصحافي». وتحمّل «الدولة مسؤولية العام الدراسي».

النقل تاريخياً

تشكّل كلفة النقل أرقاً لموظفي القطاع العام، ومنهم أساتذة التعليم الرسمي، منذ بداية الأزمة، وانهيار قيمة العملة الوطنية وتدني قدرتها الشرائية.
وتتفاقم مشكلة هذا القطاع بسبب التعقيدات الإدارية التي ترافق أيّ زيادة مالية، فيدخلون كلّ مرة في سباق بين قبض الزيادات على الراتب، وبين تدني قيمة العملة، فيأكل التضخم والغلاء الليرات الإضافية قبل أن تصل إلى جيوبهم، والتمكّن من الاستفادة منها.
قبل عام 2020، كان بدل النقل لموظفي القطاع العام ثابتاً على 8 آلاف ليرة عن كلّ يوم حضور، ولم تتجاوز قيمة صفيحة البنزين يومها الـ22 ألف ليرة، بالتالي يساوي بدل النقل اليومي أكثر بقليل من ثلث ثمن الصفيحة. ويُسمح للموظف بالتنقل من وإلى مركز عمله بحريّة تامة، ومن دون متاعب تُذكر، فكان الموظفون العاملون في بيروت مثلاً يفضلون العيش في قراهم، والذهاب يومياً إلى مركز العمل، على أن يستأجروا أو يشتروا منازل قريبة من مراكز العمل. وخلال الفترة الممتدة من آب 2021، إلى تشرين الأول 2022، وعلى إثر ارتدادات الأزمة تمّ تعديل بدل النقل 3 مرّات، فارتفع أول مرّة إلى 24 ألفاً، ومن بعدها أصبح 64 ألفاً، وصولاً إلى قيمته الحالية 94 ألفاً، ولكن كلّ هذه الزيادات لم تواكب الارتفاعات المتتالية في سعر صفيحة البنزين التي تقترب اليوم من المليون ليرة، بالتالي بدل النقل اليومي لا يغطي سعر 10% من قيمة صفيحة البنزين، أي أقلّ من ليترين يومياً، بعدما كان في السّابق (قبل عام 2020) مساوياً لـ7 ليترات يومياً.

الحلول جزئية

ومنذ مطلع عام 2021، الذي حمل معه العودة إلى الأعمال الحضورية في المكاتب، بعد هدوء جائحة كوفيد-19 صدحت أصوات الموظفين مطالبين بإعادة احتساب بدلات جديدة للنقل، أو العمل على نقلهم إلى مراكز عمل قريبة من أماكن سكنهم للتخفيف من أعباء النقل، وتظهر المشكلة بشكل أوضح عند أساتذة التعليم الثانوي المعيّنين عام 2019، إذ تقدّم يومها عدد منهم للتعليم في مناطق بعيدة عن أماكن سكنهم لزيادة فرصهم بالنجاح والدخول إلى «جنة الوظيفة العامة»، التي ما لبثت أن انقلبت «جهنّم» عليهم. يروي أستاذ من النبطية أنّه كان مضطراً للذهاب يومياً إلى مرجعيون للتعليم، وأستاذة أخرى من بعلبك كانت تنزل يومياً إلى بيروت، وزميلتها في الثانوية ذاتها تأتي أيضاً من منطقة كسروان. ولكن، لم يطل هذا الحال كثيراً، فاجتمع هؤلاء الأساتذة من لبنان كلّه، وشكّلوا قوة ضغط ومتابعة في وزارة التربية دفعت نحو استصدار «قرار نقل جزئي استثنائي» وضعهم في مراكز عمل قريبة من مناطق سكنهم، مع تركهم يعلّمون لـ«يوم واحد أسبوعياً في مركز العمل القديم». بالتالي لم تُحَلّ المشكلة بشكل كلّي.

الأساتذة يعلنون استسلامهم: لا نستطيع الوصول إلى مدارسنا

بنت جبيل ـ داني الأمين

يبلغ عدد أفراد الهيئتين التعليمية والإدارية في إحدى مدارس منطقة مرجعيون حوالي 30 معلماً من الموظفين والمتعاقدين، «يقيم أربعة منهم في البلدة نفسها التي يوجد فيها مبنى المدرسة، بينما يقيم العدد الباقي في أماكن بعيدة. أحدهم يقيم في البقاع الغربي، على بعد ما يزيد على 60 كلم ذهاباً، و3 في منطقة صور على بعد ما يزيد على 40 كلم، و5 يقيمون في قرى وبلدات بنت جبيل، التي تبعد حوالي 20 كلم عن مبنى المدرسة» يقول أحد أساتذة المدرسة. وهذا يعني أن نحو ثلث الأساتذة يدفعون كلفة وصولهم إلى مدرستهم مبلغاً يتجاوز رواتبهم. فادي مثلاً، يكلّفه حضوره إلى المدرسة أربعة أيام أسبوعياً ما يعادل مليوناً وأربعمئة ألف ليرة، أي 5 ملايين وستمئة ألف ليرة شهرياً، «وهو مبلغ لا يمكنني تحمّله». يكشف أنه اضطرّ إلى بيع قطعة الأرض الوحيدة التي يملكها خلال العام الماضي، «ولم يبق من ثمنها إلا القليل، كلّ ذلك لعدم وجود البديل وعلى أمل أن تتحسّن الأجور». وإذا كان أحد أهداف الإضراب عادة «الضغط على المعنيين لتحسين الأجور، إلا أنه يحقق في وضعنا هذا هدفاً آخر هو التخفيف عن كاهلنا كلفة النقل إلى المدارس ولو لوقت قصير».
أحد المدرّسين في مهنية بنت جبيل، اتخذ قراره أخيراً بعدم الذهاب إلى المعهد، بعد أكثر من 20 سنة من التعليم المستمرّ فيه، «لقد أصبحت كلفة الانتقال إلى المعهد تقارب 500 ألف ليرة يومياً، في الوقت الذي لم نتقاضَ فيه أجورنا خلال سنتين متواصلتين». يقول المدرّس بحسرة، ذاكراً أنه أصبح وزملاءه في منتصف العمر، «لم نجن رأسمالاً كي نستثمره للقيام بعمل آخر، كما أن تفرّغنا للتعليم حرمنا من تعلّم أي مهنة بديلة، لذلك بتنا من دون عمل وآجر، وعلينا أن ننتظر عطف الأقارب من المغتربين أو الميسورين لإطعام عيالنا».

(هيثم الموسوي)

خسارة اساتذة

يكشف مدير مدرسة الشهيد رائي بزي، المهنية الرسمية، داني سلامي خسارة المدرسة لثمانية معلّمين قدّموا استقالاتهم من ملاك وزارة التربية من أصل 33 معلماً في الملاك، بسبب الأوضاع الاقتصادية. هكذا صارت المدرسة تعتمد بشكل شبه كلي على المتعاقدين الذين يتكلفون عبء الانتقال من أماكن مختلفة، وعدد كبير منهم يتكبّد يومياً ما يزيد على 500 ألف ليرة، بسبب بعد المسافة، وعدم توفر وسائل للنقل المشترك. لكنه يؤكد على أن «صمود هؤلاء المعلمين هو بفضل دعم أقربائهم أو عملهم الإضافي في مجالات أخرى».
بعد 25 سنة من التعليم في المدارس الرسمية في منطقة صور، قرّرت مدرّسة اللغة العربية الحائزة على ثلاث شهادات ماجستير من الجامعة اليسوعية، والمكلّفة في الإرشاد والتوجيه، مهى جعفر تقديم استقالتها من ملاك وزارة التربية، بعدما لم يعد راتبها يكفي بدل انتقالها إلى عملها. تصف جعفر شعورها عندما كانت تقصد المحالّ التجارية التي كانت ترتادها سابقاً، «بتّ أشعر بالغبن وأن هناك من يقصد إذلال المعلم، لذلك قرّرت ترك المهنة بدون حيرة أو ندم». قبل أن تصل إلى هذا القرار عانت من الاكتئاب «بعدما دفعت كلّ ما كنت أتقاضاه سابقاً على تطوير قدراتي ومهاراتي والتعلم في أفضل الجامعات، وجدت أن راتبي لا يكفي بدل انتقال طالبة إلى الجامعة».

> خسرت مدرسة 8 معلّمين من أصل 33 معلماً

هاس يومية

تتحدّث جعفر عن عشرات المعلمين الذين يخافون من ترك مهنة التعليم بسبب عدم وجود البديل، وعن زميلها، أستاذ مادة الفيزياء، الذي قال لها إنه يفكر كلّ يوم بالانتحار، بعدما أصيب بالاكتئاب وبات يفضّل أن يبقى وحيداً في غرفته، فهو لم يتقبّل أن ينتظر راتب زوجته لتأمين قوت عياله. لذلك ترى جعفر أن «وصول راتب المعلم وربّ الأسرة الى أقل من مئة دولار يعني أن الحكومة تتجه إلى عملية إخصاء اقتصادي للرجل، لأن تكوين الأسرة في مجتمعنا قائم على إنفاق الرجل».
الأزمة تطاول الاستشفاء. فقبل أيام اضطرّت إحدى زميلات جعفر، التي تدرّس في إحدى مدارس منطقة صور، إلى إجراء عملية جراحية، لكن راتبها لا يكفي لتأمين 1% من كلفتها، فقرّر زملاؤها التعاون لجمع الأموال وتأمين الكلفة المطلوبة، خصوصاً أن «تغطية تعاونية الموظفين لا تكفي كلفة الفحوص الطبية إن احتاج المريض إلى عملية جراحية».

.. حتى الثياب

يسأل أحد المعلمين في بنت جبيل عن علم رئيس الحكومة بمعاناة المعلمين اليومية، ليس فقط لكلفة الانتقال وعدم قدرتهم على تأمين قوت عيالهم، بل أيضاً بتردّدهم كل يوم، أثناء ارتدائهم لملابسهم، عن الذهاب إلى مدارسهم كونهم سيضطرون إلى ارتداء الثياب نفسها، إذ إن كلفة شراء بنطال واحد تعادل أساس راتب المعلم.
ويؤكد أن العشرات من المعلمين من مدارس مختلفة باتوا يتبادلون الثياب في محاولة لتحسين صورتهم أمام تلامذتهم.

المنحوس منحوس!

حاول أحد معلّمي منطقة بنت جبيل تأمين حلّ منفرد لمشكلة كلفة الانتقال إلى مدرسته، فاستدان مبلغ 3500 دولار لشراء باص صغير، ينقل التلاميذ في طريقه. ويعترف بأن القرار لم يكن سهلاً على الإطلاق، لأنه كان ينتقص من هيبته أمام طلابه، ولا سيما عند تحصيل الأجرة منهم. رغم ذلك، خاض المغامرة لكنه تعرّض لحادث صغير اضطره إلى دفع ما يزيد على 5 رواتب والتوقف عن سداد الدين، الأمر الذي جعله يترك مهنته الجديدة.
تجربة موسى سعد، أستاذ مادة الجغرافيا، الحائز على شهادة الدكتوراه في علم الاقتصاد، والمكلف بالإرشاد والتوجيه في ثانويات ومدارس منطقة بنت جبيل الرسمية، ليست أفضل. سعد يقيم في بلدة الشهابية (صور) ويتقاضى راتباً لا يزيد على 3 ملايين ليرة، يدفع ضعفه لكي يصل إلى مدرسته. قرّر البحث عن عمل بديل، فاهتدى إلى بيع الفحم الذي أوقعه بخسائر مالية إضافية، «بسبب ارتفاع سعر الدولار المستمرّ، وانتشار الأنواع الرديئة وغش التجار». يفضّل سعد اليوم تقديم استقالته، لكنه ينتظر الفرصة البديلة. ويقول: «أنا أعتمد اليوم على غيري من الأصدقاء وأصحاب الأيادي البيض».

التعليم من نعمة إلى نقمة

الضنية ـ عبد الكافي الصمد

أراح الإضراب المفتوح أساتذة التعليم الأساسي والثانوي في المدارس والثانويات الرسمية من عبء تحمّل بدل نقل مُكلف كانوا يتكبّدونه مقابل كلّ يوم كانوا يتوجّهون فيه من منازلهم إلى أماكن عملهم. أساتذة بلدة القلمون، جنوب طرابلس، هم أكثر من عانوا هذا العبء منذ بدء تدهور سعر الصرف. فهذه البلدة معروف عنها أنّها «منجم» أساتذة التعليم الرسمي، بحيث تكاد لا تخلو أيّ مدرسة أو ثانوية في طرابلس أو أي منطقة شمالية، من وجود أستاذ من القلمون يُدرّس فيها، قبل أن يتحوّل توجّه غالبية أبنائها إلى قطاع التعليم من نعمة إلى نقمة.
أيمن ملّاط، ابن بلدة القلمون، ومدير مدرسة الفضيلة الرسمية للصبيان في منطقة أبي سمراء بطرابلس، يشير إلى هذا الواقع بقوله إنّ «20 أستاذاً في المدرسة من أصل 22 هم من القلمون. وبعدما كان كلّ منهم يأتي إلى المدرسة بسيّارته الخاصّة، باتوا يحضرون بشكل جماعي بسيّاراتهم معتمدين مبدأ المداورة». وتتفاقم المعاناة عندما يكون موقع المدرسة أبعد. أنس ملاط، وهو شقيق أيمن، يُدرّس في مدرسة مشتى حسن الرسمية في عكّار، قرب الحدود السورية. في العام الماضي كان يتكبّد بدل نقل ما لا يقلّ عن 180 ألف ليرة، وهو رقم تضاعف هذا العام، فكان الإضراب المفتوح عامل إنقاذ له.

فائض اساتذة في البلدة الواحدة

عمل الأستاذ في مكان قريب من مكان سكنه «أمر مناسب له» يقول أيمن ملّاط، لكنّه يشير إلى أمرين: الأوّل أنّ القلمون مثلاً «لديها فائض كبير في عدد الأساتذة، يزيد عن حاجة المدارس الرسمية فيها، ما يفرض قيام وزارة التربية بتوزيعهم على مدارس رسمية بعيدة نسبياً أو كليّاً عن منازلهم، وإذا كان نصيب

> 20 استاذاً في مدرسة في طرابلس من اصل 22 هم من القلمون

أحدهم في مكان بعيد فإنّ عليه تحمّل التدريس 7 سنوات، مثلما يفرض القانون، قبل قبول طلب نقله إلى مدرسة أخرى أكثر قرباً من منزله». ملّاط الذي أوضح أنّ «أساس الإضراب انطلق من هذا السبب»، يشير إلى وجود إمكانية نسبية لبعض المدارس للاستعانة بالأساتذة المتعاقدين بدل الذين هم في الملاك، «ولكنّ هذا الحل يبقى جزئياً، كما يجعل الطلّاب ضحية في حال غياب المتعاقدين، فهم غير خاضعين لمبدأ المحاسبة إذا تقاعسوا أو غابوا عن مدارسهم، ما يجعل المدارس الرسمية مقبلة على وضع صعب جدّاً في الأيّام المقبلة».
هذا الواقع الصعب الذي يعيشه الأساتذة دفع ملّاط إلى التوضيح أنّه «لا يوجد اليوم أيّ أستاذ أو موظف رسمي لا يعمل عملاً آخراً، أو يستدين، أو يبيع بعض أغراضه وأملاكه ليؤمّن معيشة عائلته بالحدّ الأدنى. وهو واقع دفع حاملي الإجازات من الشباب الذين لم يدخلوا قطاع التعليم الرسمي بعد، بسبب وقف التوظيف والتعاقد، للتوجّه إلى التعليم الخصوصي في بيوتهم، مقابل أجر يتقاضونه بالدولار الأميركي حصراً».

السيارات مداورة

بلدة بيت الفقس في الضنّية تعيش واقعاً مشابهاً للقلمون، إذ توجّه قسمٌ لافت من أبنائها إلى قطاع التعليم، بحيث لا توجد اليوم مدرسة رسمية في الضنّية إلا وفيها أستاذ من البلدة، وهي ظاهرة لا توجد في مكان آخر في المنطقة، لكنها بدورها تحوّلت من نعمة إلى نقمة بعد تراجع قيمة الرواتب.
يوضح محمد عثمان، وهو ناظر في ثانوية بخعون الرسمية المختلطة، أنّ «قرابة 300 أستاذ، موزّعون بين النصف تقريباً في مدارس البلدة، والباقي في مدارس وثانويات الضنّية». ارتفاع تكلفة بدل النقل دفع عثمان إلى اعتماد مبدأ المداورة مع زملائه في البلدة، يذهبون مرّة بسيّارته ومرة بسيّارة سواه، مؤكداً أنّ تكلفة انتقاله شهرياً إلى مركز عمله، بسيّارته الخاصّة، تفوق قيمة راتبه الشهري. وهو أمر دفع كثيرين إلى تقديم طلب استيداع لدى وزارة التربية، ومنهم زميله الذي غادر إلى السعودية للتعليم هناك مقابل راتب قيمته ألفي دولار أميركي شهرياً.
أمّا أساتذة البلدة الذين يُدرّسون في أماكن أبعد، ويستغرق تنقلهم وقتاً أطول ونفقات أكبر بسبب بُعد المسافة، خصوصاً إذا كانت المدارس في بلدات نائية، فقد لجأوا وفق عثمان إلى أمرين: الأول التنقل بواسطة «فان» مقابل أجر يومي، أو أن ينقل أحد الأساتذة زملاءه بسيارته الخاصة مقابل أجر معيّن يتم الاتفاق عليه بينه وبينهم.
إمكانية انتقال عثمان للتدريس في مدارس وثانوية بلدته غير وارد لا منطقياً ولا لوجستياً، وترفضه الوزارة ومديرو المدارس والثانويات، لأنّ «عدد الأساتذة في مدارس التعليم الأساسي والثانوية الرسمية في بيت الفقس كاف»، لافتاً إلى أنّ الإضراب المفتوح «خفّف عنّا مؤقتاً أعباء بدل الانتقال، وتكلفته الباهظة علينا، ولكنّ هذا ليس حلّاً، والحلّ غير موجود على ما يبدو عند وزارة التربية والدولة حتى الآن».

«التغيّب القسري» سبق الإضراب

الهرمل ـ علي قطايا

أكثر من 40 معلماً يأتون من خارج الهرمل، بدءاً من زحلة وصولاً إلى المناطق الحدودية مع سوريا شمالاً، توقفوا عن الالتحاق بدوامهم في مدارس المدينة، بسبب بُعد المسافة عن منازلهم. ولتقليص الخسائر، تدخلت وزارة التربية السنة الماضية وأصدرت آلية النقل الجزئي وبموجبه تمّ جمع حصص القادمين من خارج الهرمل في يوم واحد أسبوعياً على أن تقسم الساعات المتبقيّة ليكتمل نصاب الحصص القانوني على مدارس قريبة نسبياً من أماكن سكن الأساتذة.
هذا القرار «أضرّ بالمدرسة والمدرّسين على حد سواء» يقول مدير ثانوية الهرمل النموذجية حسين المقهور. «أصبح لدينا مشكلة في جدولة المواد ضمن البرامج الأسبوعية نظراً إلى حصر الساعات في يوم واحد للعديد من الأساتذة ما أثّر سلباً على الفائدة التعليمية المرجوة». كما أن الأستاذ المعني بالقرار «لم يستفد كثيراً. فبدل الرحلة الطويلة نحو الهرمل، قسمت هذه الرحلة على مدارس قريبة من محل سكنه نسبياً. صحيح أن الكلفة انخفضت عن سابقتها لكنها لا تزال مرتفعة».
بدورها تنتقد مديرة ثانوية الهرمل ـ المرج دنيا السلحلي لأنه «عندما حصر دوام الآتين من بعيد في يوم واحد، ازدادت أيام التدريس يوماً إضافياً للأساتذة غير المستفيدين من القرار والمتأثرين بتكلفة الوصول مثل القادمين من أطراف الهرمل. وبالتالي سيتغيّبون عن اليوم المستجد في برامجهم». وفي هذه الحالة «يكفي أن يتغيّب أحد الأساتذة عن يوم دوامه الوحيد في الهرمل، حتى يصبح الطلاب عرضة لانتظاره 15 يوماً ليعاودوا دراسة المادة».
وهذا أكثر ما يتوقف عنده المقهور

> لم تنجح آلية النقل الجزئي في حلّ مشكلات المعلّمين

«إذا تغيّب الأساتذة الآتون من مناطق أخرى لسبب أو لآخر، فإن ثلث عدد التلامذة سيكونون في ساحة الملعب وهذا يكفي لتدمير العمليتين التعليمية والانضباطية النظامية على حد سواء». وفي السياق نفسه يلفت رزق مرضي، مدير ثانوية الهرمل، إلى تفصيل مختلف «لدي ثلاث معلمات يأتين في سيارة واحدة تغيُّب إحداهن يتسبب بتغيب الأخريات ما يحدث إرباكاً تعليمياً وتنظيمياً».
ويحذر المديرون عموماً من النتائج الكارثية المترتبة على سير الأساتذة البعيدين بقرار الإضراب أو التغيّب القسري، فيصبح العام الدراسي المتبقّي مهدداً وبشكل كبير وفق الظروف الراهنة واستحالة إيجاد البدائل في منتصف العام الدراسي.
في الوقت الحالي لا يمكن السير بفكرة النقل الكلي، أولاً لأن القانون يشترط أن يخدم الأستاذ خمس سنوات للانتقال من منطقة إلى أخرى، وسبع سنوات للانتقال من محافظة إلى أخرى «وهو أمر غير متوافر لدى معظم الأساتذة في الملاك. ثانياً لن يشكل حلاً لمن يأتون مثلاً من ضواحي الهرمل البعيدة (القصر، البعول، زغرين...). العائق الثاني تربوي محض، تفصل الساحلي قائلة «سيُعوَّض الأساتذة المنتقلون بمتعاقدين لا يملكون الكفاءة والخبرة اللازمتين اللتين يمتلكهما الأساتذة المثبتون الخاضعون للدورات التدريبية من الوزارة». لكن من قال إن المتعاقدين يجدون في استمرارهم بالعمل فكرة مغرية، خصوصاً لمن باتوا يملكون عقوداً في مدارس خاصة وجمعيات مدنية؟
من الحلول الأخرى التي تم تداولها هو بدل النقل المتحرّك نسبة إلى أسعار المحروقات والبُعد الجغرافي. وهذا اقتراح يواجه صعوبة في الإحصاء والاحتساب بدقة، والخوف من استغلال الظرف والتحايل لحسابات شخصية ومنفعية.

دعوة لحضور جمعية عمومية غير عادية

يتشرف مجلس إدارة **الشركة اللبنانية الجديدة للصناعات التحويلية ش.م.ل. «ماسارياك»** بدعوة حضرات المساهمين لحضور الجمعية العمومية غير العادية المقرر عقدها في عجلتون، بناية اندفكو II، الطابق الخامس، يوم الخميس الموافق فيه السادس عشر من شهر شباط سنة ٢٠٢٣ عند الساعة العاشرة صباحاً، وتحديد جدول أعمالها كما يلي:

١- تعديل المادة الثانية من النظام الأساسي للشركة.
٢- أمور أخرى طارئة ومختلفة.

مجلس الإدارة

دعوة لحضور جمعيتين عموميتين عاديتين سنويتين

يتشرف مجلس إدارة **الشركة اللبنانية الجديدة للصناعات التحويلية ش.م.ل. «ماسارياك»** بدعوة حضرات المساهمين لحضور جمعيتين عموميتين المقرر عقدهما في عجلتون، بناية اندفكو II، الطابق الخامس، يوم الأربعاء الموافق فيه الثاني والعشرين من شهر شباط سنة ٢٠٢٣ كما يلي:

I- الجمعية العمومية العادية السنوية في تمام الساعة العاشرة صباحاً، وتحديد جدول أعمالها كما يلي:
١- تلاوة تقريري مجلس الإدارة العام والخاص عن الدورة المالية الموقوفة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١.
٢- تلاوة تقريري مفوضي المراقبة العام والخاص عن الدورة المذكورة.
٣- المصادقة على تقريري مجلس الإدارة ومفوّضي المراقبة وعلى الميزانية الموقوفة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١ وعلى حساب الأرباح والخسائر.
٤- إبراء ذمّة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال سنة ٢٠٢٠ المالية.
٥- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بالتعامل مع الشركة وفقاً لأحكام المادتين ١٥٨ و ١٥٩ تجارة.
٦- تعيين مفوض المراقبة الأساسي للعام ٢٠٢١ وأتعابه.
٧- أمور أخرى طارئة ومختلفة.

II- الجمعية العمومية العادية السنوية، في تمام الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم نفسه، وتحديد جدول أعمالها كما يلي:
تلاوة تقريري مجلس الإدارة العام والخاص عن الدورة المالية الموقوفة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١.
٢- تلاوة تقريري مفوضي المراقبة العام والخاص عن الدورة المذكورة.
٣- المصادقة على تقريري مجلس الإدارة ومفوّضي المراقبة وعلى الميزانية الموقوفة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ وعلى حساب الأرباح والخسائر.
٤- إبراء ذمّة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال سنة ٢٠٢١ المالية.
٥- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بالتعامل مع الشركة وفقاً لأحكام المادتين ١٥٨ و ١٥٩ تجارة.
٦- إستمرار تعيين مفوض مراقبة أساسي للعام ٢٠٢٢ وتحديد أتعابه.
٧- أمور أخرى طارئة ومختلفة.

مجلس الإدارة

المجتمع الحديث: كيف تجعل الآخرين يعملون لصالحك

عامر محسن*

منذ بداية التحضّر البشري، وظهور المعبد والكتابة وطبقة الكهنة، أصبح في وسعك تحليل أي مجتمع من زاوية «تقسيم العمل» فيه، أي أن تسأل: من ذا الذي يعمل - حقّاً - في هذا المكان، ومن هو الذي لا يضطرّ إلى العمل «الحقيقي»، بمعنى العمل الجسدي، ويعتاش من «عقله» ومن عمل الآخرين. في البداية، كان التبرير هو أن الغالبية من الناس سوف تحرث الأرض وتغزل الثياب وتشيد المباني وتقوم بمختلف هذه المهام الحياتيّة «النافلة»، فيما أقليّة/نخبة لن تنغمس في هذه الأمور لكي تتفرّغ لوظائف أهمّ بكثير، كالتواصل مع الآلهة، والتنبّؤ بالموسم القادم، أو «إدارة الأمور» من خلف مكتب في قصر. الماركسيون، والماويّون بالخصوص، كانوا يعتبرون أن الفارق بين العمل «الجسدي» و«الذهني» هو أحد التناقضات الرئيسة التي تتخلّل المجتمع، أي كالتناقض بين المالك والمحروم، وبين المدينة والريف، وبين الرجل والمرأة. من هنا أيضاً كان هادي العلوي يقول إن الجموع الشعبية تحمل - تاريخياً - نفوراً فطرياً تجاه فئات ثلاث، الأثرياء والحكّام ورجال الدين، باعتبارهم الكتلة التي لا تعمل مثلهم، وتعتاش من مكانتها أو ثروتها.

على ذكر طبقة الكهنة، فإنّ بعض الأكاديميين الساخرين يقارنون دورهم، في العلوم الإنسانية «الرخوة»، بدور الكهنة والسحرة في المجتمعات القديمة. بمعنى أنّ الإنسان في حاجة أن يشعر بأنه يملك تفسيراً للعالم؛ أن يقال لك إنّ ما يحصل حولك ليس عشوائياً وبلا منطق، والموت والكوارث ليسا بلا سبب، والظلم والبؤس ليسا بلا نهاية. كلّا، أنت لديك من يفسّر العالم والأحداث ويعطيها معنى وتبريراً، وقد تتمكّن، هكذا، من التنبّؤ بها بعد أن عرفت منطقها، وستتحكّم أنت بعالمك بدل أن يتحكّم بك. المناهج الحديثة هي، بالطبع، أكثر علمية وواقعية وموثوقية من تفسيرات سحرة الفودو وطبقة الكهنة، وهي من طبيعة مختلفة تماماً. ولكن يظلّ هناك أمرٌ مشترك بينهم: أنهم طبقة «مثقفين»، أي جماعة لا تعمل وتنتج بالمعنى الفعلي، وتحتاج دوماً إلى من يرعاها - دولة، جامعة، وقفية، أمير، مجلس قبلي - وإلّا اختفت (في هذا الموضع، أذكر دوماً زميلة كانت تبتدئ الصف الذي تعلّمه، وهو صفّ تقديم للعلوم السياسية، بأن تشرح للتلاميذ الجدد أنك، إن قمت بتجربة إحصائية، ستجد أن القدرة التنبُّئية للعلوم السياسية في العقود الماضية توازي تماماً قدرة علم الأبراج).

مع انتشار الوظيفة المكتبية اليوم، وتحوّل الكثير منها إلى «عمل»، أصبح من الصعب التمييز بين أناس هم، في الظاهر، يشبه بعضهم بعضاً ولكنهم في مواقع متفاوتة بالكامل: الاثنان يلبسان ثياباً رسمية وربطة عنق، ويذهبان للعمل في مكتب، وفي شركةٍ كبيرة أو ناطحة سحاب، ولكنّ أحدهما سيقضي ثماني ساعاتٍ أمام شاشة كمبيوتر في مهامّ رتيبة وباجر قليل، فيما الثاني يدير حسابات بمليارات الدولارات. ولكن، في الماضي، كانت الفوارق واضحة. حين قامت الدولة اللبنانية في الخمسينيات، وظهرت معها «الوظيفة الرسمية»، وابتدأ القلّة من أهل القرى الفقيرة في الهوامش يدخلون إلى سلك الوظيفة، في مجتمع كان بغالبه زراعياً، يقال إن فكرة «الوظيفة» حينها، في حدّ ذاتها، كانت بمثابة خرافة. أن تجلس في مكتب، بقياقتك وهندامك، توقّع على أوراقٍ وتُختم معاملات أو تعلّم صفوفاً، ثم يأتيك راتبٌ، مضمونٌ مهما حصل، في آخر الشهر، وراتبٌ ضخمٌ بالمقاييس «الزراعية»، هذا كان يشبه أن تربح ورقة يانصيب. اكتشف هؤلاء الناس، في ما بعد، أن هناك وسائل أكثر نجاعة للصعود الطبقي والكسب السريع، قد تكون خارج بلدك، ولكنّ علامة النجاح ظلّت في أن تفارق حالة العمل البدني وحياة الفلاحة، وتجد من يعمل لديك بدلَ أن تعمل لدى الغير.

تقول دراسات علم الاجتماع إنّ الناس ينظرون طبقياً «إلى أعلى» ويقلّدون من فوقهم (بمعنى أنّه لو وضع الأثرياء أولادهم في جامعات خاصة فستحاول الطبقة الوسطى تعليم أولادها في المؤسسات نفسها، وإن اشترى رفيق الحريري مارسيدس ستجد أكثر الأثرياء يقودون مارسيدس، إلخ). مع النّظر «إلى أعلى» تأتي عادات الحقد والحسد والتلصّص الطبقي (هو وصل لأنه فاسد، وصل لأنه بخيل، ورث أهل زوجته...). ما لا ينتبه إليه الكثيرون هو أنّ هذه العمليّة فيها «حصانة عكسيّة»، أي أنّك كلّما ارتقيت طبقياً وابتعدت عن مجال «العمل» وحياة العامّة (commoners)، فأنت لن تنظر إلى خلفك وتشعر بالذنب وتتلوّى لأنّك تعيش حياةً بين المطعم والمقهى والسفرة، فيما غيرك يكدح في عالم آخر. على العكس، أنت ستستمرّ بالنّظر إلى فوق ومقارنة نفسك بمن نجح أكثر؛ وإن «وصلت» حقّاً، فسيبدو العالم، ومقامك فيه، منطقياً ومريحاً ومفهوماً إلى أبعد الحدود.

«لن تجد خدماً صالحين في هذه الأيام»

لا أفهم لماذا لا نقارب العلاقة بين الغرب والصين من زاوية العلاقة بين «مالك رأس المال» و«العامل». لا أقصد هنا فقط العملية التاريخية المعروفة، حيث تحولت الصين وآسيا - منذ السبعينيات - إلى ما يشبه «طبقة عاملة بديلة» تشغّل خطوط الإنتاج، فيما انصرف الأوروبيون والأميركيون إلى «قطاع الخدمات» (لاحظ أن الغالبية تستخدم مصطلح «مصنع العالم» لوصف الصين، ولكن لا أحد يقول «عمّال العالم»، كأن المصانع تشغّل نفسها بنفسها). هذه العملية التاريخية، بالمناسبة، تشبه بشكل هائل الأسطورة البابلية القديمة عن أصل العمل الإنساني: يقوم الآلهة الثانويّون، الخدّام، بـ«انقلاب على الإدارة» من أجل المساواة وحتى لا يكدحوا للأبد في خدمة الآلهة المسيطرة. هنا، تحلّ الكائنات السماوية «تناقضاتها الداخلية» عبر تعيين البشر عمّالاً بدلاء، يفلحون ويزرعون وينتجون نيابةً عن الآلهة التي لن تضطر إلى العمل بعد اليوم، وستنصرف إلى هواياتها ودسائسها ومشاريعها النرجسية. هذا يشبه إلى حدٍّ بعيد ما حصل في بنية الإنتاج العالمي خلال نصف القرن الماضي، أو «الصفقة الكبرى» بين الطبقة العاملة الغربية والمؤسسة الحاكمة (يتناسى الكثيرون أن الوجه الآخر لهذه الصفقة كان في آسيا).

حتى خطاب العداء الرائج ضدّ الصين يشابه في عناصره وصفاته الصورة النمطية التي تحملها البرجوازية عن الطبقة العاملة في كلّ مكان في العالم: أنت تحتاج إليه لكنك لا تثق به. «هم مخادعون، يسرقون ويغشون ما إن تزيح عينك عنهم». «حاقدون علينا ويخططون سرّاً لاستبدالنا». «جهلة أجلاف لا يقدّرون أو يستحقّون صولجان الحضارة». المفارقة هنا هي أنّ الصّين لا تزال، بالمقاييس الموضوعية ومنها مقاييس الأمم المتحدة، «بلداً نامياً»، فقيراً، أقرب بكثير إلى العالم الثالث منه إلى مستوى الاستهلاك والدخل في الغرب أو كوريا أو اليابان. مع ذلك، كما يحصل مع الفقير حين تبدو عليه بوادر النعمة، يتمّ التعامل مع الصين من الآن كأنها «الوكيل المخادع»، الذي ينوي - لا ريب - قتل الأرستقراطي في نهاية المطاف واحتلال مكانه.

الخطاب حول الصين في الغرب اليوم هو من منطلق «اتّق شرّ من أحسنت إليه»، بمعنى أنّ تحويل الصين إلى «مصنع العالم»، وكدح مئات الملايين من العمّال لإنتاج ما يحتاج إليه الغرب وباقي الأسواق، أمر كان بمثابة «امتياز»، أُعطي لمن لا يستحقّه، وقد آن أوان سحبه. السياسة هنا مزدوجة: «الحصار التكنولوجي»، لمنع الصين من دخول المجالات التقنية المتقدمة ذات القيمة الفائضة المرتفعة، و«وقف الاعتماد» على الصين في مجالات التصنيع الحيوية؛ أي أن يشتروا من الصين أقلّ. كيف سيحصل هذا؟ هل سيبدأ أهل أميركا الشمالية بصناعة سلعهم وتركيب هواتفهم بأنفسهم؟ لا طبعاً، بل عبر «نقل المصانع» ودورة الإنتاج إلى دول أخرى، فقيرة، لديها يد عاملة رخيصة ويهمّها أن تتلقى هذه الاستثمارات، ولن تكون تثنياً حاقداً عديم الامتنان.

استمعت أخيراً، للمرة الألف، إلى محلّل أميركي يفصّل في خطط عزل الصينّ وضربها. ويشرح كيف أن «كل ما علينا فعله» هو نقل كلّ هذه المصانع والاستثمارات وخطوط الإنتاج إلى فيتنام والفيليبين وإندونيسيا وغيرها، وعندها «لن نحتاج إلى الصين» مجدّداً وستضمر، تلقائياً، قدراتها الإنتاجية. المشكلة الكبرى في هذه الأمنيات، في رأيي، هي أنها تستبطن فهماً تبسيطياً وصورياً لمعنى «العولمة». ما أقصده هو أن هؤلاء الناس قد قاموا بـ«تجريد» العولمة وشبكاتها إلى درجة أنهم يرونها كلعبة «ليغو» نظريّة بالكامل: هناك قطعة حمراء هي «المصنع»، تنتزعها وتستبدلها بقطعةٍ أخرى، أو مجموعة قطع صغيرة تأخذ مكانها، ويستمرّ كلّ شيء كما السابق. هذه النظرة تسطّح فكرة التاريخ ومساره و«كيف أصبحت الأمور أصلاً هكذا»، بل هو يسطّح مفهوم العمل نفسه.

هم يعتقدون أنّ العمل والعمّال هم بمثابة «مادة خام»، موجودة في أي مكان فيه بشر. كلّ ما على السفن الأوروبية فعله هو أن تحطّ على ساحلٍ فقير بدائي، ثمّ تبني مصانع عليه، ثمّ تضع سكانه المحليين على خطوط الإنتاج، وستخرج سلع وهواتف وألعاب من الجهة الأخرى. الحقيقة هي أن «الطبقة العاملة»، كمئات الملايين من العمّال المنتجين الذين يديرون الآلة الصناعيّة الصينية، هي شيء يتم بناؤه، وبكلفةٍ كبيرة. كانت لي زميلة تخصّصت في دراسة كيفية «إنتاج» الطبقة العاملة في الهند بعد الاستقلال، فهذه لا تعني فقط نظام إنتاج؛ بل نظاماً صحياً، ونظاماً تعليمياً، ونظاماً إسكانياً، ومدناً وخدماتٍ لكلّ هؤلاء العمال الصناعيين الجدد. إنجاز الصين الحقيقي هو ليس فقط في أنها أنتجت طبقة عاملة كبيرة، بل طبقة عاملة تنافسية إلى أبعد الحدود، ترفدها وتزيد من قيمتها بنية تحتية متطورة، وتقنيات إنتاج حديثة للغاية (مستوى التقانة في المصانع الصينية وخطوط إنتاجها هو من الأكثر تقدماً في العالم، ومعمل شركة «تيسلا» في شانغهاي، مثلاً، يسبق دوماً باقي مصانع الشركة حول العالم في الفعالية والربحية والإنتاج). قال المدير العام لشركة أبل، قبل سنوات، إن فرادة الصين ليست في وجود عمّال مهرة، بل في وجود تكتّل لا مثيل له في العالم لهؤلاء العمّال، في الكمّ وفي النوع، وفي كلّ الصناعات والقطاعات. هذا نتاج تاريخ عمره من أيّام ماو، ولا يمكن استنساخه على الصورة نفسها، عند الطلب، في فييتنام أو تايلند.

هذا ينطبق حتى على الصناعات التي فيها تركيز شديد لرأس المال، كصناعة أشباه الموصلات الباهظة الكلفة والقليلة العمّال. تقول تقديرات إن مصنع شرائح السيليكون الذي يقام في الصّين سوف يكون هامش ربحه، دوماً، أعلى من مثيله في أميركا أو أوروبا. ما يعني أن الشركة التي تبني مصنعها في الصين سوف يكون لها امتيازٌ على تلك التي تنتج في تكساس، ولديها إمكانية أكبر للاستثمار والتوسع على المدى البعيد، إلّا إن تمّ منعها عن ذلك عبر السياسة والعقوبات. يجب أن نتذكّر أنّ استثمار الغربيين في الصين لم يكن عن إحسان أو حسن نيّة، بل بسبب رقم بسيط: عائد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال العقود الماضية كان يقارب 14,5% سنوياً، فيما كان في أميركا (المزدهرة) أقل من 9%. الفارق بين الرقمين كبير، ولا أحد من المستثمرين الدوليين والشركات والصناديق سوف يترك مثل هذا المال على الطّاولة.

اقتصاد الخدمات

أمّا على الجهة الأخرى من معادلة تقسيم العمل هذه، فإنّ ما حصل في المجتمعات الغربية في العقود الماضية هو أمرٌ مذهل: أن تقوم دولٌ صناعية بـ«عكس التصنيع» وتفكيك بنيتها الصناعية المتفوّقة وإرسالها إلى قارة أخرى؛ وتتوقّف عن إنتاج ما تلبس وتستهلك، ولا تحاول تصدير السلع إلى الخارج، بل تصبح مستوردةً لأغلب استهلاكها. في الوقت نفسه، ينتقل أكثر من سبعين أو ثمانين بالمئة من القوة العاملة إلى قطاع الخدمات، فيما تنخفض نسبة العمال الصناعيين إلى ما هو أقلّ بكثير من العشرة (القطاع الزراعي في الغرب، منذ زمن المكننة واستيلاء الشركات الكبرى عليه، أصبح ملجأً لجزءٍ بسيطٍ جدّاً من القوى العاملة، أحياناً أقل من اثنين بالمئة، وهي فئة تعتاش فعلياً على دعم الدولة وليس على إنتاجها).

السردية السائدة كانت تقول إن هذا الانحياز إلى «الخدمات» حصل أساساً لأنّ القيمة أصبحت هناك، وليس في التصنيع التقليدي للسلع عبر قضّ وتشكيل وتركيب المواد والمعادن. بل إنّ وظائف «خط الإنتاج» لم تعد مجدية أو تنافسيّة، فمن الأفضل أن ترتحل وأن يعمل الناس في أمور مثل «غوغل» و«أمازون»، والخدمات الكثيرة التي تنشأ حولها، مطاعم ومصارف ومحامون وعقارات وغير ذلك. ماذا عن العجز في الميزان التجاري مع الخارج، حين تتوقف عن التصنيع والتصدير؟ كانت النظرية تقول إنّ العجز سيحصل في السّلع المصنّعة، ولكن قطاع الخدمات المتقدّم سيبيع للعالم - بالمقابل - أموراً مثل البرامج والتصاميم ورخص استخدام تعوّض هذا الفارق في التجارة، وتحوّله إلى فائض. ولكن، بالتجربة العملية، لم تعوّض هذه الموارد إلا جزءاً بسيطاً من العجز التجاري، وقد أصبحت دولٌ مثل أميركا وبريطانيا في حالة عجز «بنيوي»، مستمرّ ومتزايد، لم يتوقّف منذ أوائل التسعينيات. كيف يحصل ذلك، وتستورد أكثر بكثير مما تصدّر، من دون أن يضعف الاقتصاد وتنهار العملة؟

قرأت رأياً مثيراً لباحثٍ هندي مرة (قرأته على عجل ونسيت اسمه للأسف - أنتم تعرفون كيف تكون أسماؤهم. ومسألة النسيان تحصل معي أخيراً، وشعوري أنها ستزداد أكثر في السنوات القادمة). مختصر فكرته هو أنّ السردية أعلاه يجب أن تُقرأ بالمقلوب. لم يحصل عجزٌ تجاري في هذه الدول لأن اقتصادها انصرف إلى «الخدمات» وترك الصناعة، بل إنّ هذه الدول قد توقّفت عن التصنيع أساساً لأنها ـ بفضل تحرير العملة في السبعينيات وفصلها عن المعيار الذهبي ـ أصبح في وسعها الاستيراد بلا حساب، ولم تعد في «حاجة» أن تعمل وتصنع ما تستهلكه، وأن تصدّر سلعاً وخدمات يوازي ما تستورده من الخارج.

أنت لا يمكنك، أصلاً، أن تتخيّل اقتصاداً كالاقتصاد الأميركي المعاصر في نظام يقوم على ربط العملة بالذهب، ولا يمكنك فيه توسيع الكتلة النقدية بلا حدود (حين تكون عملتك هي عملة التجارة العالمية وعليها طلبٌ خارجي لا يرتوي). أمّا حين تكون قادراً على «تصدير» عملتك (دولارات أو جنيهات أو يوروهات) مقابل السّلع التي يعمل الآخرون ساعاتٍ طويلة لتقديمها لك، وأنت تطبع هذه العملة على هواك، يصبح من العبث أن يعمل ناسك في التصنيع وأمور «عمالية» من هذا النمط لإنتاج بنطال أو آلةٍ، يعطيك إياها الصيني مقابل الدولار. الرواتب هنا تصبح بمثابة «حقوق سحب» على الواردات، أي أنها مثل «كوبون» يحدد لك كمية الاستهلاك التي يمكنك استيرادها من الخارج باستخدام العملة الوطنيّة. لهذا السّبب تكثر في اقتصاد الخدمات الحديث الوظائف التي يقولون إن «لا معنى لها»، النافلة غير المنتجة، أو التي يتمّ اختراعها لجعل كلّ شركة كبيرة في الغرب أشبه بوزارة هنديّة، فيها خمسون إدارة وقسماً، وغرفة تأمّل وحضانة أطفال ومدينة ألعاب.

لهذا السبب تتمكّن شركات مثل «غوغل» و«فايسبوك» من صرف عشرات الآلاف من «عمّالها» حين يضيق حال السّوق (كما يجري حالياً) من دون أن يتأثر «إنتاجها» على الإطلاق (هذا مستحيل في اقتصاد صناعي، حيث صرف العمّال يترافق بالضرورة مع خفض الإنتاج). بل إنّ هذا الباحث يزعم أنّه في وسعك أن تبقي أغلب الناس في أميركا في المنزل، وأن ترسل إليهم ببساطة في البريد شيكات «رواتب» تقسمها عليهم، وتطلب منهم أن يشتروا ويستهلكوا، وسيسير الاقتصاد كما المعتاد (وهذا ما أثبتته مرحلة «كوفيد» - هل تعتقدون أن الاقتصاد الصيني يحتمل فكرة الإقفال لعام وأكثر؟ أو صرف الناس واعتياد «العمل من المنزل»؟ لو حصل مثل ذلك لتوقف كلّ الإنتاج وشلّ الاقتصاد تماماً).

هناك تحليلٌ في الاقتصاد السياسي يساند ويتكامل مع هذه الفكرة (أعتقد أن ايشنغرين هو ممّن تكلّموا فيه). النظرية تقول، باختصار، إنّ «اقتصاد الإسراف» في أميركا، حيث يستهلك الناس كلّ شيءٍ بحجم كبير، وبكميات تفوق حاجتهم، وينفقون الكثير على السلع والكماليات، ويستدينون لكي يصرفوا، هو ليس مضاعةً وهدراً بالكامل. بل هو المفتاح وراء تفوّق أميركا في أهمّ القطاعات خلال نصف القرن الماضي. هذا النمط من الاستهلاك الفائق والدخل المرتفع الذي يتمتّع به عددٌ كبير جداً من الناس؛ هذه حالة لم يسبق لها مثيلٌ في التاريخ، وهي تولّد فرصاً اقتصادية فريدة. على سبيل المثال: الشركات الريادية في التقانة، مثل «آي بي آم» و«أمازون» و«أبل»، لا يمكن أن تخرج إلّا في بلدٍ مثل أميركا. هذه التقنيات كلّها، في بداياتها، تكون مرتفعة الثمن وتجريبيّة وتحتاج إلى قاعدة كبيرة من الزبائن الأثرياء لكي يكون هناك مجرّد تفكير في طرحها في السّوق (من اشترى، بأعدادٍ كبيرة، النسخ الأولى من الكمبيوتر الشخصي، والهاتف الذكي، واستخدم الإنترنت حين كانت مكلفةً وبطيئة؟ الأميركيون). أميركا، بفضل اقتصاد الاستهلاك، هي المكان الوحيد الذي يوفّر سوقاً كاملاً من الأفراد الذين هم مستعدون لدفع مبالغ كبيرة ليكونوا أول من يقتني سلعة جديدة، أو تقنية مستقبلية، أو سلعة كمالية (early adopters). هذه السلع الجديدة الرائدة تنطلق غالباً من أميركا، حيث تمرّ بمرحلة «حضانة»، قبل أن تنضج وتنتشر في العالم. هذا «الابتكار عبر الإسراف» لا يمكن أن يحصل في بلدٍ فقير، أو حتى في دولٍ متقدّمة يكون الناس فيها حساسين تجاه الأسعار ولا يملكون دخلاً فائضاً كبيراً (بدأ الأوروبيون، مثلاً، بشراء الهواتف الصينية ما إن أصبحت أرخص بخمسة دولارات من البديل الكوري).

خاتمة

الفكرة، دوماً، هي أنّ «الدولار» هو ليس سوى مفهوم (ومع تحرير العملة بالكامل، أصبح عبارة عن مفهومٍ نظريّ القرن الماضي. هذا النمط من الاستهلاك الفائق والدخل المرتفع الذي يتمتّع به عددٌ كبير جداً من الناس؛ هذه حالة لم يسبق لها مثيلٌ في التاريخ، وهي تولّد فرصاً اقتصادية فريدة. على سبيل المثال: الشركات الريادية في التقانة، مثل «آي بي آم» و«أمازون» و«أبل»، لا يمكن أن تخرج إلّا في بلدٍ مثل أميركا. هذه التقنيات كلّها، في بداياتها، تكون مرتفعة الثمن وتجريبيّة وتحتاج إلى قاعدة كبيرة من الزبائن الأثرياء لكي يكون هناك مجرّد تفكير في طرحها في السّوق (من اشترى، بأعدادٍ كبيرة، النسخ الأولى من الكمبيوتر الشخصي، والهاتف الذكي، واستخدم الإنترنت حين كانت مكلفةً وبطيئة؟ الأميركيون). أميركا، بفضل اقتصاد الاستهلاك، هي المكان الوحيد الذي يوفّر سوقاً كاملاً من الأفراد الذين هم مستعدون لدفع مبالغ كبيرة ليكونوا أول من يقتني سلعة جديدة، أو تقنية مستقبلية، أو سلعة كمالية (early adopters). هذه السلع الجديدة الرائدة تنطلق غالباً من أميركا، حيث تمرّ بمرحلة «حضانة»، قبل أن تنضج وتنتشر في العالم. هذا «الابتكار عبر الإسراف» لا يمكن أن يحصل في بلدٍ فقير، أو حتى في دولٍ متقدّمة يكون الناس فيها حساسين تجاه الأسعار ولا يملكون دخلاً فائضاً كبيراً (بدأ الأوروبيون، مثلاً، بشراء الهواتف الصينية ما إن أصبحت أرخص بخمسة دولارات من البديل الكوري).

خاتمة

الفكرة، دوماً، هي أنّ «الدولار» هو ليس سوى مفهوم (ومع تحرير العملة بالكامل، أصبح عبارة عن مفهومٍ نظريّ القرن الماضي. هذا النمط من الاستهلاك الفائق والدخل المرتفع الذي يتمتّع به عددٌ كبير جداً من الناس؛ هذه حالة لم يسبق لها مثيلٌ في التاريخ، وهي تولّد فرصاً اقتصادية فريدة. على سبيل المثال: الشركات الريادية في التقانة، مثل «آي بي آم» و«أمازون» و«أبل»، لا يمكن أن تخرج إلّا في بلدٍ مثل أميركا. هذه التقنيات كلّها، في بداياتها، تكون مرتفعة الثمن وتجريبيّة وتحتاج إلى قاعدة كبيرة من الزبائن الأثرياء لكي يكون هناك مجرّد تفكير في طرحها في السّوق (من اشترى، بأعدادٍ كبيرة، النسخ الأولى من الكمبيوتر الشخصي، والهاتف الذكي، واستخدم الإنترنت حين كانت مكلفةً وبطيئة؟ الأميركيون). أميركا، بفضل اقتصاد الاستهلاك، هي المكان الوحيد الذي يوفّر سوقاً كاملاً من الأفراد الذين هم مستعدون لدفع مبالغ كبيرة ليكونوا أول من يقتني سلعة جديدة، أو تقنية مستقبلية، أو سلعة كمالية (early adopters). هذه السلع الجديدة الرائدة تنطلق غالباً من أميركا، حيث تمرّ بمرحلة «حضانة»، قبل أن تنضج وتنتشر في العالم. هذا «الابتكار عبر الإسراف» لا يمكن أن يحصل في بلدٍ فقير، أو حتى في دولٍ متقدّمة يكون الناس فيها حساسين تجاه الأسعار ولا يملكون دخلاً فائضاً كبيراً (بدأ الأوروبيون، مثلاً، بشراء الهواتف الصينية ما إن أصبحت أرخص بخمسة دولارات من البديل الكوري).

خاتمة

الفكرة، دوماً، هي أنّ «الدولار» هو ليس سوى مفهوم (ومع تحرير العملة بالكامل، أصبح عبارة عن مفهومٍ نظريّ

«مدينة العمّال»، هانس بالوشيك (1920)

> ما حصل في المجتمعات الغربية في العقود الماضية هو أمرٌ مذهل: أن تقوم دولٌ صناعية بـ«عكس التصنيع» وتفكيك بنيتها الصناعية المتفوّقة وإرسالها إلى قارة أخرى

> كما يحصل مع الفقير حين تبدو عليه بوادر النعمة، يتمّ التعامل مع الصين من الآن كأنها «الوكيل المخادع»، الذي ينوي - لا ريب - قتل الأرستقراطي في نهاية المطاف واحتلال مكانه

* كاتب من أسرة «الأخبار»

على الغلاف

عادت، في أعقاب نشْر حركة «حماس» أخيراً تسجيلاً مصوَّراً للأسير الإسرائيلي لديها إبراهام مانغستو، قضية صفقة التبادل المنتظَرة منذ سنوات بين الحركة ودولة الاحتلال إلى الواجهة، وسط توقّعات بإمكانية تحقيق اختراق في هذا الملفّ. إذ يسود الأوساطَ «الحمساوية» تقديرٌ بأن الحكومة الإسرائيلية الجديدة، على رغم يمينيّتها الفاحشة وانقساماتها، قد تكون معنيّة بإبرام الصفقة بعد طول انتظار، خصوصاً في ظلّ وجود مزاج لدى الجيش داعمٍ لذلك التوجّه. وتذهب هذه التقديرات إلى أن الأقطاب الفاشية في تلك الحكومة، والتي تضع على رأس أولوياتها تطبيق الصلاحيات الواسعة التي منحها إيّاها بنيامين نتنياهو في الأراضي المحتلّة، قد لا تُلقي بالاً لعرقلة طريق الأخير إلى إبرام اتّفاقية تبادُل مع «حماس». مع التذكير هنا بأن أغلب الصفقات، تاريخياً، أُبرمت مع حكومات إسرائيلية يمينية. وعلى رغم ما يستثيره احتمال وقوع صفقة على غرار «وفاء الأحرار» التي كانت ولا تزال بحقّ الأكثر إعجازاً وإبهاراً بالنظر إلى مقدّماتها وظروف انعقادها بالغة التعقيد والصعوبة ونتائجها الطيّبة، من أشباح تجرُّع الكؤوس المرّة في دولة الاحتلال مرّة أخرى. ومع أن كوابيس الهزيمة المعنوية قد تؤدّي بالفعل إلى تصعيب عملية إبرام اتّفاقية جديدة، إلّا أن «المستحيل» الحاضر حالياً، حضر بأوجه أكثر «استحالة» في صفقات سابقة، كُتب لها أخيراً أن تتمّ، وعلى الشاكلة التي اشتهتْها المقاومة. وهو ما يكبّر آمال الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال وعائلاتهم وأحبّائهم بأن الفرج الموعود قد يكون أصبح قريباً

الفاشية غير مكترثة بعرقلة التبادل
تقديرات متفائلة لدى المقاومة: الصفقة مع نتنياهو ممكنة

رجب المدهون

على نحو غير معهود منذ عملية الأسر الشهيرة عام 2014، كثُفت من داخل الجيش الذي يرى أن لبقاء الجنود لدى «حماس» تأثيرات سلبية.

وكانت الحكومة الإسرائيلية الـ34، التي رأسها نتنياهو بالشراكة مع أفيغدور ليبرمان وحزب «البيت اليهودي» بقيادة نفتالي بينت وإيليت شاكيد، متناقضةً في تركيبتها، وهو ما أعاق قدرتها على اتّخاذ قرار بإبرام صفقة تبادل، كان الحزب الشريك المذكور يلوّح دائماً بوضْع «فيتو» عليها، والانسحاب من الائتلاف في حال الإصرار على المضيّ فيها. وترافق ذلك مع الإصرار على الالتزام بما قرّرته لجنة القاضي المتقاعد، مئير شمغار، التي كُلّفت بوضع آليّات للتعامل مع خطْف الجنود وكيفية التفاوض من أجل إطلاق سراحهم، وأوصت في عام 2015 بإطلاق سراح عدد محدود جدّاً من الأسرى الفلسطينيين، مقابل إطلاق سراح جندي إسرائيلي أسير. أمّا حكومة نتنياهو الـ35، التي استمرّت من أيار 2020 حتى حزيران 2021، فواجهت بدورها معارضة داخلية شديدة لأيّ عملية تبادل، وهو الأمر الذي أخّر انطلاق مفاوضات حقيقية، وحمَل حكومة الاحتلال على التعامل بسلبيّة مع مختلف الاتّصالات التي قادها الوسيط المصري وغيره من الوسطاء الدوليين الذين عرضوا التدخّل لإتمام الصفقة.

> حتى عام 2019، لم تكن هناك أيّ مباحثات جادّة بخصوص ملفّ الجنود الأسرى

وبحسب ما علمته «الأخبار»، فإنه حتى عام 2019، لم تكن هناك أيّ مباحثات جادّة بخصوص ملفّ الجنود الأسرى، إلّا أن طلباً إسرائيلياً وصل آنذاك عبر الوسيط المصري إلى «حماس»، للوقوف على حقيقة ما تريده الحركة من الصفقة، مثّل أوّل تحرّك حقيقي في هذا الملفّ، الذي طُوي الحديث عنه خلال عهد الحكومة الـ36 بقيادة بينت، قبل أن يعود إلى الطاولة من جديد عندما تولّى يائير لابيد الرئاسة في عام 2022 خلَفاً لبينت، بموجب اتّفاق المداورة بينهما، والذي أعقبه سريعاً سقوط الائتلاف، والتوجّه إلى انتخابات مبكرة أسفرت عن تشكل حكومة جديدة برئاسة نتنياهو. ووفقاً للمصادر «الحمساوية»، فإن ما يدفع الحركة اليوم إلى إعادة تحريك الملفّ - فضلاً عن وجود حكومة مستقرّة يمكنها تنفيذ الصفقة -، يتمثّل في توجّهات الائتلاف اليميني الجديد البالغة العدوانية ضدّ الأسرى الفلسطينيين، والتي تجلّت في تلويح وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، المسؤول عن إدارة سجون الاحتلال، بالتضييق على المعتقَلين وحرمانهم الكثير من الحقوق التي كانوا قد استطاعوا تحصيلها، وهو الأمر الذي ضاعف مطالباتهم لقيادة المقاومة بضرورة التحرّك لتسريع التبادل.

لقطة مؤشّرات تعكس جدّية نتنياهو في استكمال المفاوضات (أ ف ب)

من جهته، يرى الكاتب والمحلّل السياسي، المقرّب من حركة «حماس»، شرحبيل الغريب، أن ثمّة مؤشّرات تعكس جدّية نتنياهو في استكمال المفاوضات، يتمثّل أوّلها في عزمه تعيين منسّق جديد لملفّ الأسرى والمفقودين الإسرائيليين بعد استقالة الرئيس القديم لفشله في إحراز تقدّم في هذا الملفّ. ويُعرب الغريب عن اعتقاده بأن تأثير اليمين المتطرّف في استئناف مسار التبادل لن يكون كبيراً، مذكّراً بأن غالبية الصفقات عُقدت مع اليمين، مضيفاً أنه «لن يكون للمتطرّفين (بن غفير وبتسلئيل سموتريتش) سلطة معارضة قوية؛ إذ إن ما حصلوا عليه من صلاحيات وامتيازات جرّاء اتفاقيات الائتلاف أهمّ، من وجهة نظرهم، من صفقة تبادل يمكن أن يبرمها نتنياهو، فيما ثمّة أمر إضافي يدفع الأخير إلى استئناف المفاوضات، وهو وجود إجماع داخل مؤسّسة الجيش على إنهاء ملفّ الجنود الأسرى».

العائلات الفلسطينية تُكبّر أمنياتها:
لن يَخيب انتظارنا

لا تمرّ الأخبار التي تتعلّق بصفقات التبادل خفيفة على عائلات الأسرى، ولا سيما عائلات 543 أسيراً من أصحاب المؤبّدات. ثمّة أمل يُرافق كلّ معلومة تُنشر عن أسير إسرائيلي لدى المقاومة، وفي الوقت نفسه غصّة وهواجس تغرق بها نفوس الأهالي، حول الوقت الذي يحتاجه إبرام الصفقة الجديدة، وما إن كان أبناؤهم من المشمولين بها أم لا. من وجهة نظر هذه العائلات، فإن غلّة المقاومة من الأسرى الجنود فتحت أبواب الأمل بإمكانية أن تقود الاتفاقية المرتقَبة إلى تبييض السجون. والدة الأسيرَين عبد الكريم وحسان عويس، اللذين قضيا في السجن نحو 20 عاماً، تقول، في تصريحات إعلامية، إن بارقة الأمل الوحيدة في أن ترى أبناءها، هي تمكّن المقاومة من عقْد صفقة تبادل. وتضيف الحاجّة التي تسكن مدينة جنين: «أنتظر كلّ خبر بلهفة، مُنعنا من الزيارة طويلاً، والأمل بوجه الله ثمّ إتمام صفقة التبادل». بدورها، تلفت والدة الأسيرَين محمد ورمزي أبراش من مخيم الأمعري في رام الله، المريضَين والمحكومَين بالسجن المؤبّد، إلى وأنها ومثيلاتها من عائلات أسرى المؤبّدات ينتظرون بفارغ الصبر أن تُفضي المفاوضات إلى صفقة تبادل، تُجمع أنّهات المعتقَلين بأبنائهنّ ولو لمرّة واحدة.

يشار إلى أنه يبلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال 4700، بينهم 40 سيّدة و140 طفلاً، فيما يعتقل العدو نحو 440 أسيراً اعتقالاً إدارياً، ويصل عدد المرضى إلى 700، بينهم قرابة 300 حالة مزمنة بحاجة إلى العلاج المستمرّ، و10 مصابين بالسرطان. وتضع المقاومة، المرضى وأصحاب المؤبّدات، على رأس قائمة صفقتها المنتظَرة، بينما تتعنّت إسرائيل في إطلاق سراح مَن تُسمّيهم «الملطّخة أيديهم بالدماء». وفي هذا الإطار، يلفت المحلّل السياسي، أيمن الرفاتي، إلى أن المقاومة قدّمت وعوداً كبيرة لأهالي الأسرى، لا تنمّ عن «جيب فارغة»، مضيفاً، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «المقاومة تضع بكلّ تأكيد ملفّ الإفراج عن أسرى المؤبّدات في رأس أولوياتها، على رغم أن هؤلاء هم العقبة التي تعيق التقدّم السريع في التوصّل إلى صفقة تبادل (...) يريد الاحتلال صفقة غير مكلفة معنوياً، لا تؤلّب عليه المجتمع الداخلي، ولا تقود إلى أجواء احتفالية كما في عام 2011».

ي. ف.

تخبّط إسرائيلي حيال «الأربعة»: كيف نهرب من الثمن؟

على مدار 8 سنوات، اتّبعت دولة الاحتلال أسلوب المراوغة، تهرُّباً من إبرام صفقة تبادُل مع حركة «حماس» حول جنودها الـ4 الذين تأسرهم الحركة في قطاع غزة، لاجئةً تارةً إلى نفْي وجودهم، وأخرى إلى الاعتراف المجتزأ بهم، وثالثة إلى الادّعاء أنهم موتى، ورابعة إلى وصْف بعضهم بأنهم «مرضى نفسيون»، كلّ ذلك في سبيل خفْض سقف المطالب «الحمساوية». وبعد أيام من النفي القاطع لأسْر الجندي شاؤول أورون، اعترفت وزارة الأمن الإسرائيلية، بشكل رسمي، في 2014/7/22، بفقدانها رفات أحد الجنود خلال عمليّتها العسكرية شرق غزة. وبعدها بأسبوع، اقترَت بتعرُّضها لضربة أخرى، بإعلانها فقدانها الاتّصال بالضابط هدار غولدن صبيحة 2014/8/1، شرق مدينة رفح. وفي اليوم التالي، أعلن رئيس الحاخامية العسكرية، العميد الحاخام إيلي كريم، أن غولدن قد قُتل، من دون تقديم أيّ معلومات حول كيفية تحديد مصيره.

ومع مرور عامَين على عمليتَي الأسر اللتين شهدتْهما حرب عام 2014، وفي ظلّ تحرُّك عائلات الجنود الأسرى ضدّ حكومة الاحتلال، اضطرّت الأخيرة لتغيير توصيفها لأورون وغولدن، من «قتلى مجهولي مكان الدفن» إلى «قتلى - أسرى حرب مفقودين»، مُبرِّرة ذلك بأنه تمّ بناءً على طلب ذويهما، وهو ما عنى اعترافاً ضمنياً من الجيش بعدم يقينه بأن الجنديَين مجرّد جثّتان لدى «حماس». وفي خلال السنوات اللاحقة، تصاعد الضغط من قِبَل عائلات الجنود، خصوصاً مع إرسال الحركة عدداً من الإشارات غير المباشرة حول مصيرهم، سواءً عبر وسائل الإعلام أو عبر أفلام وثائقية تمّ بثّها على عدد من القنوات الفضائية، الأمر الذي اضطرّ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في بداية عام 2016، إلى الطلب من ألمانيا المساعدة في الإفراج عن الأسرى، وإعلانه من بعدها وجود اتّصالات وتطوّرات هامّة حول هذه القضية. إلّا أن الناطق باسم الجناح العسكري للحركة، أبو عبيدة، كذّب نتنياهو، وأكد أنه لا توجد حالياً اتّصالات بخصوص التبادل، عارضاً خلْفه صوراً للأسرى الأربعة لدى «حماس».

وفي أعقاب أشر «حماس» للجنديَين هشام السيد وأبراهام منغستو لدى دخولهما قطاع غزة، وإعلانها أنهما يخدمان في ما يسمّى «حرس الحدود» في جيش الاحتلال، تضارَب الخطاب الإعلامي حولهما مرتكزاً خصوصاً على كونهما مدنيين مريضَين نفسياً، فيما عمدت عائلاتهما إلى تنفيذ جولات في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي للمطالبة بالضغط على الحركة من أجل الإفراج عن نجليهما. وصاحبت ذلك تدخّلاتٌ عدّة من قِبَل الرقابة العسكرية التي سعت إلى منْع تداوُل العديد من الرسائل الإعلامية التي بثّها الجناح العسكري لحركة «حماس» مرات عدّة، وفي حال عدم قدرتها على ذلك المنع، كانت تُصدر تنويهاً مفاده بأن «حماس تمارس حرباً نفسية ودعائية في ملفّ الجنود». كذلك، اعتمدت حكومة الاحتلال على إطلاق تسريبات عبر وسائل الإعلام التابعة لها، مُوجَّهة في أغلبها إلى الجبهة الداخلية وعائلات الجنود، من أجل تخفيف الضغط واغتنام مزيد من الوقت، وفي الوقت نفسه التلاعب بمشاعر الأسرى الفلسطينيين وعائلاتهم، بما قد ينقلب ضغطاً على «حماس» لتخفيض سقف مطالبها، في الوقت نفسه الذي لم تتوقّف فيه الأجهود الأمنية للبحث عن أيّ معلومة أو طريقة للتهرّب من الثمن الذي تطلبه الحركة. أيضاً، واصلت سلطات العدو التقليل من أهمّية الرسائل الإعلامية التي تبثّها «حماس»، في محاولة لتجاوُز تأثيراتها النفسية. وفي هذا الإطار، دائماً ما حذّر الناطق باسم الحكومة والناطق باسم الجيش من حرب نفسية تشنّها الحركة، فيما دأبت وزارة الخارجية على الترويج أمام المجتمع الدولي أن «حماس تحتجز مدنيين على نحو يتنافى مع المواثيق الدولية».

> اتّبعت دولة الاحتلال أسلوب المراوغة، تهرُّباً من إبرام صفقة تبادُل مع حركة «حماس»

ر. م.

شبح «صفقة شاليط»:
المستحيل كان (ولا يزال) ممكناً

يوسف فارس

لا تضع إسرائيل كلّ صفقات التبادل التي عقدتْها في الكفّة نفسها، بل ثمّة فارق في النظرة الرسمية والمجتمعية إليها، بين ما أبرمتْه مثلاً مع أنظمة رسمية أو جيوش نظامية في أعقاب حروبها التقليدية منذ عام 1948، وبين ما أجبرتْها الأحزاب التي تتّبع أسلوب حرب العصابات على اللجوء إليه منذ عام 1968. في الحالة الأولى، أطلقت إسرائيل سراح أسرى حرب، مقابل جنودها وهُم أسرى حرب أيضاً، ودفعت أثماناً «مقبولة» في أغلب الأحيان، من مِثل الإفراج عن آلاف الأسرى العرب وأكثرهم من المدنيين مقابل استعادة مئات الجنود الإسرائيليين، وهو ما حدث في عامَي 1948 و1973 في صفقات ما بعد النكبة وما بعد «حرب أكتوبر». غير أن مربط الفرس بالنسبة إلى الإسرائيليين، ليس عدد المفرَج عنهم أو حتى نوعيّتهم، بقدْر ما هو ظروف اعتقال جنودها وطبيعة الجهات التي أسرتْهم، ما بين أن تكون منظّمات أو عصابات أو ميليشيات أو دولاً. ولذا، لم تتحوّل صفقات التبادل إلى كؤوس هزيمة صعبة التجرُّع، على الصعيدَين الرسمي والشعبي في دولة الاحتلال، إلّا عندما أصبح الطرف الآخر فيها هو فصائل المقاومة، التي تزخر الصحف الإسرائيلية بالحديث عن قدْر التعقيد والصعوبات التي اعترضت طريق التوصّل إلى اتّفاقات معها طوال سنوات. يمكن القول إن الوعي الإسرائيلي راكم في ذاكرته محطّات هزيمة مكتملة الأركان، جاءت في شكْل صفقات تبادُل. تَحضر، هنا، «عملية الجليل» التي نجحت «الجبهة الشعبية - القيادة العامة» في إبرامها عام 1985، وحقّقت من خلالها جملة من الإنجازات الكمّية والكيفية، أوّلاً لتمكّنها من تحرير 1155 أسيراً أكثرهم من قادة فصائل «منظّمة التحرير»، ومن ذوي المحكوميات المرتفعة، الذين أصبحوا في ما بعد «خميرة الثورة» التي أنْضجت الانتفاضة الأولى عام 1987؛ وثانياً لكوْن مَن قاد المفاوضات غير المباشرة مع الإسرائيليين، هم أنفسهم قادة الأسرى الذين تحرّروا في صفقة «النورس» - عقدتْها «القيادة العامة» في قبرص عام 1979 وحرّرت فيها 76 قيادياً أكثرهم من «الجبهة» -. كذلك، استطاعت «الشعبية» أن تُملي شروطها كافة على الاحتلال، ووضعت «فيتو» على العبث بقوائم الأسرى المنويّ الإفراج عنهم، وأجبرت مصلحة إدارة السجون على قراءة بيان عبر مكبّرات الصوت كتبه أحمد جبريل بخطّ يده في جميع المعتقَلات، كما لم يُسمح للمفاوض الإسرائيلي بفرض أيّ عملية إبعاد قسري على أيّ من المحرَّرين، إنّما تُرك لهم الخيار لتحديد الوُجهة التي يرغبون في الذهاب إليها.

تتقاطع «صفقة الجليل» بكلّ ما رافقها من أثر معنوي على حواضن الأسرى في غزة والضفة والخارج، ونوعي في رفْد المقاومة بعدد كبير من قيادات الحركة الأسيرة الذين شغلوا في ما بعد مواقع مهمّة في أحزابهم، انعكست على روح الجماهير واستعدادها للتضحية، مع «صفقة شاليط» عام 2011. غير أن المفارقة بين الصفقتَين بيّنها مائير أندور، وهو المدير العام لمؤسّسة «تنظيم متضرّري الإرهاب - المعاوِن»، الذي عقّب على احتفالات الفلسطينيين بتحرُّر الأسرى في غزة والضفة بقوله: «إن ما يؤسفني على المستوى الشخصي هو موقف رئيس الحكومة؛ فنتنياهو بنى حياته السياسية على موقفه المعارض لصفقة جبريل (الجليل)، والمسافة بين موقفه السابق وموقفه الحالي في صفقة شاليط تجعل منه شخصاً آخر».

يحقّ القول إن لكلّ عملية من عمليات تبادُل الأسرى ظروفها وتفاصيلها التي تثير الدهشة، لكن تتبُّع تاريخ الصفقات الدسمة، يجعل من صفقة «وفاء الأحرار» الأكثر إعجازاً وإبهاراً، نظراً إلى أنها الصفقة الأولى التي تأتي بعد أن تمكّنت المقاومة من أشر جندي والاحتفاظ به داخل حيّز جغرافي ضيّق ومحاصَر، تتحكّم إسرائيل بكلّ تفاصيله، وتُراقبه بشتّى وسائل التكنولوجيا على مدار الساعة. ويُضاف إلى ما تَقدّم، أن الظروف الإقليمية والدولية التي رافقت «صفقة الجليل»، من الدعم اللوجستي الليبي والسوري والجزائري، إلى تدخّل وساطات نمسوية وسويسرية وعربية عدّة، كلّها دفعت إلى تسهيل إبرامها، فيما بقيت المقاومة الفلسطينية في غزة وحيدة وغريبة في موقفها، حتّى إن أطرافاً محلّية دعتْها إلى تسليم الجندي تجنُّباً للمزيد من الضحايا.

صفقة شاليط تطابقت مع عملية الجليل في فرض شروطها على الاحتلال (أ ف ب)

يقول أسامة مرتجى، وهو مؤلّف كتاب «صفقات التبادل الفلسطينية الإسرائيلية»، إن «صفقة شاليط تطابقت مع عملية الجليل في فرْض شروطها على الاحتلال، إذ أجبرتْه كلتاهما على تقديم تنازلات أبرزها الإفراج عن أسرى تَصفهم إسرائيل بأن «أيديهم ملطّخة بالدماء» (...) لم يكن يتوقّع أحد في كلتا الصفقتَين إنجازاً كالذي تحقّق، وقد شكّلتا منعطفاً تاريخياً في تاريخ النضال الفلسطيني». يبقى أن الثمن الذي دفعتْه إسرائيل في «صفقة شاليط»، والذي أضيف إلى «سجلّ أسود من صفقات الخيبة»، سيعقّد بكلّ تأكيد فُرص التوصّل إلى صفقة جديدة، غير أن «المستحيل» الحاضر حالياً، حضَر بأوجه أكثر «استحالة» في صفقات سابقة، كُتب لها أخيراً أن تتمّ، وعلى الشاكلة التي اشتهتْها المقاومة.

«المنشار» الوحيد المتبقّي: غزة... خيمة الأسرى وأملهم

لم يَترك إسرائيل لحقوق الأسرى الفلسطينيين، الذين ترفض التعامل معهم على أنهم أسرى حرب، باباً للحرية سوى صفقات التبادل. وبينما لم يكن الثمن الذي دفعتْه فصائل «منظّمة التحرير» من جرّاء عمليات أسْر الجنود التي نفّذتْها من الخارج باهظاً على الصعيد البشري، ظلّ الوضع في القطاع شديد التعقيد، حيث تتحمّل حركة «حماس» وحدها عبء المسؤولية عن حياة نحو مليونَي ورُبع مليون إنسان، إذ تُسارع دولة الاحتلال دائماً، في ردّها على عمليات الأسر، إلى الانتقام من الحاضنة الشعبية للمقاومة، مثلما فعلت عقب عملية «الوهم المبدَّد» عام 2006، بتشديدها الحصار على غزة وتدميرها محطّة توليد الكهرباء الوحيدة هناك، وأيضاً في حرب 2008 - 2009 التي استمرّت 22 يوماً، حاملةً هدفاً وحيداً هو استعادة الجندي الأسير لدى «حماس»، وإسقاط حُكم الحركة.

وفيما يجادل البعض في جدوى عمليات الأسر، بالنظر إلى تبعاتها القاسية، يرى آخرون أن نِتاجاتها الوطنية جديرة بكلّ تلك التضحيات، بمعزل عن الواجب الأخلاقي والمسؤولية الوطنية تجاه الأسرى في سجون الاحتلال. وفي هذا الإطار، يقول الباحث السياسي، إسماعيل محمد، إنه لم يبقَ أيّ حيّز جغرافي يسمح للمقاومة بأداء واجبها تجاه الأسرى سوى القطاع، موضحاً، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «الواقع الاحتلالي في الضفة، وإنْ توفّرت فيه فُرص عمليّات أشر جنود، أكثر سهولة ممّا هو عليه الحال في غزة، فإن فُرص الاحتفاظ بالجنود، والدخول في صفقة تبادل للإفراج عنهم تبدو مستحيلة (...)»، مذكّراً بـ«عملية أشر ثلاثة مستوطِنين عام 2014، اضطرّ المنفّذون عقبها إلى قتْلهم، وعمليات أخرى كانت تصل يدُ الاحتلال فيها إلى الخاطفين والمخطوفين في غضون ساعات»، مضيفاً أن «النظام السياسي، أي السلطة، غير معنيّ بـ«مغامرات» كتلك». أمّا في الخارج، فيرى المحلّل السياسي أن «إبعاد فصائل المقاومة عن دول الطوق - الأردن ولبنان، وتَعقّد الأوضاع الميدانية والداخلية في حواضن المقاومة التي تستضيف حضوراً فلسطينياً في شكل «لاجئين»، وتُوفّر مشكوراً بيئةَ عمل وتَحرّك محدودة لقيادات فصائل المقاومة، فيما تتضاعف عليها الظروف الدولية والمحلّية الضاغطة، كلّ ذلك لا يسمح بالعمل من أراضيها لصالح ملفّ كهذا».

مع ذلك، فإن الواجب الأخلاقي والوطني، من وُجهة نظر المقاومة، يفرض ضرورة السعي لانتزاع حرية الأسرى، فضلاً عن أن صفقات التبادل تُجدّد «ضخّ الدماء في الحالة الوطنية»، وفق ما يرى الباحث في شؤون الأسرى، أحمد المصري، في حديث إلى «الأخبار»، لافتاً إلى أن «إسرائيل تحتفظ في سجونها بقادة لا تجود الشعوب بأمثالهم كثيراً، لا على صعيد الفكر الوطني والسياسي، ولا على صعيد القدرات الأمنية والعسكرية، وقد أسهم تَحرّر عدد من هؤلاء، في صفقتَي 1983 و1985 بشكل أو بآخر في اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، كما أسهمت عملية نفق الحرية عام 2021، وإنْ بشكل معنوي، في بعْث المقاومة من جديد في الضفة الغربية المحتلّة». وإلى جانب ما سبق، فإن «قدرة المقاومة على تحرير أسراها بشكل مستمرّ، تساهم في تعزيز الدافعية إلى التضحية، حيث تزداد ثقة الجماهير بالمقاومة ووعودها، لتَدخل السجون وهي واثقة بأن الحرية تنتظرها»، بحسب اعتقاد المصري.

وبالعودة إلى قطاع غزة الذي يكافح بمنشاره «عُقدة» الاحتلال الأبرز، فإن «أسوأ ما يمكن أن يُنتج من صفقة تبادل معه»، وفق ما يراه الكاتب الإسرائيلي رَنيف شيف، «ليس عدد الأسرى الكبير المفرَج عنهم، إنّما أن يطلّق سراحهم ويعودوا إلى الضفة الغربية والقطاع»، وهو بالضبط ما تحقّق عقب صفقة عام 2011، حيث تبوّأ الأسرى المحرَّرون مواقع قيادية في فصائل المقاومة، فيما تتّهم إسرائيل بعضهم بقيادة العمل المقاوم في الضفة من داخل غزة. على أن «الأثمان التي تُدفع على طريق تنفيذ عملية أشر جنود ناجحة، أو لإبرام صفقة تبادل، مستحَقّة، بالنظر إلى الحيوية والروح والأثر الوطني والمعنوي العظيم الذي تُحقّقه تلك الصفقات»، بحسب ما يختم به المصري حديثه.

ي. ف.

على الغلاف

تاريخ تبادل طويل: المقاومة لم تترك أسراها

يوسف فارس

يسجّل تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، 38 عملية تبادل أسرى، 18 منها جرت مع أنظمة عربية، كان آخرها عام 2004 حينما أطلقت السلطات المصرية سراح العميل الإسرائيلي، عزّام عزّام، مقابل إفراج دولة الاحتلال عن ستّة طلّاب مصريين، بالإضافة إلى 165 أسيراً فلسطينياً كانوا قد اعتُقلوا خلال انتفاضة الأقصى على خلفيّة الدخول للعمل من دون تصاريح، أو من الذين شارفت محكوميّاتهم على الانتهاء، وأسير واحد اعتُقل عام 1999. أمّا باكورة الصفقات «النظامية» فقد سُجّلت بعد حرب عام 1948، حيث عقدت إسرائيل اتفاقات تبادُل منفردة مع كلٍّ من مصر والأردن وسوريا ولبنان، أطلقت بموجبها سراح 6306 أسرى فلسطينيين وعرب، مقابل إخلاء سبيل 885 جندياً إسرائيلياً كانت تحتجزهم تلك الدول.

من جهتها، اتّمّت فصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية، نحو 20 صفقة تبادُل ناجحة، باكورتها كانت في أعقاب عملية اختطاف طائرة إسرائيلية تتبع لشركة «العال» عام 1968، حيث تمكّن مقاومون من «الجبهة الشعبية» بقيادة ليلى خالد ويوسف الرضيع، من السيطرة على الطائرة التي كانت متّجهة من روما إلى تل أبيب، وغيّرت مسارها إلى الجزائر. وعلى إثْر ذلك، استطاعت الجبهة عقْد صفقة تبادل برعاية «الصليب الأحمر الدولي»، أفرجت بموجبها عن أكثر من 100 من ركّاب الطائرة، مقابل إطلاق سراح 37 أسيراً فلسطينياً من أصحاب المحكوميّات العالية، من ضمنهم أسرى كانوا قد اعتُقلوا قبل عام 1967. أمّا الصفقة الأخيرة فقد عُقدت عام 2011، حين أفْضت مفاوضات طويلة ومعقّدة إلى إطلاق سراح 1000 أسير و28 أسيرة، مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي، جلعاد شاليط، الذي كانت المقاومة قد أسرتْه في عملية نفّذها تشكيل مشترك من كلّ من «كتائب القسّام» - الذراع العسكرية لحركة «حماس»، و«لجان المقاومة الشعبية»، و«جيش الإسلام»، عام 2006.

تُحضر في أرشيف التبادل أيضاً، جملةً من الصفقات الدسمة، من أبرزها عملية «النورس» عام 1983، حيث تمكّنت حركة «فتح» من إطلاق سراح جميع معتقلي سجن أنصار - وعددهم 4700 معتقل فلسطيني ولبناني، و65 أسيراً من السجون الإسرائيلية في الداخل المحتلّ، مقابل إطلاق سراح ستّة جنود من قوّة «الناحال» الإسرائيلية الخاصة. وتُضاف إلى تلك، عملية «الجليل» التي نفّذتها «الجبهة الشعبية - القيادة العامة» عام 1985، وأطلقت إسرائيل بموجبها سراح 1155 أسيراً كانوا معتقلين في سجونها المختلفة، و883 أسيراً من السجون المُقامة على أراضي فلسطين المحتلّة، و118 أسيراً كانوا قد اختُطفوا من معتقل أنصار في جنوب لبنان أثناء تبادُل عام 1983 مع حركة «فتح»، و 154 نقلتْهم إسرائيل من معتقل أنصار إلى معتقل عتليت أثناء الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، مقابل إطلاق سراح ثلاثة جنود كانوا في قبضة «الشعبية».

وعقب الانسحاب الإسرائيلي من لبنان عام 2000، سجّل «حزب الله» نجاحه في إبرام خمس صفقات ناجحة، أبرزُها كانت عام 2004، حيث أفرجت سلطات الاحتلال عن 462 معتقلاً فلسطينياً ولبنانياً، منهم 30 أسيراً عربياً، أبرزهم القياديان في الحزب، عبد الكريم عبيد ومصطفى الديراني، إلى جانب المواطن الألماني ستيفان مارك الذي اتّهمتْه إسرائيل بالانتماء إلى «حزب الله» والتخطيط لتنفيذ عملية فدائية، فضلاً عن إعادة جثامين 59 شهيداً لبنانياً، والكشف عن مصير عشرين مفقوداً، وتسليم خرائط الألغام في جنوب لبنان. أمّا آخر الصفقات التي عُقدت مع المقاومة اللبنانية، فكانت عام 2008 تحت اسم «الوعد الصادق»، التي أُطلق خلالها سراح عميد الأسرى العرب، الشهيد سمير القنطار، وأربعة أسرى لبنانيين آخرين، واستُعيدت جثامين 199 شهيداً لبنانياً وفلسطينياً وعربياً، في مقابل الإفراج عن جثماني جنديَين إسرائيليَين كانت قد قتلتْهما المقاومة عام 2006.

عقدت إسرائيل اتّفاقات تبادُل منفردة مع كلٍّ من مصر والأردن وسوريا ولبنان (أ ف ب)

من ساسبورتس إلى جولدن: الفصائل حاولت... ونجحت

غزة - رجب المدهون

منذ ثمانينيات القرن الماضي، ومع ازدياد عدد الأسرى الفلسطينيّين في سجون الاحتلال، اعتمدت فصائل المقاومة الفلسطينية عمليات أسْر الجنود الإسرائيليين لمُبادلتهم بالأسرى الفلسطينيين، ليَبلغ عدد تلك العمليات على مرّ حوالى 4 عقود، قرابة 40، نجح بعضها وفشل بعضُها الآخر. بدأت هذه السلسلة بتاريخ 1988/2/17، حيث تمكّن الجناح العسكري لحركة «حماس» من أسْر الرقيب الإسرائيلي، آفي ساسبورتس، بعد أن تمّ تجريده من سلاحه وأوراقه الرسمية داخل

> بلغ عدد عمليات الأسر على مرّ حوالى 4 عقود، قرابة 40، نجح بعضها وفشل بعضها الآخر

الأراضي المحتلّة عام 1948، قبل أن يَجري قتْله والتخلّص من جثّته، التي عُثر عليها لاحقاً، إثْر العديد من عمليات البحث التي قادها آلاف الجنود، بفعل تشقّق الأرض من حوْلها وتسرُّب رائحتها. وفي 1989/5/3، تمكّنت «كتائب القسّام» من أسْر الجندي إيلان سعدون الذي كان بكامل عتاده العسكري، وهو ما أحبط معنويّات جنود الاحتلال وأربك حكومته التي لم تتمكّن من العثور على جثّة سعدون إلّا بعد مرور نحو سبعة أعوام على الهجوم. وفي وسط قطاع غزة في 1992/9/18، أسَر مقاتلو «القسّام»، الجندي ألون كرفاتي، قرب مخيم البريج، قبْل قتْله وتجريده من لباسه العسكري ومصادرة سلاحه من طراز «M16».

وأعقبَ ذلك أسْر الرقيب أوّل، نسيم طولبدانو، بتاريخ 1992/12/13 من داخل الأراضي المحتلّة عام 1948، حيث طالبت الكتائب في ذلك الحين بالإفراج عن الشيخ أحمد ياسين مقابل إطلاق سراح طولبدانو، لترفض سلطات العدو طلبها، ما دفع «القسّام» إلى قتْل الأسير الإسرائيلي، وحمَل دولة الاحتلال على إبعاد 400 من قيادات حركتَي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» إلى منطقة مرج الزهور جنوب لبنان.

أمّا عام 1993، فقد كان أكثر الأعوام كثافة في محاولات أسْر جنود الاحتلال؛ إذ وثّق الجناح العسكري لـ«حماس» أكثر من 8 محاولات في خلاله، في ظلّ قرار اتّخذته الحركة حينها بتعظيم غلّتها من الأسرى الإسرائيليين من أجل مُبادلتهم بالشيخ ياسين، قائد «حماس» الذي كان معتقلاً في سجون العدو. وأسرت «كتائب القسّام»، مع بداية العام المذكور، الجندي يوهوشع فريدبرغ، أثناء توجّهه إلى قاعدته العسكرية، واستولت على بندقيّته الرشاشة، ثمّ قامت بقتْله بعدما حاول المقاومة، وألقت جثّته على طريق «القدس - تل أبيب» السريع. وفي الشهر الذي يلي، حاولت، بتاريخ 1993/4/20، أسْر الملازم شاهار سيماني (21 عاماً)، وهو ضابط يعمل في وحدة «دفدفان» داخل الأراضي المحتلّة عام 1948، لكنّه قاوم عملية الأسر، فتمّ قتله والاستيلاء على سلاحه ووثائقه الشخصية. وفي عام 1994، أسَرت مجموعة من الجناح العسكري لـ«حماس»، الجندي نخشون مردخاي فاكسمان، وأمهلت جيش الاحتلال للإفراج عن ياسين، لكن الجيش رفض ذلك، فتمّ في 1994/10/14 قتْل فاكسمان بعد محاصرة مكان احتجازه، حيث اندلعت اشتباكات أدّت إلى مقتل قائد الوحدة المختارة في قوات العدو، وجندي منها، وإصابة 20 آخرين، في مقابل استشهاد أفراد خلية الخطف، وهم: صلاح جاد الله، وحسن النتشة، وعبد الكريم بدر، فضلاً عن اعتقال جهاد يغمور وزكريا نجيب.

في صيف عام 1996، أسرت «خلية صوريف»، التابعة لـ«القسّام»، الجندي شارون أدري، من مدينة القدس المحتلّة، قبْل أن تَقتله وتحتفظ بجثّته سبعة أشهر كاملة، ثمّ يعترف أفرادها بمكان الجندي بعد تحقيقات مكثّفة معهم من قِبَل السلطة الفلسطينية وقوات الاحتلال. وفي تشرين الأول 2000، قبض فلسطينيون على جنديَي احتياط إسرائيليَين في مدينة رام الله في الضفة الغربية المحتلّة وقتلوهما، وهو ما أثار صدمة في إسرائيل، التي أطلقت عملية دمّرت خلالها المقرّ العام للشرطة الفلسطينية في رام الله، وأعادت احتلال بعض المناطق الفلسطينية. وفي عام 2005، تمكّنت «كتائب القسّام» في مدينة رام الله، من أسْر الضابط ساسون نوراتيل، عضو جهاز الأمن العام الإسرائيلي «الشاباك»، من مدينة القدس المحتلّة، ومن ثمّ قتلتْه وتخلّصت من جثّته التي عُثر عليها في بيتونيا في قضاء رام الله بعد عدّة أيام. وفي 25 حزيران 2006، وفي عملية معقّدة وجريئة، تمكّن مقاتلون من «القسّام» و«الألوية الناصر صلاح الدين» و«جيش الإسلام»، من اقتحام الموقع العسكري «كرم أبو سالم» جنوب قطاع غزة، وخوْض معركة بطولية أدت إلى مقتل اثنَين من جنود العدو وإصابة آخرين، وأسْر العريف الصهيوني، جلعاد شاليط، والاحتفاظ به لمدّة 5سنوات، لتُبرَم في نهاية المطاف، عام 2011، صفقة «وفاء الأحرار» التي حُرّر فيها 1050 أسيراً فلسطينياً.

خلال الحرب على قطاع غزّة ما بين عامَي 2008 - 2009، تمكّن مقاتلو «القسّام» من أسْر 6 جنود إسرائيليين على جبل الريس شرق حيّ التفاح. وفي أثناء العملية، تدخّل الطيران المروحي الصهيوني وقصف الجنود مع المجموعة التي أسرتْهم. وفي الحرب نفسها، أسرت مجموعة أخرى من «القسّام» جنديا إسرائيلياً شرق مخيم جباليا، واحتفظت به لمدّة يومَين، ساومت خلالهما سلطات الاحتلال المجموعة على تسليم الجندي، ولدى رفْض الأخيرة ذلك، عمد العدو إلى قصْف المكان، ما أدّى إلى مقتل الجندي والمجموعة التي أسرتْه. بتاريخ 2014/6/12، أسَر مقاتلون من الجناح العسكري لـ«حماس»، 3 جنود إسرائيليين في مدينة الخليل في الضفة المحتلّة، واحتجزوا جُثثهم لعدّة أيّام، قبل أن تَعثر عليهم قوات الاحتلال إثْر عمليات تمشيط واسعة وإغلاقات ومداهمات. وبعد أشهر من المطاردة، استشهد اثنان من أفراد الخلية التي نفّذت عملية الأسر، التي اندلعت على إثرها الحرب على قطاع غزة عام 2014، بعدما تدرجت من تبادل القصف إلى مواجهة عسكرية. وفي 2015 من تموز من العام نفسه، أقدمت قوّة خاصة من «كتائب القسّام»، خلال معركة «العصف المأكول»، على استدراج قوّة إسرائيلية مؤلّفة حاولت التقدّم شرق حيّ التفّاح شرق غزة، لتنجح في إيقاعها في حقل ألغام المُعدّ مسبقاً، وتعمد إلى تفجير الحقل بالآليات، ومن ثم تتمكّن من أسْر الجندي شاؤول أرون.

بعد أسْر أرون بأسبوع، تمكّن تشكيل قتالي من قوّات النخبة التابعة لـ«حماس»، مكوّن من 9 مقاتلين، من تنفيذ عملية إنزال خلْف خطوط العدو، ومهاجمة برج عسكري محصّن تابع لكتيبة «ناحل عوز» يضمّ عدداً كبيراً من الجنود، ومن ثمّ الإجهاز على جميع مَن فيه ومحاولة أسْر أحدهم، ولكن ظروف الميدان لم تسمح بسحبه إلى النفق الذي خرج المقاتلون منه. إلّا أنه في أعقاب ذلك بأيام، استطاع تشكيل من «القسّام»، أسْر الضابط هدار جولدن، خلال كمين نصبتْه الكتائب لقوّة من جيش الاحتلال تسلّلت شرق رفح جنوب القطاع، حيث تمكّن المقاومون من قتْل عدد من الجنود الإسرائيليين والقبض على جولدن. وفي مطلع عام 2016، ظهر الناطق العسكري باسم «كتائب القسّام»، أبو عبيدة، في لقاء مصوَّر، عَرضت الكتائب في خلاله صور أربعة جنود صهاينة أسرى لديها، من بينهم أبراهام منغستو وهشام السيد، فيما رفضت الكشف عن أيّ تفاصيل تتعلّق بهم من دون تدفيع الاحتلال الثمن. وخلال معركة «سيف القدس» في عام 2021، حاول مقاتلون من الجناح العسكري لـ«حماس» تنفيذ عمليات جديدة خلْف خطوط العدو شرق مدينة خانيونس، إلّا أن محاولاتهم باءت بالفشل بعدما استهدف الاحتلال النفق المُعدّ لها، ما أدّى إلى استشهاد 18 مقاتلًا من «القسّام».

الواجب الأخلاقي والوطني، من وُجهة نظر المقاومة، يفرض ضرورة السعي لانتزاع حرية الأسرى (أ ف ب)

تقرير

مشروع قانون للفصل بين الجنسَين «الحريديم» يصعّدون معركة «التَلْمدة»

في موشّر إضافي إلى تعاظُم الانشقاق الواقع بين التيّارَين العلماني و«الحريدي» المتشدّد، أكمل هذا الأخير، أمس، مخطّطه للحُكم باسم التوراة والشريعة اليهودية، دافعاً بمزيد من مشاريع القوانين التي تعتبرها المعارضة «إكراهاً دينياً» و«تخلّفاً» و«عودة بإسرائيل إلى الوراء». وفي هذا الإطار، يُتوقّع أن يصوّت «الكنيست»، في وقت لاحق، على مشروعَي قانونَين بادرت إلى طرحهما الأحزاب «الحريدية»، ينصّ الأوّل على الفصل بين الذكور والإناث في الحدائق العامّة والمنتجعات الطبيعية، فيما يحظر الثاني إدخال الخمير إلى المستشفيات في «الفصح اليهودي»

بيروت حمود

لم يكن مفاجئاً أن يشكلَ «الحاميتس» (أو الخمير) بداية أزمة حكومة نفتالي بينت - يائير لابيد، والتي تعاظمت إلى أن انفجرت مع تقديم عميدَيت سيلمان، رئيسة الائتلاف الحاكم آنذاك، وعضو «الكنيست» عن حزب «يمينا» (بقيادة بينت)، استقالتها، إثر رفْض مستشفى «هداسا» إدخال الخمير، الذي تحظر الشريعة اليهودية أكْله في «الفصح اليهودي». وأتى قرار الاستقالة بعدما أجبر وزير الصحّة «اليساري»، نيتسان هروفيتش، إدارة «هداسا» - بقرار من «المحكمة العليا» -، على «مخالفة الشريعة»، وإدخال الطعام الذي يحتوي على الخمير للمرضى والأطباء والممرّضين غير المتديّنين. بعد أشهر من ذلك، بات المتشدّدون اليهود، الممثّلون بحزبَي «شاس» و«يهودية التوراة»، ركنَين أساسيَين في الائتلاف الحاكم، ما أتاح لهما فرصة «الانتقام»، الهادف في نهاية المطاف إلى إعلاء مكانة التوراة والتلمود في المنظومة الإسرائيلية، أو بتعبير آخر «تلمدة الدولة».

وتبدّى ما تقدّم في مبادرتهما إلى طرْح سلسلة مشاريع قوانين غدّها العلمانيون بمثابة «إكراهٍ ديني»، كانوا قد اتّفقوا عليها مع «الليكود» الذي يتزعّمه رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ضمن التفاهمات الائتلافية التي سَبقت تشكيل الحكومة. وفي التفاصيل، قدَّم رئيس لجنة المال، عضو «الكنيست» عن حزب «يهودية التوراة» الحريدي الأرثوذوكسي، موشي غافني، إلى البرلمان، مشروعَي قانونَين: يحظر الأوّل إدخال «الحاميتس» إلى المستشفيات في «الفصح»، فيما يَمنع الثاني الجمع بين الجنسَين، وينظّم ساعات الاستحمام المنفصلة للرجال والنساء في الينابيع والمحميّات الطبيعية التابعة لسلطة الحدائق. ويُلزم الـ«حاميتس»، وزارة الصحة، بحظر إدخال ماكولات تحتوي على الخمير إلى المستشفيات الإسرائيلية خلال أسبوع «عيد الفصح اليهودي»، بدعوى أن هذا الأخير «يُعتبر، بناءً على دراسات واستطلاعات رأي إسرائيلية، العطلة الأكثر أهمّية في إسرائيل، بين جميع فئات السكّان؛ إذ إن الغالبية العظمى من الشعب اليهودي تحتفل بالفصح العبري، ومهتمّة في الوقت نفسه بالحفاظ على التعاليم الدينية التي تحظر تناول الأطعمة التي تحتوي على الخمير خلال أسبوع العيد». وأشار غافني إلى أنه «على مدار العام، لا تحظّر قوانين الكوشير (الحلال وفق الشريعة اليهودية) أكل الحاميتس. في عيد الفصح تكون هذه القوانين صارمة للغاية، إذ يُعدّ أكل الخمير محظوراً»، مضيفاً أنه «على مدى 75 عاماً، حظرت المستشفيات الإسرائيلية إدخال الحاميتس خلال عيد الفصح، الأمر الذي مكّن المرضى اليهود من المحافظة على الكوشير (عدم انتهاك قداسة الفصح)».

وفي الإطار نفسه، ذكّر رئيس لجنة المال، وفق ما جاء في نصّ المشروع الذي بادر إلى طرْحه، بالحادثة التي أدّت إلى استقالة سيلمان، لافتاً إلى أنه «في نهاية نيسان 2020، حكمت المحكمة العليا بغالبية القضاة بأن المستشفيات ليست لديها سلطة قانونية لحظر إدخال مادة الحاميتس». وفسّر ذلك بالقول إن «غالبية المواطنين في إسرائيل الذين يحافظون على الشريعة اليهودية في عيد الفصح لا يمكنهم تلقّي العلاج الطبّي والدخول إلى المستشفى عمليّاً». وتعليقاً على مشروع «الحاميتس»، أمل وزير الثقافة والرياضة «الليكودي»، ميكي زوهر، في أن يدخل القانون حيّز التنفيذ قبل «عيد الفصح» الذي يحلّ في نيسان المقبل، متّهماً وزير الصحّة السابق بأنه أجبر «هداسا» على عدم احترام الشريعة اليهودية، لأنه «يساري وفعل ذلك ضدّ اليمين وضدّ المتديّنين».

أمّا من خلال مشروع قانون الفصل بين الجنسَين، فاقترح غافني ومجموعة من أعضاء حزبه، أن تُخصّص إدارة المتنزّهات والحدائق والمحميّات والمنتجعات الطبيعية، 15% من أوقات عملها للفصل بين الإناث والذكور. وفي هذا الإطار، ذكرت صحيفة

> اعتبرت المعارضة أن مشروعَي القانونَين المقترحَين يُبطلان الوضع القائم ويبعدان الجمهور العلماني عن الدين

«إسرائيل اليوم» العبرية، أمس، أنه، في عام 2020، جرّبت سلطة الطبيعة والحدائق تطبيق مشروع الفصل بين الجنسَين، وتخصيص ساعات استحمام منفصلة في محميّة «عين تسكيم»، الأمر الذي دفع وزارة القضاء الإسرائيلية إلى تجميد المشروع للتأكّد من أن للسلطة المذكورة الصلاحيات القانونية التي تخوّلها اتّخاذ تلك الإجراءات، وفحْص احتمال أن تضرّ خطواتها بالآخرين (من غير المتديّنين). وجاء في النصّ المقترَح أنه «يوجد في إسرائيل ما لا يقلّ عن 20% من السكّان من جميع الديانات، والذين لأسباب دينية يتجنّبون الاستحمام في الأماكن التي لا تُفصل بين الجنسَين في ساعات عمل معيّنة. ونتيجة لذلك، مُنع هؤلاء من زيارة المواقع والاستحمام فيها». وادّعى مقترحو المشروع أن هذه الفئات «تتعرّض للتمييز، الذي اشتدّ أخيراً على خلفيّة عدم سماح هذه الأماكن بالفصل بين الجنسَين في أوقات محدَّدة».

وانضمّ مشروعا القانون إلى العاصفة المُثارة من قِبَل المعارضة ضدّ الائتلاف الحاكم؛ إذ علّق وزير الثقافة السابق وعضو «المعسكر الوطني»، هيلي توبر، في مقابلة مع «وايْنت - راديو»، قائلاً إن «هذه ليست اليهودية التي تعبّر عنّي. إن أسوأ شيء يمكن أن يحصل هو استغلال القوّة السياسية من أجل السيطرة والحُكم والإكراه. مشروعا القانون بعيدان كلّ البعد عن الدين والموروث اليهودي». وأضاف: «مع ابْنَي - لو كنتُ مريضاً في المستشفى - كنتُ سأطلب من الذين يزورونني احترام الفصح وعدم المجيء بطعام يتضمّن الخمير، وأنا أقول إن 99% من الذين أعرفهم سيحترمون ذلك. لا أجد مبرّراً لسنّ قانون يحظره. هذا إكراه ديني لا يقرّبنا من الدين اليهودي، وإنّما يبعدنا عنه». وتقاطع حديثه مع ما قاله عضو «الكنيست» عن حزب «إسرائيل بيتنا»، إفغيني سوفا، الذي وصف المقترحَين بـ«الإكراه الديني»، معتبراً أنهما «يُبطلان الستاتيكو (الوضع القائم)، ويبعدان الجمهور العلماني عن الدين».

أمّا رئيسة حزب «العمل»، عضو «الكنيست» ميراف ميخائيلي، فتوجّهت إلى غافني، في تغريدة عبر حسابها على «تويتر»، قائلةً بهزء ممزوج بالغضب: «سيّد غافني، بسعادتي نفسها التي أبديها وأنا أرقص في حفلك الخاص القائم على الفصل بين الجنسَين، سأحاربك حتى لا تُحوّل الدولة كلّها إلى (الإيفينت) الخاص بك. لن نسمح بأن تسحبونا إلى الوراء، ليس في الحافلات والمواصلات، ولا في أيّ مكان آخر». واصفةً مشروعَي القانونَين بأنهما «خطوات إضافية على طريق الانقلاب التشريعي الذي يقوده نتنياهو ويدفع به أعضاء ائتلافه تحت غطائه»، معتبرةً أن «(نتنياهو) غير مبالٍ لأن لديه مسبحاً خاصاً في البيت». من جهتها، وصفت عضو «الكنيست» عن «إسرائيل بيتنا»، يوليا ميلنوبوسكي، مبادرة غافني بأنها «إكراه ديني صارخ»، مشيرة إلى أن «الائتلاف يواصل هيجانه. بعد قانون الحاميتس يتوقّف العمل في المواصلات يوم السبت، والآن يقرّر غافني أنه في تنزّهنا في الطبيعة، ستكون هناك ساعات فصل بين الجنسَين».

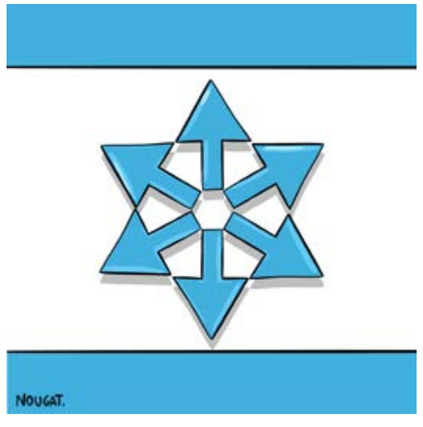

إيران

أوروبا تحتوي التصعيد
تصنيف «الحرس» إرهابيّاً ليس على الطاولة

لم يذهب الاتّحاد الأوروبي إلى حدّ القطع الكامل مع إيران، بعدما قرّر إرجاء خطوة إدراج «الحرس الثوري» في قائمته للمنظّمات الإرهابية، متعلّلاً ببروتوكولات لا بدّ من مراعاتها قبل الإقدام على خطوة من هذا القبيل، أو كما حدّدها وزير خارجية التكتّل، جوزيب بوريل: «لا يمكنك أن تقول: أنا أعتبرك إرهابيّاً لأنك لا تعجبني». وإذا كان في هذا الجانب ما يبعث على بعض «التفاؤل»، ويفتح طاقة لاستكمال التعاون بين الجانبين، وخصوصاً في ما يتّصل بالقضيّة النووية، إلّا أنه يمكن ربْطه أيضاً بماهية ردّة فعل طهران، وتحذيرها الأوروبيين من مغبّة تصعيد لا يمكن احتواؤه. مع ذلك، تُواصل بروكسل التركيز على مسألة حقوق الإنسان في إيران، والتي فرضت على خلفيّتها، حتى الآن، أربع حُزَم من العقوبات ضدّ الجمهورية الإسلامية

طهران - **محمد خواجوئي**

على رغم أن اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي، الاثنين، تَرافَق مع فرْض حزمة عقوبات إضافية على إيران تتّصل بقضيّة حقوق الإنسان، لكن، وعلى النقيض من المناخ السائد المطالب بإدراج «الحرس الثوري» الإيراني في قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظّمات الإرهابية، فإن قراراً لم يُتّخذ في هذا الشأن. وحصل ذلك بعد مصادقة البرلمان الأوروبي، في اجتماعه في ستراسبورغ، الأسبوع الماضي، على قرار يطالب بتصنيف «الحرس» «منظّمة إرهابية». وفيما دعمت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لايين، هذا التوجّه، عارضه وزير خارجية التكتّل، جوزيب بوريل، وهو ما يمكن عَدُّه مؤشراً إلى تحفّظ أوروبي بخصوص القرار النهائي. ولدى وصوله للمشاركة في اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين في بروكسل، قال بوريل إن تصنيف «الحرس الثوري»، «إرهابيّاً»، يحتاج إلى قرار تُصدره محكمة في إحدى الدول الأعضاء ليتمكّن التكتّل من حشم أمره، علماً أن الأخير وضَع على جدول أعماله دراسة اعتماد عقوبات جديدة ضدّ الجمهورية الإسلامية بدعوى ما سمّاه «القمع الدامي» للمتظاهرين أثناء موجة الاحتجاجات التي شهدتْها إيران أخيراً على خلفيّة وفاة الشابّة مهسا أميني في أحد مراكز الشرطة في العاصمة طهران. ونقلت وكالة «رويترز» للأنباء، عن المسؤول الأوروبي، قوله، تعليقاً على مسألة تصنيف «الحرس»: «لا يمكنك أن تقول: أنا أعتبرك إرهابيّاً لأنك لا تعجبني».

وتعليقاً على تصريحات بوريل، رأت وكالة الأنباء الرسمية الإيرانية، «إرنا»، أن ما قاله يمثّل «تراجعاً واضحاً أمام قرار أشبه بالهرطقة للبرلمان الأوروبي»، لإدراج «حرس الثورة» في القائمة الأوروبية للمنظّمات الإرهابية. من جهته، رحّب وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، بتصريحات نظيره الأوروبي، ورأى أن «ما شهدناه في تصريحات السيد بوريل هذه يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي لا يتحرّك في اتجاه اتّخاذ خطوات مكلفة»، مضيفاً إن سفراء الجمهورية الإسلامية الإيرانية في أوروبا حذّروا سلطات دولها من مغبّة تصنيف «الحرس الثوري» منظّمة إرهابية. وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل إدراج مجموعة أو مجموعات جديدة في القائمة الأوروبية للمنظّمات الإرهابية، ثمّة بروتوكولات إدارية ينبغي اتّباعها من جانب بروكسل، ومنها أن واحدة على الأقلّ من الدول الـ 27 الأعضاء في التكتّل، يجب أن تُقدّم مشروعها، وأن تكون قد أعدّت أوراقها ومستنداتها التي توضح سبب اعتبار المجموعة (أيّاً كانت)، منظّمة إرهابية. وبعد دراسة

> **يبدو أن محصّلة القرارات الأوروبية تتمثّل في ممارسة مزيد من الضغط على إيران**

المؤسّسات الداخلية للاتحاد، المشروع، تُرفع تقييمها إلى المجلس الوزاري، وإذا أدرج هذا الأخير المشروع على جدول أعماله، يصار حينها إلى التصويت عليه. وتشكّل العقوبات التي فرضها المجلس الوزاري التابع للاتحاد على إيران، الحزمة الرابعة منذ انطلاق الاحتجاجات المناهضة لنظام الحُكم في الجمهورية الإسلامية في أيلول من العام الماضي، والتي اتّهم الغرب، طهران، بـ«قمعها». وعلى هذه الخلفية، تمّ إدراج 37 شخصاً وكياناً إيرانياً في قائمة عقوبات التكتّل الأوروبي المتعلّقة بحقوق الإنسان، بدعوى «انتهاك حقوق المواطنين الإيرانيين». وإلى العقوبات الأوروبية، فرضت كلّ من بريطانيا والولايات المتحدة، الاثنين، عقوبات استهدفت شخصيّات وكيانات في إيران. وردّاً على هذه الإجراءات، قال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، أمس، إن إيران تحتفظ بحقّها في الردّ على إجراءات الاتّحاد الأوروبي وبريطانيا ضدّها، على أن تعلن قريباً قائمة عقوبات جديدة ضدّ مَن وصفهم بـ«مروّجي الإرهاب» في التكتّل.

ويبدو أن محصّلة القرارات الأوروبية تتمثّل في ممارسة مزيد من الضغط على إيران، تزامناً مع فرْض عقوبات جديدة لدفعها إلى تغيير سياساتها، وخصوصاً في سياق تقديم الدعم لروسيا في الحرب الأوكرانية، وكذلك في مجال تطوير برنامجها النووي، فيما يَظهر أن الأوروبيين يتصرّفون بما يسمح باحتواء التوتّر والتصعيد بين الجانبَين، وعدم خروجهما عن السيطرة، وهو ما يجلّيه خصوصاً إرجاء تصنيف «الحرس» منظّمة إرهابية، والذي يمكن أن تَتبعه ردود فعل إيرانية حادّة. وكان وزير الخارجية الإيراني قد حذّر الأوروبيين، في وقت سابق، من أن إصرارهم على موقفهم وشْم «حرس الثورة» بالإرهاب، يمكن أن يؤدّي إلى اتّخاذ بلاده إجراءات من قبيل «الانسحاب من معاهدة الحدّ من الانتشار النووي (إن بي تي)، أو طرْد مفتّشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، واصفاً قرار الاتحاد بأنه بمثابة «إطلاق أوروبا النار على قدَمَيها». وعلى رغم أن محادثات إحياء الاتفاق النووي تخضع لأثر التصعيد الأخير بين إيران والغرب، ولا يبدو أن لها آفاقاً واضحة، تؤكد سلطات القوى الغربية أن هذه المحادثات لا تَشغل حيّزاً على سلَم أولويّاتها، لكنها، ومن الناحية الاستراتيجية، لا تزال تحوز أهميّة بالنسبة إليها، على اعتبارها أداة لاحتواء البرنامج النووي الإيراني بعدما شهد، خلال السنوات الأخيرة، تطوّراً غير مسبوق.

(أ ف ب)

مصر

«25 يناير» وسيلةً للتخويف
السيسي للمصريين: اعتبِروا بما حلّ بكم!

القاهرة - **الأخبار**

يُحيي المصريون الذكرى الـ13 لـ«ثورة 25 يناير» على وقْع أوضاع اقتصادية صعبة، في ظلّ تراجُع قيمة الجنيه أمام الدولار، والذي أدّى إلى ارتفاع كبير في الأسعار. وقُبيل ساعات من حلول الذكرى، فضّل الرئيس عبد الفتاح السيسي أن يبدأ زيارة للهند، للمشاركة كضيف شرف في احتفالات «يوم الجمهورية». وعلى رغم كوْن هذه الخطوة بروتوكولية بناءً على ترتيبات مسبقة، إلّا أنها تحمل أيضاً رسائل عديدة، عنوانها تجاهل ضرورة التواجد في البلاد إبّان الذكرى، باعتبار هذه الأخيرة أمراً عادياً، ولا يُتوقّع أن تشهد أيّ اضطرابات، بل وإغفال مناسبة افتتاح «معرض القاهرة الدولي للكتاب»، في ما يتّسق تماماً مع سياسة التهميش والجمود الثقافي التي يتّبعها النظام. وعلى رغم تبايُن طريقة الإحياء من عام إلى آخر تبعاً للوضعَين السياسي والاقتصادي، والإصرار على تحميل الانتفاضة آثار النكبة التي تعيشها البلاد اليوم في وقت تتواصل فيه عملية بناء المشروعات العملاقة غير المجدية، إلّا أن «25 يناير» بقيت دائماً الحالة التي يحاول النظام توظيفها بالحديث المقولَب عنها، مع تجاهُل الاحتفال بها، والاكتفاء في خلالها بكلمة رسمية مقتضَبة يلقيها السيسي. أيضاً، يدأب النظام على اختزال «25 يناير» بكوْنه عيداً للشرطة، يتمّ الاحتفال به بمراسم متعدّدة، كان آخرها الاحتفال الذي شهده السيسي أوّل من أمس، وتحدّث فيه عن تضحيات رجال الشرطة والقدرة على استعادة الأمن، بينما بدا إعلام الدولة الرسمي وشبه الرسمي غائباً تماماً عن بقيّة جوانب الانتفاضة، بل إن بعض المحسوبين على السلطات يكادون لا يفوّتون فرصة من دون انتقاد أحداث ذلك العام، وما خلّفته حتى اليوم من آثار لا يرون فيها أيّ جوانب إيجابية.

مع ذلك، يحاول النظام، من خلال بعض الأوجه المحسوبة عليه، التأكيد أنه لا يزال أميناً لمبادئ «25 يناير»، لاجئاً من وقت إلى آخر إلى محاولة تهدئة الغضب المتزايد على الأوضاع الاقتصادية المتردّية. ويأتي هذا في وقت تَبرز فيه مسألة تحسين الحياة في الريف ومعالجة المناطق العشوائية، بوصْفها الإشكالية الرئيسة التي تُواجهه لدى إجراء المقارنات المستمرّة مع ما كان يقوم به نظام حسني مبارك على مدار 3 عقود، حيث نجح الأخير في الحفاظ على استقرار الأسعار بشكل كبير، وأبْقى على الدعم الذي يفقد اليوم قيمته تدريجياً مع تراجُع الجنيه أمام الدولار. وفي محاولة للهروب من تلك الإشكاليات، يركّز النظام، من خلال إعلامه على «عيد الشرطة» التي كان لها دورٌ رئيس في قمْع انتفاضة عام 2011، محاولاً أيضاً تصدير صورة مختلفة عن الجهاز الذي عاد إلى استخدام القوّة والعنف والإجراءات غير القانونية. وعلى رغم أن «25 يناير» مصنّفة دستورياً، شأنها شأن «30 يونيو»، كثورة، إلّا أن الواقع يقول إن النظام يَعتبر نفسه ابناً للأخيرة، ولذا يصبّ اهتمامه عليها، باعتبارها مواجهة مع جماعة «الإخوان المسلمين» المُصنَّفة «إرهابية»، والسبب الرئيس في الأوضاع السيّئة التي عاشتْها البلاد، سواء في الفترة التي قضتْها الجماعة في الحُكم أو برفضها التنازل عن السلطة.

على أيّ حال، يدرك نظام السيسي أن الغضب الشعبي وصل إلى ذروته اليوم بعد 9 سنوات قضاها رئيساً للبلاد، لم تشهد فيها هذه الأخيرة تحسّناً اقتصادياً، بل واجهت تراجُعاً حادّاً على مختلف المستويات، مع زيادات مطّردة في الأسعار وتكاليف الحياة، في مقابل تدنّي جودتها. لكن يبقى رهانه الحقيقي والوحيد الآن، هو محاولة تصدير شبح الخوف من الفوضى على غرار ما حدث بعد «25 يناير». ولذا، فهو يركّز على أن الانتفاضة التي خرجت نتيجة ضيق المصريين من الوضع السيّئ آنذاك، جاءت لهم بوضع أسوأ اقتصادياً ولـو بعد حين، وهو أمر سيتكرّر اليوم إذا ما خرجوا إلى التظاهر، الذي ستكون تداعياته كبيرة على مختلف المستويات، ولا سيما الاقتصادية. ويتجلّى ذلك بوضوح في الأحاديث الرسمية كافّة، سواء من قِبَل الرئيس أو رئيس الوزراء الذي بدا الظهور أخيراً بشكل مكثّف، حيث يَجري التركيز على أن أيّ تغيير في السلطة ستكون كلفته الاقتصادية أعلى من كلفة ما تقوم به السلطة الحالية، التي تواجه أزمة عالمية ليست لها يدٌ فيها، بل تحاول الحدّ من آثارها، مع تحذيرات من ضرر جسيم في حال التظاهر أو الاعتراض في الشارع، وهو الأمر الذي لم يَعُد مسموحاً به أصلاً منذ فترة طويلة.

بالنتيجة، لا يزال حدث 25 كانون الثاني 2011 يربك النظام، ويدفعه إلى محاولة كتابة تاريخ مزوَّر عن تلك الفترة، سواء من قِبَل الفاسدين الذين عادوا إلى المشهد تحت مظلّة النظام الحالي، أو حتى أولئك الذين باتت لديهم رغبة مستجدّة في محْو الواقع وتشويهه، إلى درجة توثيق معلومات خاطئة في كتب التاريخ في المراحل التعليمية المختلفة.

> **يدرك النظام أن الغضب الشعبي وصل إلى ذروته اليوم بعد 9 سنوات قضاها السيسي رئيساً للبلاد**

يحاول النظام التأكيد أنه لا يزال أميناً لمبادئ «25 يناير» (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 4228

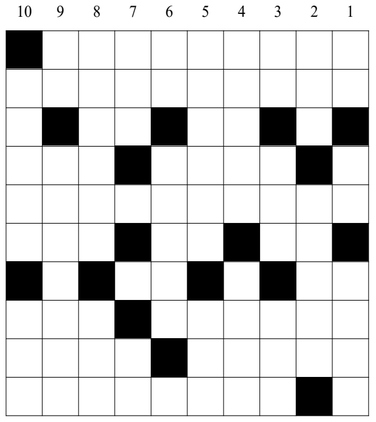

أفقيا

1- مغنية لبنانية راحلة – 2- من الطيور – 3- ضعْف ورق – لحم غير مطبوخ – 4- أقليم جغرافي معظمه في إسبانيا – من مشتقات الخروب – 5- ممثلة أميركية – 6- مأوى الدجاج – سيدة – روح – 7- اتصل به بقرابة – حرف نصب – 8- من الأسماك – داس الحنطة بالنورج – 9- يميته ويُهلكه – مدينة بلجيكية – 10- من مؤلفات الأديب ميخائيل نعيمه

عمودياً

1- مادة قاتلة – سرب – عظيم وشريف – 2- نمَام – دنا – 3- زلق وسقط – ظرف مكان – ماركة أقلام – 4- من شعوب الشرق – من الأمراض – 5- جزيرة يونانية – طلى – 6- مرتفع من الأرض – إحدى الولايات المتحدة الأميركية – 7- مصائب وبلايا – للنفي – 8- يضيفون – ذكر الدجاج – 9- نوتة موسيقية – إحدى ولايات ألمانيا – 10- فتًى أسطوري يوناني رائع الجمال عشق صورته المنعكسة في الماء – معتقل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جورجينا رزق – 2- براي – الكلس – 3- رد – الحس – قط – 4- ادا – لا – 5- نال – رن – تسب – 6- تنجح – حك – ين – 7- وندسور – 8- يناقش – رينو – 9- نحر – ناي – بق – 10- يبيد – مافيا

عمودياً

1- جبران تويني – 2- ورد – ان – نحب – 3- را – الجواري – 4- جياد – حنق – 5- لار – دشنّ – 6- ناح – نحس – ام – 7- السل – كوريا – 8- رك – أت – ري – 9- زلق – سي – نبي – 10- قسطا بن لوقا

sudoku 4228

	1		3		5		6	
	4	5				2	7	
				8				
7			6	2			9	
	2	3		9		5	8	6
					3			
	3			5		8		9
	8		9	3				2
	6	1		4			5	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4227

8	6	2	1	3	4	5	9	7
9	1	4	5	2	7	8	3	6
5	3	7	9	6	8	1	2	4
4	9	3	8	7	5	6	1	2
2	5	1	4	9	6	7	8	3
7	8	6	2	1	3	4	5	9
6	7	5	3	8	2	9	4	1
1	2	8	6	4	9	3	7	5
3	4	9	7	5	1	2	6	8

مشاهير 4228

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سلطان عثماني (1345- 1403) لقبَ بالصاعقة، أسره تيمورلنك في معركة أنقرة

9+3+4+5 = هيّن بالأجنبية ■ 7+8+1+6+10 = سكان الصحاري ■ 11+2 = للتعريف

حل الشبكة الماضية: **ادغار آلان بو**

إعداد
نعوم مسعود

رياضة

قضية

يقبع النجم البرازيلي داني الفيش في السجن حالياً بتهمة اغتصاب فتاة في برشلونة (أ ف ب)

نجوم العالم: مذنبون أم ضحايا للاعتداءات الجنسيّة؟

هم يملكون الشهرة والثروة وكل ما يحلم به أي إنسان، لكن رغم ذلك يقعون في المحظور. إنهم نجوم كرة القدم الذين يُتهم الكثيرون منهم بالخيانة للشريك أو بـ«الاعتداء الجنسي». فهل هم فعلاً مذنبون أم هم مجرد ضحايا يتمّ اتهامهم بهدف استغلالهم وابتزازهم؟

شربل كريم

الاعتداء الجنسي هو حادثة مريعة بالنسبة إلى الضحية، وفضيحة وذنب كبير لا يغتفر بالنسبة إلى فاعلها، فكيف إذا كانت هذه الحادثة ترتبط بأحد نجوم كرة القدم، إذ إنّ أسوأ شيء يمكن أن يحدث لرياضي مشهور هو اتهامه بأمر يمكن أن يشوّه سمعته إلى الأبد، وهذا ما حصل مع مجموعة لاعبين معروفين ولو أن غالبيتهم الساحقة خرجوا بصكّ براءة وأفلتوا من السجن.

السجن الذي يقبع فيه حالياً النجم البرازيلي داني ألفيش. ذاك الظهير الأيمن الشهير الذي طبع مركزه بطابعه الخاص لفترة طويلة من الزمن متنقلاً بين أبرز أندية القارة الأوروبية، يعيش ورطة حالية بعد إلقاء القبض عليه في مدينة برشلونة الإسبانية بتهمة اغتصاب إحدى الفتيات في ملهى ليلي مطلع السنة الحالية.

هناك في تلك المدينة المتوسطية عرف ألفيش أحلى أيامه الكروية مع فريق برشلونة، ليتحوّل إلى أحد أساطيره بعدما حصد كل الألقاب الممكنة، لكن ها هو اليوم يعيش أسوأ أيامه بفعل الاتهام الذي وضعه خلف القضبان بانتظار انتهاء التحقيقات لمعرفة الحقيقة.

قد يكون ألفيش مذنباً، وهو ما أشار إليه كثيرون لأن اللاعب البرازيلي عُرف بشخصيته «المجنونة» ولو أنها تميل إلى الفكاهة، لكن قد يكون بريئاً أيضاً وضحيةً لمطامع الفتاة التي تتهمه، وهو ما ثبت في حالات كثيرة بعدما برأ القضاء العديد من النجوم.

ابرياء ولكن...

على رأس هؤلاء البرتغالي كريستيانو رونالدو الذي اتهمته شابة عام 2010 باغتصابها، وذلك بعد لقائهما قبلها بعام في لاس فيغاس الأميركية.

عامذاك نفى «سي آر 7» كل هذه الاتهامات واعتبرها قصة صحافية من نسج الخيال، لكن الفتاة عادت وقالت بأن أحد أكثر اللاعبين ثراءً في تاريخ الكرة، قد دفع لها مبلغاً لتبقى صامتة. وبقيت القضية مفتوحة حتى إعلان القضاة عن تسوية لإغلاقها، وقد قيل إن رونالدو دفع نحو 375 ألف دولار لإغلاقها.

وقبل أربعة أعوام تقريباً، تقدّمت فتاة برازيلية بشكوى لدى السلطات الأمنية في ساو باولو متهمةً النجم البرازيلي نيمار بإقامة علاقةٍ جنسية معها من دون رضاها، وذلك بعدما دعاها إلى العاصمة الفرنسية باريس متكفّلاً بكل مصاريفها، وهو ما نفاه نيمار، لا بل إنه نشر رسائل صريحة تبادلاها سابقاً تشير بوضوح إلى أن الفتاة أرادت إقامة علاقة معه. وانتهت القضية بعدها بقرار من السلطات البرازيلية لعدم تقديم الشابة أدلة كافية لإدانة لاعب باريس سان جيرمان.

الأمر عينه حصل سابقاً مع النجمين الفرنسيين فرانك ريبيري وكريم بنزيما في إحدى أكبر الفضائح التي عرفها عالم كرة القدم على هذا الصعيد، وذلك بعدما اتهمتهما فتاة مشهورة حالياً في فرنسا تدعى زاهية دهار بإقامة علاقة معها في عام 2014 ودفع المال لها عندما كانت قاصراً.

ادعاءات رفضها اللاعبان على اعتبار أنهما لم يكونا يعرفان السن الحقيقي لموجّهة الاتهام، وهو ما دفع النيابة العامة الفرنسية إلى تبرئتهما، في وقت لم تضغط فيه دهار بعدها في القضية لسبب بسيط، وهي أنها تحوّلت إلى إحدى نجمات برامج تلفزيون الواقع وإلى إحدى الوجوه المعروفة في البلاد، لا بل إنها أطلقت تشكيلةً خاصة بها من الملابس الداخلية التي لاقت رواجاً، لتكون قد استفادت مباشرةً من القضية التي نقلتها إلى عالم الشهرة والمال.

الاسباب نفسية

ولأسباب مشابهة قيل إن «الأسطورة» الأرجنتيني الراحل دييغو أرماندو مارادونا اتُّهم في الكثير من المرات بمحاولات اعتداءٍ أو باعتداءات قام بها، وهو الذي كان يملك سجلاً سيئاً في ما خصّ نشاطاته خارج أرض الملعب. لكن أيّاً من التهم التي وجهت إليه أسقطته في القضاء.

وهذه المسألة عرفها الإسباني دافيد دي خيا الذي عاش فترة عصيبة عند اتهامه في عام 2012 بترتيب لقاءاتٍ جنسية بين فتيات ولاعبي منتخب إسبانيا دون الـ21 عاماً في مدريد، وهو ما نفاه، قبل أن تغلق القضية ويبدأ الحديث حول أن القضاء تغاضى عن فعلة حارس مرمى مانشستر يونايتد الانكليزي الحالي بسبب حاجة إسبانيا وقتذاك إلى خدماته.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا يجنح اللاعبون النجوم إلى هذه الاعتداءات أو الخيانة الزوجية في حال ثبت الأمر عليهم؟

الواقع أن التحليل النفسي لهذا الموضوع يشير إلى سببٍ وجيه، وهو طبيعة حياة اللاعب حيث الصرامة والممنوعات الكثيرة، ما يأخذ البعض وعند خروجهم إلى «الحياة الطبيعية» للانحراف من دون حساباتٍ، وخصوصاً أولئك الذين تعميهم أضواء الشهرة ويشعرون بالقوة بفعل المال الكثير الذي يملكونه ويعتقدون بأنه سيبقيهم بعيدين عن أي مشكلات، فتكون النتيجة فضائح بالجملة ونقطة سوداء أزليّة يستحيل إزالتها حتى مع مرور الزمن.

اليوم ألفيش، وغداً غيره على قائمة الانتظار، منهم سيخرج بريئاً ومنهم سيحترق بنار التهمة والعار أو أقلّه سيخسر الكثير من رصيده المصرفي والشعبي، فالحقيقة الواضحة بأن بعض نجوم العالم ضحايا هذه القضايا، لكن بعضهم الآخر مذنب حتى لو قيل العكس.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتلزيم شركة متخصصة لإجراء دراسة وتصميم لنظام كاميرات (CCTV) لزوم معمل الذوق الحراري، موضوع إستدراج العروض رقم ث4ط/480 تاريخ 2021/2/23، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2023/2/24 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الإشتراك بإستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة عن دفتر الشروط من مصلحة الديوان – أمانة السر – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ وقدره /30,000/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 18 كانون الثاني 2023

بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 17

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتأهيل نظام الحماية من الحريق (Sergi) على محولات القدرة لزوم محطة التحويل الرئيسية كسارة 220 ك.ف.، موضوع إستدراج العروض رقم ث4ط/3487 تاريخ 2021/6/3، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2023/2/24 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الإشتراك بإستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة عن دفتر الشروط من مصلحة الديوان – أمانة السر – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ وقدره /300,000/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 18 كانون الثاني 2023

بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 17

تبليغ دعوة

إن المحكمة الإبتدائية السابعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالعقود العقارية، برئاسة القاضية المكلفة زينب مزيحم، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تدعو المدعى عليه شامي بن علي بن محمد السريحي المجهول محل الإقامة للحضور إلى قلم المحكمة لتبلغ أوراق الدعوى العقارية رقم 2021/3593 المقامة من المدعي شربل سعادة بواسطة وكيله المحامي جورج همام والرامية الى الغاء عقد الاتفاق تاريخ 2014/12/6 الجاري على القسم رقم 8 بلوك A من العقار 524 كفرياسين العقارية، وفي حال تخلفه عن الحضور خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر يعتبر التبليغ حاصلاً ويحاكم أصولاً ويعد كل تبليغ إليه بواسطة رئيس القلم صحيحاً بإستثناء الحكم النهائي.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صور
غرفة القاضي بولا غطيمي
بالمعاملة التنفيذية رقم 2022/45
المنفذ: أحمد فؤاد ليلى
المنفذ عليها: ليندا ماري نيلسون/ الغازية

بتاريخ 2023/1/20 تقرر إبلاغ المنفذ عليها ليندا ماري نيلسون المقيمة في الغازية ومجهولة محل الإقامة حالياً بوجوب الحضور إلى قلم دائرة تنفيذ صور لتبلغ الإنذار التنفيذي والمستندات المرفقة بالمعاملة التنفيذية رقم 2022/45 موضوعها تنفيذ حكم إثبات طلاق صادر عن محكمة صور الشرعية الجعفرية بتاريخ 2020/9/14 وإلا اعتبر كل تبليغ لك ضمن قلم الدائرة قانونياً.

مأمور التنفيذ
عيسى شاهين

تبليغ فقرة حكمية

تدعو محكمة الغرفة الإبتدائية الثانية في البقاع / زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المستدعى ضدهم صالح وآمنة وأمينة أولاد علي أحمد أبو صالح المقيمين سابقاً في القرعون المجهولي محل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً الى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحكم الصادر عنها بتاريخ 2022/12/13 بالاستدعاء المقدم من ذيب سليم سليم بوكالة المحامي يعرب حيمور المسجل لدينا برقم اساس 2022/18 والوارد بتاريخ 2022/04/05 ومضمونه تالياً:

أولاً: إعلان عدم قابلية العقار /3465/ القرعون للقسمة العينية بين الشركاء للأسباب الواردة في متن القرار.

ثانياً: إزالة الشيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين الشركاء بواسطة دائرة التنفيذ المختصة وعلى أن يعتمد أساساً للطرح في المزايدة الأولى قيمة التخمين المجرى من قبل الخبيرة ناتالي مراد المعلوف بمقدار /790 33/ دولار أميركي وعلى أن يعتبر هذا التقرير جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار وأن يوزع الثمن بين الشركاء من ملكية العقار كل بحسب حصصه في الملكية.

ثالثاً: إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب اشارة الاستدعاء عن صحيفة العقار /3465/ القرعون بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً.

رابعاً: تضمين المستدعي النفقات كافة.

وللمستدعى ضدهم مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ آخر نشر للإستئناف.

رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد مازح لموكله علي عبدالله بيضون سند بدل ضائع للعقار 396 وادي جيلو.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب علي مازح وكيل خليل صفي الدين لموكله يوسف محمود صفي الدين سند بدل ضائع للعقار 30/1372 صور.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب علي مازح وكيل نهاد دهيني بصفتها مشترية سندين بدل ضائع للمالك كاظم محمد دهيني في العقارين 690 معروب و539 باريش.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب علي مازح بوكالته عن محمد علي عباس منى لموكلته زهرة أسعد قشور وبوكالته عن خليل صفي الدين لموكله محمود فضل صفي الدين سندين بدل ضائع للعقار 23/1372 صور.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت مريم عباس جابر لموكليها يوسف ومحمود محمد عبيد سندات بدل ضائع للعقار 146 داودية.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب شربل حنا فرحات بصفته مفوض شهادة قيد بدل ضائع للعقار 189 انان بإسم المؤسسة العامة للإسكان.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب حسين متيرك وكيل JOSEF MAHRA بصفته مشتري من رئيف ونزيه وماهر وواصف وامال وحنان ومي وهانية ورأفت أولاد عبد الغني قاسم سندات بدل ضائع للعقارات 16 - 17 - و18 الواسطة.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب سليمان سري علي الرواس لموكله علي خضر الرواس سندات بدل ضائع للعقارات 74 و2/83 الدكرمان و122 النجارية و39 بابلية.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

صادر عن الغرفة الإبتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا عنداري
موجه الى المستدعى ضدهم ورثة المرحومة سوسان بنت ديب مهنا، وهم من بلدة دار شمزين الكوره أصلاً، ومجهولي محل الإقامة.

بالدعوى رقم 2022/39 تدعوكم هذه المحكمة لإستلام إستدعاء الدعوى ومرفقاته المرفوع ضدكم من المستدعي مروان الياس النجار بوكالة المحامي عبدالله ديب، بدعوى إزالة الشيوع المقامة على العقار رقم 797 من منطقة دار شمزين العقارية، وذلك خلال مهلة شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان وإتخاذ مقام لكم وإلا جاز لهذه المحكمة، وإبداء ملاحظاتكم الخطية على الاستدعاء، وإلا جاز لهذه المحكمة سنداً للمادة 15 أ.م.م. تعيين ممثلاً خاصاً يقوم مقامكم وينوب عنكم في جميع أطوار المحاكمة وأمام دوائر التنفيذ، ريثما يتم تعيين الممثل القانوني أو تعيين الورثة.

رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان

صادر عن الغرفة الإبتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا عنداري
موجه الى المستدعى ضده: شكري بن إسكندر جبور فرح، وهو من بلدة شبطين أصلاً، ومجهول محل الإقامة حالياً.

بالدعوى رقم 2018/160 المقدمة ضدك من المستدعي أنجو مرويس اغناطيوس بوكالة المحامي جوزف سعاده، تدعوك هذه المحكمة لإستلام الحكم الصادر عنها برقم 33 بتاريخ 2020/12/3 المصحح بتاريخ 2021/9/16 والمتضمن ازالة الشيوع في العقارين رقم 1268 و1269 من منطقة شبطين العقارية عن طريق بيعهما بالمزاد العلني بين العموم بواسطة دائرة التنفيذ المختصة، على أن يعتمدا أساساً للطرح في المزايدة الأولى المبلغ المقدر من الخبير لكل عقار، وتوزيع ناتج الثمن والنفقات والمصاريف بين الشركاء كل بنسبة حصته في الملكية، وذلك خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان

صادر عن الغرفة الإبتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا عنداري
موجه الى المستدعى ضدهم: لولو نخول الزير زوجة جرجس سمعان، واليزابيت المعروفة بزينة نقولا يوسف، واميليا نخول الزير، وميك وجوزفين وماري واميليا وجانفييف الياس الزير، وهم جميعاً من بلدة كوبا البترون أصلاً، ومجهولي محل الإقامة حالياً.

بالدعوى رقم 2018/74 المقدمة ضدك من المستدعين ستيف اسطفان برتوماوس ورفاقه بوكالة المحامي جوزف سعاده، تدعوك هذه المحكمة لإستلام الحكم الصادر عنها برقم 8 بتاريخ 2022/1/20 المتضمن ازالة الشيوع في العقار رقم 577 من منطقة كوبا العقارية عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين العموم بواسطة دائرة التنفيذ المختصة، على أن يعتمد أساساً للطرح في المزايدة الأولى المبلغ المقدر من الخبير، وتوزيع ناتج الثمن والنفقات والمصاريف بين الشركاء كل بنسبة حصته في الملكية، وذلك خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار – الدائرة الإدارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار – حلبا لتبلّغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

	إسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
1	أحمد سعيد الحايك	600940	RR195806786LB	2022/12/15	2022/12/29

تبدأ مهلة الإعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 18

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار – الدائرة الإدارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار – حلبا لتبلّغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

-	إسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
1	عماد سعيد عدوية	293557	RR195807035LB	2022/12/21	2022/12/29
2	ساسين سليم بردقان	500569	RR195807101LB	2022/12/20	2022/12/28

تبدأ مهلة الإعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 18

إعلان

لأمانة السجل العقاري في زحلة
طلب الياس جورج جريجيري لموكله ريمون الياس تنوري سند تمليك بدل ضائع بالعقار 2082 قاع الريم.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

لأمانة السجل العقاري في زحلة
طلبت مارغريتا ايلي بصيبص لبائعيها رشيد وشفيقة ولدي يوسف الغصان سند تمليك بدل ضائع بحصصهما بالعقار 1891 فرزل.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

لأمانة السجل العقاري في زحلة
طلب سعد جرجس الريس لموكله فارس نمر الريس سندات تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارات 1620 و2387 و297 و442 و2159 و757 و2478 جديتا.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

لأمانة السجل العقاري في زحلة
طلب سعد جرجس الريس شهادة تأمين بدل ضائع باسم بنك صباغ والفرنسي للشرق الأوسط ش.م.ل. (فرنسبنك) على العقار 1620 جديتا.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

لأمانة السجل العقاري في زحلة
طلب نبيل جرجس فرحات وليلى جورج مشهور سندي تمليك بدل ضائع بالقسم 7 بالعقار 802 حوش الأمراء أراضي.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

لأمانة السجل العقاري في زحلة
طلب وليد سمير حسنه سند تمليك بدل ضائع بالعقار 1357 أراضي زحلة.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

لأمانة السجل العقاري في زحلة
طلبت ماجدة جميل الميس لمورث موكلها حسين علي عرفات سندي تمليك بدل ضائع بالعقارين 1065 و1066 بوارج.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

لأمانة السجل العقاري في زحلة
طلب موسى ميشال فتوش لموكليه ميشال ومدلين ولدي خليل عازار سندي تمليك بدل ضائع بحصتهم بالعقار 3123 معلقة أراضي.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

لأمانة السجل العقاري في زحلة
طلب معمر محمد النخلاوي لمورث موكلته عبد النور سليمان زرزور سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1200 قب الياس.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

لأمانة السجل العقاري في زحلة
طلب طوني نمر زغيب لموكلة موكله فاطمة محسن طقطق سند تمليك بدل ضائع بالعقار 984 بوارج.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

لأمانة السجل العقاري في زحلة
طلب فؤاد طانيوس الخوري سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1792 جديتا.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

لأمانة السجل العقاري في زحلة
طلب المحامي رشيد يوسف فرح لمورث موكله اسعد السكاف سندي تمليك بدل ضائع بالعقارين 383 و1146 دير الغزال.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

لأمانة السجل العقاري في زحلة
طلب حمد حسن حمية سند تمليك بدل ضائع بالقسم 15 بالعقار 4105 معلقة أراضي.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون
لينا جنبلاط

إعلان

بتاريخ 2023/1/23 صدر عن محكمة صيدا الشرعية السنية قراراً قضى بإثبات وفاة ربيع محمد الجزار من فلسطين فمن كان له حق عليه مراجعة هذه المحكمة خلال مهلة الاعتراض والاستئناف المحددة بخمسة وأربعين يوماً اعتباراً من تاريخ النشر وكتب في 2023/1/23.

رئيس القلم
الشيخ فارس الحاج شحاده

◄ وفيات ►

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب والوزير السابق عبدالله الأمين
المُنتقل إلى رحمته تعالى الاثنين 23 كانون الثاني 2023.

◄ ذكرى ►

في 25 كانون الثاني 2011، غادرنا المأسوف عليه
سمير إيليا فريحة
يُرجى من كلّ مَن عرفه وأحبّه أن يذكره في صلواته.

ستريمينغ

مسلسل HBO الناجح أول الغيث

ألعاب الفيديو «منجماً» للأعمال الدرامية

على الرغم من أنّ عرض The Last of Us بدا للتوّ. غير أنّ كلّ المؤشّرات تدلّ على أنّ مسلسل HBO الجديد سيولّد حمّى لن تنتهي قريباً. فما هي مسبّبات النجاح النقدي والجماهيري للعمل الدرامي، خلافاً لما حققته غالبية الأعمال المستندة إلى ألعاب فيديو شهيرة؟

نادين كنعان

مرّت 30 عاماً على صدور Super Mario Bros، أوّل فيلم يستند إلى لعبة فيديو. المحصّلة جاءت مخيّبة للآمال، فيما لم تسجّل التجارب المشابهة التي أعقبت هذا الشريط نتائج أفضل: أفلام Uncharted (عام 2022) وPrince of Persia: The Sands of Time (عام 2010) و«Assassin› Creed (عام 2016) و«بوكيمون» و Mortal Kombat في أعوام 1995 و1997 و2021... لائحة ألعاب الفيديو الشهيرة التي استحالت أعمالاً سينمائية مخيّبة للآمال قد تطول جدّاً.

يشكّل اقتباس لعبة فيديو في فيلم أو مسلسل تلفزيوني مهمّة صعبة، لا يُكتب لها النجاح غالباً، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات (مسلسل The Witcher على نتفليكس مثلاً). وبحسب قائمة جمعها موقع «بوكس أوفيس موجو»، فإنّ خمسة أفلام فقط من هذا النوع تجاوزت بإيراداتها 400 مليون دولار أميركي في جميع أنحاء العالم، وأهمّها «ووركرافت» (2016 ـ 439 مليون دولار) الذي يحتل المركز 288 في تصنيف أهم الأفلام على الإطلاق. فمن «لارا كروفت توم رايدر» (2001) إلى «سونيك ذا هيدهوغ» في عام 2020 (وجزئه الثاني عام 2022)، مروراً بـ «ريزيدنت إيفل»، وأخيراً سلسلة الرسوم المتحرّكة «أركاين» على نتفليكس المستوحاة من لعبة «ليغ أوف ليدجندز» والتي حصدت جوائز «إيمي» (2022)... النجاحات في هذا الإطار نادرة نوعاً ما.

لذلك، عندما أعلنت شركة تطوير ألعاب الفيديو «نوتي دوغ» أنّ The Last Of Us ستحصل على معالجة تلفزيونية من توقيع HBO، أبدى كثيرون تخوّفهم. وبقي الحذر سيّد الموقف، إلى أنّ أفرجت الشبكة الأميركية عن الحلقة الأولى في 15 كانون الثاني (يناير) الحالي. حالما بدأ عرض مسلسل المغامرات التشويقي المؤلّف من تسع حلقات (بمعدّل حلقة أسبوعياً)، اتضح أنّه سيقلب المعادلة. إذ يبدو أنّ العمل الذي تدور أحداثه في عالم منكوب بكارثة كبرى، سيغيّر الصورة السائدة. مع أصداء إيجابية جداً، سجّل العمل أرقاماً غير مسبوقة، إذ حقّق نسبة 99 في المئة على موقع «روتن توماتيوز» للتقييمات من قبل النقّاد، و96 في المئة من قبل جمهور الموقع. وأجمع نقّاد الموقع على أنّ The Last of Us «أفضل اقتباس من ألعاب الفيديو على الإطلاق»، معتبرين أنّ حسن اختيار الممثلين والكتابة الذكية واحترام الموضوع الأصلي، جعلته «أوّل مسلسل يجب مشاهدته لعام 2023».

كما منح جمهور قاعدة بيانات الأفلام الإلكترونية IMDb علامة 9,6 من 10، فيما أعطت نسبة 74 في المئة منهم العلامة الكاملة. هكذا، يسير هذا المسلسل بخطوات ثابتة باتجاه تحقيق أوّل نجاح خلال العام على منصات البث التدفقي، بعد عشر سنوات من طرح لعبة الفيديو ذائعة الصيت على «بلاي ستايشن».

> مسلسل جديد مستوحى من لعبة «سوبر ماريو» وجزء ثالث من «سونيك» وغيرهما من المشاريع

حرص القائمون على المسلسل على أن تكون قصّته التي أعدّها للشاشة أحد مؤلّفي العمل، نيل دراكمان وكريغ مازن (تشيرنوبيل ـ HBO)، وفية لأجواء اللعبة التي تتبع الثنائي «جويل»، وهو مهرب يعيش نكبة بسبب ماساة تعرّض لها، والمراهقة «إيل» التي يتعيّن عليه حمايتها، في أمل أخير لعالم بات على طريق الزوال بسبب تفشي فيروس وتنتشر فيه كائنات الزومبي. تجري الأحداث في أميركا منكوبة بعد كارثة كبرى، ترزح تحت ديكتاتورية عسكرية.

إلى جانب الوفاء للحبكة الأصلية، تتمثّل إحدى نقاط القوّة أيضاً بالأبطال. فالممثل الذي يؤدي دور «جويل» هو التشيلي بيدرو باسكال، الشرطي في مسلسل «ناركوس» (نتفليكس) وأحد الممثلين المشاركين في سلسلة الفانتازيا الشهيرة «صراع العروش» (HBO) وفي «ماندالوريان» (ديزني بلاس). أما «إيل»، فتلعبها بيلا رامزي (19 عاماً) التي اشتهرت بشخصية «ليانا مورمنت» في «صراع العروش». وهي الطفلة القيادية المحبوبة وغرفت بجراتها وشجاعتها ونهايتها البطولية. ما يجعل لعبة فيديو مسلية، لا يسري بالضرورة على فيلم أو مسلسل ترفيهي، والعكس صحيح. إلّا أنّ قصة مسلسل HBO الجديد مستوحاة من نوع ذي شعبية حتى خارج إطار ألعاب الفيديو، كما أن الشخصيات مقنعة.

أحداث المسلسل الجديد تدور حول عالم ما بعد فيروس حوّل الناس إلى وحوش، ما عدا أناس قلائل، من بينهم طفلة قد تكون مفتاح إنقاذ البشرية، لذا يشرف بطل على أخذها عبر البلاد للمساعدة في إيصالها إلى خبراء يستخرجون منها العلاج. ويواجه الطرفان في رحلتهما كائنات الـ «بلوتر»، وهي وحوش مرعبة قوية تشكلت من مراحل متقدمة من إصابة الدماغ. على صعيد متصل، يأتي الكشف عن المسلسل الجديد في وقت تواجه فيه منصّة الـ «ستريمينغ» HBO Max، التي أعلنت للتوّ عن زيادة أسعار الاشتراكات في الولايات المتحدة (من 14,99 دولار إلى 15,99 دولار للاشتراك الشهري بدون إعلانات)، تحديات كبيرة. فعلى الرغم من أنّها تظلّ «مرجعاً» على صعيد المسلسلات الأصلية، لكنّ شركتها الأم، «وورنر برادرز ديسكوفري»، على مفترق طرق «على صعيد الأموال التي ترغب في إنفاقها على المشاريع»، بحسب ما يقول لوكالة «فرانس برس» المحلل لدى «تي في ريف» جون كاسيلو.

في غضون ذلك، يبدو لافتاً أنّ القائمين على المشاريع المقتبسة من الـ video games باتوا يركّزون اليوم على التلفزيون أكثر من السينما. وهو ما يثبته استعراض سريع للأعمال التي وضعت قيد الإنجاز أو اقتربت من العرض. ضمن هذه الموجة الآخذة في الاتساع، تتجه الأنظار نحو عناوين عدّة، من بينها مسلسل جديد مستوحى من لعبة «سوبر ماريو» وجزء ثالث من «سونيك»، بالإضافة إلى فيلم سينمائي مقتبس من لعبة «غران توريسمو»، وسلسلة الـ live-action «إلّه الحرب» (برايم فيديو)، وTwisted Metal (بيكوك)، وHorizon Zero Dawn (نتفليكس)، و«شبح تسوشيما»... التدفّق المفاجئ للمشاريع التلفزيونية المستندة إلى ألعاب الفيديو هو نتيجة مباشرة للفورة التي يشهدها العالم على صعيد البثّ التدفّقي واستعار المنافسة. في إطار محاولتها لمواكبة نتفليكس وديزني بلاس وأخواتهما، تصوّب الشبكات التلفزيونية وخدمات الـ «ستريمينغ» الأقل نجاحاً أو الأصغر حجماً اهتمامها باتجاه ألعاب فيديو شهيرة كمصدر لمحتوى جديد. مكامن الجاذبية واضحة: إلى جانب قواعد المعجبين الواسعة، يقدّم The Last of Us مثلاً سرداً قصصياً من النوع المرغوب فيه جماهيرياً. علاوة على ذلك، معايير الإنتاج المعتمدة من قبل هذه الجهات تعتبر جيّدة بما يكفي لإنصاف النسخ التلفزيونية ولكنّ من دون المخاطر المالية نفسها التي تفرضها المشاريع ذات الميزانيات الضخمة، خصوصاً على الشاشة الكبيرة. وهذا بدوره يمكّنها من تجنّب الاختلافات الإبداعية التي أدّت إلى بقاء فيلم Uncharted (سوني) طيّ النسيان لمدة عقد من الزمن، على سبيل المثال.

الكلفة هي عامل آخر يقود ألعاب الفيديو إلى التلفزيون أخيراً. من بين أفلام ألعاب الفيديو الحديثة، Sonic the Hedgehog وTomb Raider فقط سيحصلان على تتمّات. ولم يكن أيّ من الفيلمين ليحقق نتائج جيّدة ما لم تُحصر ميزانيّة كلّ منهما بين 90 و100 مليون دولار (على عكس «المحقق بيكاتشو» الذي كلّف 150 مليون دولار). للأسباب نفسها، هناك الكثير من الشك حول قدرة Uncharted على التحوّل إلى سلسلة كما تأمل «سوني»، حتى مع طوم هولاند بطلاً في دور «ناثان رديك». بدوره، سيختبر المخرج بول أندرسون المياه ليرى ما إذا كان لا يزال هناك سوق لأفلام ألعاب الفيديو ذات الميزانيات المتواضعة (في سياق أفلام Resident Evil) مع فيلم Monster Hunter المقبل. ولكن حتى ذلك الحين لا يزال الأمر بعيد المنال. هكذا، يبقى التلفزيون حالياً وسيلة أكثر أماناً مع وعود بمكافآت أفضل لألعاب الفيديو.

من مسلسل The Last of Us

ثيمة انحطاط الولايات المتحدّة، وتحوّل الإمبراطوريّة المعولمة إلى ديستوبيا تامّة أصبحت، منذ حادثة الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، بمثابة سوق ضخمة تمتد عبر الفكر والأدب والفنون والسينما وألعاب الفيديو. مسلسل «آخر من تبقى منّا» المأخوذ عن لعبة «بلاي ستيشن» الشهيرة بالاسم نفسه (2013)، يواجه مهمّة صعبة للتمايز مع كل بضاعة هذا السوق وتقديم حكاية مغايرة

The Last of Us: منافس جاد في سوق الديستوبيا الأميركية

سعيد محمّد

طالما واجه السينمائيّون مهمّة صعبة في نقل الحكايات من أجواء ألعاب الفيديو إلى السينما/ التلفزيون إلى ألعاب الفيديو هو نتيجة مباشرة للفورة التي يشهدها العالم على صعيد البثّ التدفّقي واستعار المنافسة. في إطار محاولتها لمواكبة نتفليكس وديزني بلاس وأخواتهما، تصوّب الشبكات التلفزيونية وخدمات الـ «ستريمينغ» الأقل نجاحاً أو الأصغر حجماً اهتمامها باتجاه ألعاب فيديو شهيرة كمصدر لمحتوى جديد. مكامن الجاذبية واضحة: إلى جانب قواعد المعجبين الواسعة، يقدّم The Last of Us مثلاً سرداً قصصياً من النوع المرغوب فيه جماهيرياً. علاوة على ذلك، معايير الإنتاج المعتمدة من قبل هذه الجهات تعتبر جيّدة بما يكفي لإنصاف النسخ التلفزيونية ولكنّ من دون المخاطر المالية نفسها التي تفرضها المشاريع ذات الميزانيات الضخمة، خصوصاً على الشاشة الكبيرة. وهذا بدوره يمكّنها من تجنّب الاختلافات الإبداعية التي أدّت إلى بقاء فيلم Uncharted (سوني) طيّ النسيان لمدة عقد من الزمن، على سبيل المثال.

الكلفة هي عامل آخر يقود ألعاب الفيديو إلى التلفزيون أخيراً. من بين أفلام ألعاب الفيديو الحديثة، Sonic the Hedgehog وTomb Raider فقط سيحصلان على تتمّات. ولم يكن أيّ من الفيلمين ليحقق نتائج جيّدة ما لم تُحصر ميزانيّة كلّ منهما بين 90 و100 مليون دولار (على عكس «المحقق بيكاتشو» الذي كلّف 150 مليون دولار). للأسباب نفسها، هناك الكثير من الشك حول قدرة Uncharted على التحوّل إلى سلسلة كما تأمل «سوني»، حتى مع طوم هولاند بطلاً في دور «ناثان رديك». بدوره، سيختبر المخرج بول أندرسون المياه ليرى ما إذا كان لا يزال هناك سوق لأفلام ألعاب الفيديو ذات الميزانيات المتواضعة (في سياق أفلام Resident Evil) مع فيلم Monster Hunter المقبل. ولكن حتى ذلك الحين لا يزال الأمر بعيد المنال. هكذا، يبقى التلفزيون حالياً وسيلة أكثر أماناً مع وعود بمكافآت أفضل لألعاب الفيديو.

خلال العقدين الأخيرين، سواء أكانت في فضاء الخيال الأدبي (انظر مثلاً «تروبيك أوف كانساس»/ 2017 لكريستوفر براون، و«حرب أميركيّة»/ 2018» لعمر العقّاد)، أو الدراسات السياسيّة («انحطاط وسقوط الجمهوريّة الأميركيّة»/ 2010 لبروس أكيرمان، و«انحطاط وسقوط الإمبراطوريّة الأميركيّة»/ 2018 لتيرلر كوين) أو حتى التوثيق التاريخيّ («عبور الروبيكون: انحطاط الإمبراطوريّة الأميركيّة ونهاية عصر النفط»/ 2004 لمايكل روبيرت، «تدمير مسيطر عليه للإمبراطوريّة الأميركيّة»/ 2020 لجيف بيرويك)، فسيجد بدون شك ثيمة واحدة غالبة تجمع بينها كخيط ذهبيّ: هذه أمّة تتجه إلى الانحطاط. وبالطبع، فإن هذا المزاج المتشائم انتقل بالضرورة إلى مساحة السينما والتلفزيون، وترجم أعمالاً أفلاماً ومسلسلات تتحوّل الولايات المتحدة فيها بدفع كارثة ما - وباء غالباً - إلى أكبر دولة فاشلة في العالم، تنقسم حواضرها إلى كانتونات يحكمها مجرمون فاشيّون. وتغطي سماءها درونات قاتلة، وتسيطر على شوارعها المليشيات والعصابات وقطعان المرضى، وتتحول ملاعبها الرياضيّة إلى سجون ضخمة، وتندلع فيها حروب أهليّة، فيما تضطر كندا والمكسيك لأن ترسل جيوشها لحفظ أمن حدودهما المديدة مع ما كان يوماً الولايات المتحدة. لعل أهمها كان المسلسل البديع «الموتى السائرون» The Walking Dead الذي قدّم موسمه الأوّل عام 2010، وأنهى مسيرته التي استمرت 11 موسماً في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام الماضي.

مسلسل The Last of Us يكمل هذا المسار الكئيب عبر نقل لعبة بلاي ستيشن بالاسم نفسه (2013 وتحديثاتها اللاحقة) إلى شاشة التلفزيون. تدور أحداث القصّة في وقت ديستوبيا أميركيّة تسبب في إطلاقها انتشار وبائيّ لفطر قاتل يسمى كورديسيبس حوّل أغلب السكان إلى زومبيّات عدوانيّة تائهة، متتبعاً قصّة مهرّب عنيد يدعى جويل (لعب دوره في المسلسل بيدرو باسكال) يتم تكليفه بعد 20 عاماً من بدء الكارثة بمرافقة إيل (بيلا رامزي) وهي فتاة مراهقة تتمتع بمناعة نادرة ضد العدوى في مهمة عبر البلاد المنكوبة. إنها رحلة يائسين يبحثون عن الأمل في لجج متلاحقة من الظلام والعنف، والكآبة، والرهبة، وانعدام الثقة، والحزن.

تبدأ الحكاية مع جويل، الذي ينتمي إلى الطبقة العاملة، مع بدايات تفشي الوباء بينما يحاول يائساً إنقاذ ابنته سارة (نيكو باركر) من فوضى ولاية تكساس المتداعية. المصابون بالمرض الفطري الذي يصيب الدّماغ كانوا في ذلك الحين يتحولون إلى زومبيّات مسعورة وعدوانية. لكنّ الفطر تطوّر بعد تمكّن الوباء من معظم سكان الولايات المتحدة لعقدين، ليتحوّل إلى كائن طفيليّ شرس يحتل كلّ جسد المريض محولاً ضحاياه إلى وحوش مرعبة. في هذا الوقت، يعود جويل، وقد غزا مفرقه الشيب وفطر قلبه الفقدان، ودفنت إنسانيته وقدرته على الابتهاج تحت أكوام من السخرية والعنف، وغيّرته الأشياء الحقيرة التي كان يتعيّن عليه القيام بها للبقاء على قيد الحياة أثناء الحرب. إذ انتهى كمهرّب في منطقة الحجر الصحي في بوسطن، حيث الحياة قذرة، والموارد شحيحة، وبقايا السلطة، التي تديرها الآن وكالة حكوميّة شموليّة فاشيّة تدعى «الوكالة الفيدرالية للاستجابة للكوارث» أو FEDRA تحكم من تبقّى على قيد الحياة بقبضة من حديد.

> العنف والتعسّف في فرض السلام ينتجان تنظيمات مقاومات محليّة

العنف والتعسّف في فرض السلام التي تنتهجها FEDRA، ما يلبثان وينتجان تنظيمات مقاومات محليّة لا تبدو أقلّ إجراماً من الوكالة التي تحاربها. ثمّ يتغيّر شيء في جويل عندما يكلّف بتسليم إيل الشابة المراهقة (بيلا رامزي) التي اشتهرت بدورها القصير في دور ليانا مورمونت في «لعبة العروش») لمجموعة ثوريّة تقاتل لإسقاط السلطة الفاشية وإستعادة الديموقراطية الليبراليّة (بوصفها زمناً ذهبياً مضى لكن ذلك حديث آخر) على أمل أن يتمكن متعاطفون مع الثوّار من استخدام مناعتها المفترضة لتطوير لقاح ضد الفطر. إيل اليتيمة التي ولدت ما بعد نهاية جنّة العالم الليبرالي، أي في زمان أميركا الفاشيّة المتخمة بالزومبيّات والوحوش البشريّة، مرحة وجامحة وبغيضة بشكل محبب. تنجح رويداً رويداً في تذويب قسوة جويل الذي ذكرناه أعلاه، أنّ هذه الهيئة التي تأسست بأمر رئاسيّ في عهد الرئيس نيكسون وتوسعت في عهد الرئيس ريغان، والمكلفة رسمياً بديمومة الدّولة الأميركيّة، تتمتع بصلاحيّات هائلة تسمح، في حال إعلان حالة طوارئ وطنيّة من قبل الرئيس، بتمكينها من إدارة البلاد على نحو يتجاوز كل القوانين والحقوق والسلطات الأخرى. ويصرّح لها بمصادرة كل الموارد والأملاك الخاصة والعامة، وفرض أحكام خاصّة على المجتمعات والأفراد، بما في ذلك تنفيذ مناطق حجر صحيّ، بدون أن يتسنّى حتى للكونغرس نفسه مراجعة الأمر الرئاسي قبل ستة أشهر. إنها وكالة ديستوبيا واقعيّة جاهزة للإطلاق في يد النخبة الحاكمة في أيّ لحظة لمواجهة أي تمرّد شعبي مستقبلي.

«متروكاً ووحيداً» تقول كلمات أغنية هانك ويليامز العتيقة التي استعارتها HBO كخلفيّة للتريلر الرسميّ للمسلسل. اختيار عبقريّ يلخص حكاية العمل في كلمتين. «آخر من تبقى منّا» مشاهدة موجعة عن ذلك الاختبار الذي تتعرض له إنسانيتنا عندما ننتهي وحيدين في مجتمعات مهزومة ومتروكة أو تحت الاحتلال. الكثرة كما علمتنا التجارب التاريخيّة، تتحول وحوشاً بشريّة بشعة، فلا يتبقى منّا سوى قلّة: أولئك الذين عندهم قلوب من ذهب.

The Last of Us
على منصة HBO

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 25 كانون الثاني 2023 العدد 4833

صورة وخبر

ضمن فعّاليات «أسبوع باريس للأزياء الراقية» المستمر حتى يوم غدٍ الخميس، قدّمت «شانيل» مجموعتها لربيع وصيف 2023. تشكيلة منوّعة تفسّر جاذبية الدار الفرنسية العريقة بأسلوب أميركي، تحمل توقيع فيرجيني فيار، ومستوحاة من عارضة الأزياء السويسرية فيفيان روتر (25 عاماً). أما سماتها العامة، فتشمل الأطقم المونوكروم، والتويد الراقي الممزوج بالـ«دنيم»، وخطوط البيسبول، ورقيّ الدانتيل، ونعومة الساتان، وغيرها.

(ستيفان دو ساكوتين ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليل

دعاة حريّة التعبير في لبنان: 1) لم يلاحظوا عندما أمر النظام السعودي لبنان بإقصاء وزير من الحكومة لأنّه وصف الحرب في اليمن بأنّها «عبثيّة». 2) لم يلاحظوا عندما منع النظام السعودي زعيماً لبنانيّاً اسمه سعد الحريري من العمل السياسي ومنع تيّاره من خوض الانتخابات. 3) لم يلاحظوا عندما منعت محطة «الجديد» (بالأجرة) برنامجاً للثنائي الشيعي (الكوميدي) فقط لأنّ نقداً عابراً مرَّ ضدّ نظام الإمارات. 4) لم يلاحظوا أنّ منظمات رصد الحريّات، مثل مؤسّسة سمير قصير، تمتنع عن مراقبة الإعلام الخليجي والقمع في الخليج. 5) لم يلاحظوا أنّ القمر الصناعي العربي حظرَ محطات تنطق بخط مقاومة إسرائيل. 6) لم يلاحظوا أنّ تقريراً رسميّاً لوكالة التنمية الأميركيّة ذمَّ جريدة «الأخبار» فقط لأنّها وجّهت نقداً لجمعيّات تتلقّى التمويل من حكومات الغرب، فيما أثنى على وسيلة إعلام، «ميغافون»، لأنّها أثنت على المنظمات التي تتلقّى التمويل الحكومي الغربي (و«ميغافون» ــ يا للصدفة ــ تتلقّى هي الأخرى ـ التمويل من حكومات الغرب وسوروس). 7) لم يلاحظوا وجود مركز كاثوليكي «للإعلام» ومهمته فرض رقابة دينيّة رجعيّة متخلّفة على كل مظاهر التعبير في لبنان. 8) لا، هؤلاء من دعاة فرض رقابة في لبنان لأنّ ذلك يفيد الشعب اللبناني في حالة أنظمة الطغيان الخليجي. 9) هؤلاء يسخرون من نقد حكومات الغرب لأنّها حنونة على لبنان ويريدون حمايتها ـ مقابل أجر ــ من نقد الشعب اللبناني. 10) كلّ الإعلام العربي بات في أيدي السعودية والإمارات وقطر وبعض أصحاب المليارات، لكنّ دعاة الحريّة في لبنان يعترضون لأنّ 3% أو 4% من وسائل الإعلام اللبناني معارضة لأنظمة الخليج ودول الغرب. هؤلاء يريدون إعلاماً مطلقاً في ولائه للغرب والخليج. 11) هؤلاء يعترضون على النقد والسخرية من قبل جهة الممانعة إذا طال رعاتهم في الخليج والغرب. 12) لو أنّ محطة شيعيّة كرّست برنامجاً فكاهياً ومهضوماً لمارونيّيْن من أجل السخرية من «اللهجة المارونيّة» لما كان دعاة حريّة التعبير قد هتفوا دفاعاً عن حريّة المحطة الشيعيّة في السخرية من الموارنة. حريّات؟

المفكرة

قبل زحف الظلام

■ يحتضن «برزخ» (الحمرا)، الليلة عرضاً لوثائقي «قبل زحف الظلام» لعلي الصافي (1963 ـ الصورة). في الشريط الذي استغرقه العمل عليه عشر سنوات، يُعيد المخرج المغربي تكوين الذاكرة، ويأخذ المشاهد إلى المشهد الفني في مغرب السبعينيات، عبر صور وملصقات وأغلفة مجلات ومشاهد سينمائية ورسومات ومسرح ولقطات أرشيفية وموسيقى الجاز. إنّه فيلم قائم على تاريخ الصورة والسينما والسياسة والثورة. يستعيد «سنوات الرصاص» التي شهدت صراعات وأحلاماً جماعية للتغيير، بالإضافة إلى أهم إنتاج فني وثقافي في البلاد. ذاكرة السبعينيات هي ذاكرة تمرّد وإبداع بقيت أجزاء كبيرة منها قيد الرقابة والتهميش. وتتبع العرض البيروتي جلسة أسئلة وأجوبة مع الصافي.

عرض فيلم «قبل زحف الظلام»: اليوم الأربعاء ـ الساعة السادسة مساءً ـ «برزخ» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 78/909472

«مرجان»... أمير الطيونة

■ ضمن موعدها الأسبوعي الثابت على خشبة «دوّار الشمس» (الطيونة)، تدعو «فرقة مسرح الدّمى اللبناني ـ خيال»، يوم السبت المقبل، الصغار، إلى حضور مسرحية «يلا ينام مرجان» لكريم دكروب (نصّ: فائق حميصي ـ موسيقى: أحمد قعبور). منذ عام 1997، يتواصل تقديم العمل المستوحى من مناخات «ألف ليلة وليلة»، ويروي حكاية الأمير «مرجان» الذي ملّ اللعب وحكايات الأطفال ويتوق إلى دخول عالم الكبار، غير أنّه لم يتجاوز السابعة من عمره. يسجن ابن السلطان جميع النساء لأنهنّ لم يتمكنّ من سرد الحكاية المطلوبة، إلى أن تظهر «شهرزاد» التي تحمله إلى داخل حكاية يصبح بطلها.

«يلا ينام مرجان»: السبت 28 كانون الثاني (يناير) الحالي ـ الساعة الرابعة بعد الظهر ـ مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة ـ بيروت). للاستعلام: 71/997959

ليلة الشِعر والعود

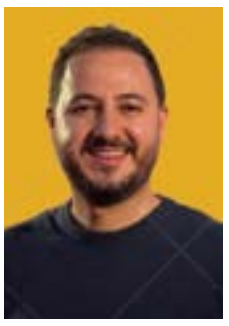

■ غداً الخميس، يدعو «معهد الآداب الشرقيّة» في «جامعة القديس يوسف» في بيروت، إلى حضور أمسية شعرية لمهدي منصور (الصورة) بمرافقة الفنّان الفلسطيني أشرف الشّولي (عود). سيقدّم الشاعر والأكاديمي اللبناني مختارات منوّعة من قصائده الخاصة الموزّعة على ثمانية مؤلّفات صادرة لغاية الآن، نذكر منها: «الظل فجر داكن»، وديوانا «الأرض حذاء مستعمل» و«أخاف الله والحب والوطن».

أمسية شعرية لمهدي منصور: غداً الخميس ـ الساعة السابعة مساءً ـ مسرح «بيريت» (حرم كلية العلوم الإنسانية في «جامعة القديس يوسف» ـ طريق الشام/ بيروت). الدعوة عامة.

CoolDrive... جاز مئة في المئة

■ ضمن أنشطة NOW Beirut الفنية التي يحرص على تنظيمها، تعود فرقة CoolDrive (الصورة) إلى الفضاء البيروتي، غداً الخميس. السهرة المخصّصة لعشّاق الجاز، سيحييها الفنانون: عبود سعدي (باص)، هاني سبليني (كيبورد)، رمزي بو كامل (كيبورد)، جو خوري (ساكسوفون تينور)، علي جرادي (ساكسوفون) ووليد طويل (درامز). في الموعد المرتقب، سيكون الحاضرون على موعد مع حصّة وافرة من الأعمال الراسخة في الذاكرة لأسماء معروفة.

حفلة CoolDrive Jazz: غداً الخميس ـ الساعة التاسعة مساءً ـ NOW Beirut (شارع سليم بسترس ـ الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/211122

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
03 / 828381 ـ 01 /666314 ـ 15
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com